



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص: اقتصاد نقدي ومالي
الموسومة بـ:

دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023

تحت إشراف الأستاذة:

▪ عون الله سعاد

من إعداد الطالبتين:

▪ هاشمي فوزية

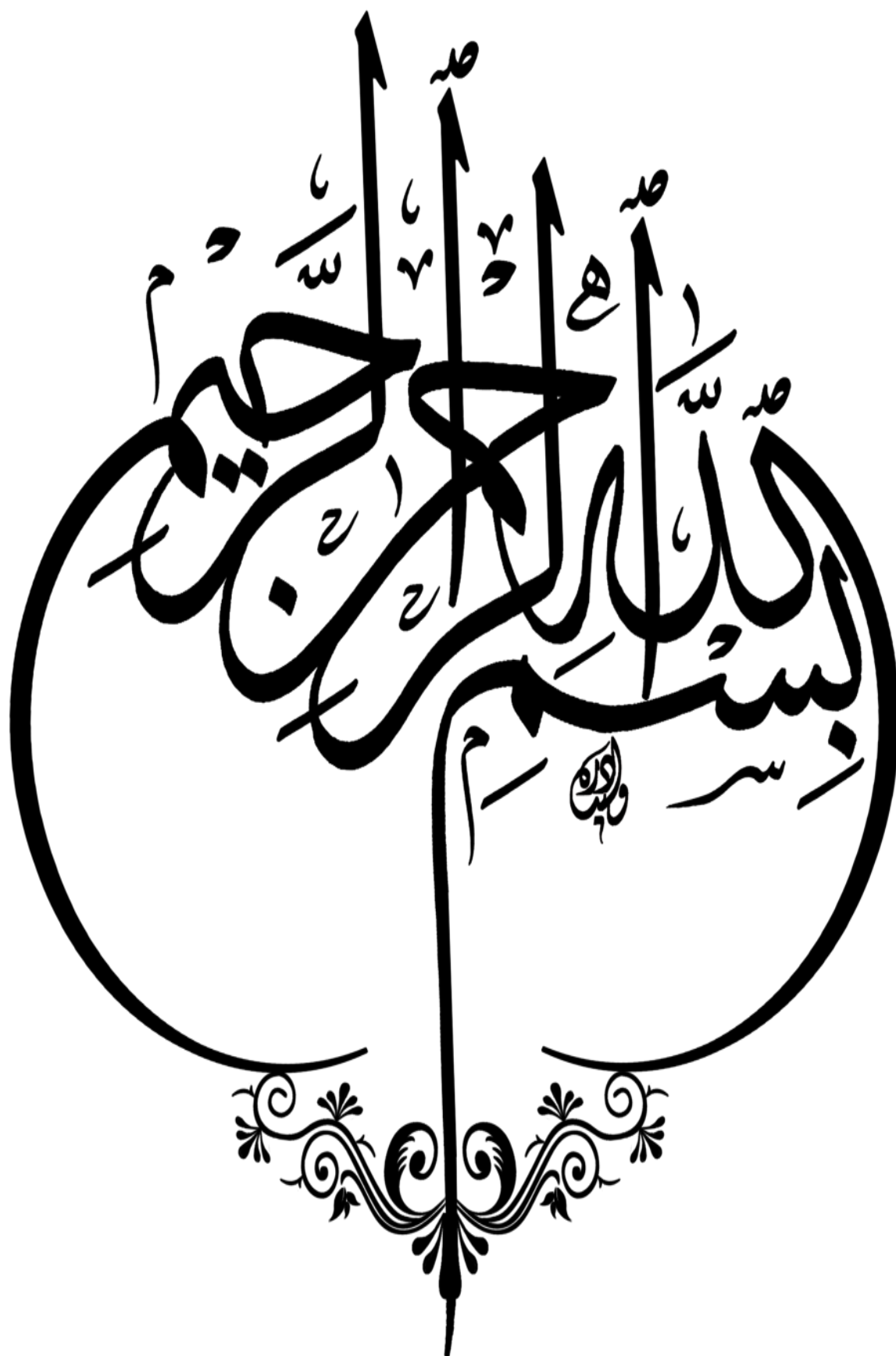
▪ قرميط نسرين

أعضاء اللجنة المناقشة:

رئيسا	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سيساني ميدون
مشرفا ومقررا	أستاذ محاضر أ	د. عون الله سعاد
مناقشا	أستاذ محاضر ب	أ.د. جيلالي الخالدية

السنة الجامعية

2025 / 2024



شكر وتقدير

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على
أشرف مخلوق أناره الله بنوره واصطفاه

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بخالص
الشكر والتقدير للأستاذة المشرفة عون الله سعاد على إرشاداتها
وتوجيهاتها التي لم تبخل بها علينا يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر
والعطاء إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من
بعيد والشكر موصول كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا
كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العمل

كما لا ننسى أن نشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا
يد المساعدة وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم
وأخذنا منهم الكثير.

الإهداء

الى من غرست في قلبي حب العلم والإصرار الى من كانت دعوتها رفيقة دربي الى امي الغالية
"فاطنة" "شكرا لك على دعمك الدائم .

الى من علمني معنى المسؤولية ، والعمل الجاد ، ودفعني الى هذا الطريق ابي الحبيب "احمد"

الى عمي عباس وإخوتي الاعزاء رفاق الخطوة الاولى والخطوة الاخيرة سواء بدعم المعنوي او
المادي خيرالدين عزالدين ، اية ونصرالدين " شكرا لمساندتكم وتشجيعكم المستمر .

الى أصدقائي فردا فردا لكم جميعا اصدق الحب وشكر على دعمكم ووجودكم في حياتي .

الى عائلة جامعة تيارت ابن خلدون الاخص الاستاذة "عون الله سعاد" كنتم نقطة تغير جميلة في
حياتي ، شكرا

هاشمي فوزية

الإهداء

الى من غرست في قلبي حب العلم والإصرار الى من كانت دعوتها رفيقة دربي الى امي الغالية
"خيرة" "شكرا لك على دعمك الدائم .

الى من علمني معنى المسؤولية ، والعمل الجاد ، ودفعني الى هذا الطريق ابي الحبيب "جلالي"

الى روح جدتي رحمها الله وإخوتي الاعزاء رفاق الخطوة الاولى والخطوة الاخيرة سواء بدعم
المعنوي او المادي شكرا لمساندتكم وتشجيعكم المستمر .

الى أصدقائي فردا فردا لكم جميعا اصدق الحب وشكر على دعمكم ووجودكم في حياتي .

الى عائلة جامعة تيارت ابن خلدون الاخص الاستاذة "عون الله سعاد" كنتم نقطة تغير جميلة في
حياتي ، شكرا

قرميط نسرين

فكر الساحة الاجتماعية

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	الإهداء
	الشكر
I	الفهرس
III	قائمة الجداول والأشكال
I	مقدمة
	الفصل الأول أساسيات حول البنوك المركزية والسيولة المصرفية
02	تمهيد
03	المبحث الأول
03	المطلب الأول
05	المطلب الثاني
07	المطلب الثالث
10	المبحث الثاني
10	المطلب الأول
11	المطلب الثاني
14	المطلب الثالث
16	المبحث الثالث
17	المطلب الأول
22	المطلب الثاني
27	المطلب الثالث
31	خلاصة
	الفصل الثاني دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال 2010-2023
32	تمهيد
33	المبحث الأول
33	المطلب الأول
35	المطلب الثاني
38	المطلب الثالث
39	المبحث الثاني
40	المطلب الأول
42	المطلب الثاني
49	المطلب الثالث
53	المطلب الرابع
55	المبحث الثالث
55	المطلب الأول
56	المطلب الثاني

60	أسباب وتقلبات السيولة المصرفية في السوق الجزائرية 2010-2023	المطلب الثالث
61	اثر تطبيق أدوات السياسة النقدية على ضبط السيولة المصرفية	المبحث الرابع
61	اثر الأدوات التقليدية لسياسة النقدية على ضبط السيولة المصرفية	المطلب الأول
67	اثر الأدوات غير التقليدية لسياسة النقدية على ضبط السيولة المصرفية	المطلب الثاني
71	اثر سياسة التعقيم النقدي على ضبط السيولة المصرفية	المطلب الثالث
74		خلاصة
76		خاتمة
80		قائمة المصادر والمراجع
85		ملخص

قائمة الاجابات والاشكال

أولاً: الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة من 2010-2023	38
2-2	تطور معدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة 2010-2023.	39
3-2	تطور عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة 2010-	41
4-2	تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2010-	42
5-2	تطور معدلات تسهيلة الودائع المغلة للفائدة في الجزائر خلال 2010-2016	43
6-2	تطور مؤشرات التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-20	44
7-2	تطور مؤشرات السيولة المصرفية في الجزائر 2010-2023	45
8-2	التغيرات السنوية للعوامل المستقلة المؤثرة على السيولة المصرفية في السوق النقدية للفترة 2010-2022	47

ثانياً: الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
2-1	منحنى توضيحي لوظائف البنك المركزي	07
1-2	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	33
2-2	اثر تطبيق معدل إعادة الخصم على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023	50
3-2	اثر تطبيق سياسة الاحتياطي الإجمالي على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023	51
4-2	اثر تطبيق عمليات السوق المفتوحة على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023	52
5-2	اثر تطبيق أداة استرجاع السيولة على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023	53
6-2	اثر تطبيق الودائع المغلة للفائدة على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023	55
7-2	اثر تطبيق مؤشر التعقيم النقدي على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023	56

مفتي



مقدمة

يعد الاستقرار المالي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها، كونه يشكل الأساس الذي تبنى عليه التنمية الاقتصادية المستدامة، ويساهم في خلق بيئة اقتصادية مواتية للنمو والاستثمار. ومع تطور النظم الاقتصادية وتشابكها، ازدادت أهمية السياسات النقدية ودور المؤسسات النقدية في المحافظة على هذا الاستقرار، لاسيما في ظل الأزمات المالية التي عرفها العالم خلال العقود الأخيرة، والتي كشفت عن هشاشة بعض الأنظمة المصرفية وضرورة وجود رقابة فعالة وآليات ضبط مرنة تستجيب لمتغيرات السوق.

وفي هذا الإطار، تبرز البنوك المركزية كجهات فاعلة في النظام المالي، نظراً لما تضطلع به من مهام جوهرية تتمثل في إصدار النقود، ضبط التضخم، تنظيم العرض النقدي، توجيه أسعار الفائدة، والإشراف على البنوك التجارية. ويعد التحكم في السيولة المصرفية من بين أبرز التحديات التي تواجه هذه المؤسسات، نظراً لتأثيرها المباشر على أداء النظام المصرفي وعلى استقرار الاقتصاد الوطني ككل. فالسيولة المصرفية تعبر عن قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها عند الاستحقاق، كما تمثل عنصراً حيوياً لضمان سير العمليات المالية دون اضطرابات.

فالسيولة المصرفية تمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تعكس صحة النظام المالي وقدرته على أداء وظائفه الأساسية في الاقتصاد الوطني. ومع تزايد التقلبات الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجهها الاقتصاديات النامية عموماً والاقتصاد الجزائري خصوصاً، برزت أهمية دور البنوك المركزية في ضبط وإدارة السيولة المصرفية بما يضمن استقرار النظام المالي ويحقق الأهداف الاقتصادية الكلية للدولة.

إن إدارة السيولة المصرفية تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه السلطات النقدية في مختلف دول العالم، خاصة في ظل العولمة المالية وترابط الأسواق وسرعة انتقال الأزمات. ففي الجزائر، يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة نظراً لخصوصية الاقتصاد الجزائري المعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، مما يجعل السيولة المصرفية عرضة للتقلبات الحادة تبعاً لتغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

يعد بنك الجزائر، بصفته البنك المركزي، المسؤول الرئيسي عن تنظيم وضبط السيولة في النظام المصرفي الجزائري من خلال مجموعة من الأدوات والآليات المباشرة وغير المباشرة. وقد شهدت السنوات



الأخيرة تحولات جذرية في إدارة السيولة المصرفية، حيث انتقل النظام المصرفي الجزائري من وضعية فائض السيولة إلى شح في السيولة نتيجة للصدمات الخارجية المرتبطة بتراجع أسعار النفط وتداعيات الأزمات الاقتصادية العالمية المتعاقبة، مما زاد من أهمية الدور الذي يلعبه بنك الجزائر في ضبط مستويات السيولة.

بناء على ما سبق، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية السياسات والأدوات التي يعتمدها بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية، وما هي انعكاساتها على استقرار النظام المصرفي في الجزائر؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، من بينها:

- ما هو الإطار النظري لمفهومى البنك المركزي والسيولة المصرفية؟
- ما هي الأدوات التي يستخدمها بنك الجزائر لضبط السيولة؟
- كيف تطورت وضعية السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023؟
- ما هو تأثير تطبيق أدوات السياسة النقدية على استقرار السوق المصرفية؟

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، تم وضع الفرضيات التالية:

- إن بنك الجزائر يعتمد على أدوات السياسة النقدية التقليدية بشكل أساسي لضبط مستويات السيولة المصرفية؛
- من المحتمل أن يكون للأدوات غير التقليدية التي تبناها بنك الجزائر بعد سنة 2016 دور فعال في مواجهة ندرة السيولة المصرفية؛
- قد تكون سياسة التعقيم النقدي التي انتهجها بنك الجزائر ساهمت في امتصاص فائض السيولة خلال فترات معينة، لكنها لم تكن فعالة دائماً؛
- لا تؤثر العوامل الداخلية والخارجية (كالإنفاق العمومي، سعر النفط، الطلب على القروض) على فعالية تدخلات بنك الجزائر في ضبط السيولة؛
- من المحتمل أن هناك علاقة طردية بين كفاءة أدوات السياسة النقدية وتحقيق استقرار السيولة المصرفية في الجزائر.



أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة من عدة جوانب، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تسلط الضوء على فعالية أدوات السياسة النقدية في ضبط السيولة المصرفية؛
- تساهم في فهم أسباب تقلبات السيولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2023؛
- تقدم تحليلاً عملياً يمكن أن يساعد صانعي القرار في تحسين آليات التدخل النقدي؛
- تبرز دور بنك الجزائر في الحفاظ على الاستقرار المالي في ظل التغيرات الاقتصادية؛
- تواكب متطلبات المرحلة الحالية التي تشهد تحديات اقتصادية ونقدية متزايدة.

ولتحقيق الغرض من هذه الدراسة، تم تحديد مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- توضيح الإطار النظري المتعلق بالسيولة المصرفية والبنك المركزي؛
- استعراض أهم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر لضبط السيولة؛
- تحليل تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010~2023؛
- تقييم مدى فعالية السياسات النقدية المستخدمة من قبل بنك الجزائر؛
- اقتراح جملة من التوصيات التي قد تساهم في تحسين إدارة السيولة مستقبلاً.

أسباب اختيار الدراسة:

- اهتمامنا الشخصي بمجال الاقتصاد النقدي وخاصة السياسة النقدية؛
- رغبتنا في فهم دور بنك الجزائر في الحفاظ على الاستقرار المالي؛
- ملاحظتنا لتقلبات السيولة المصرفية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة؛
- ارتباط الموضوع بتخصصنا في "الاقتصاد النقدي والمالي".

حدود الدراسة:

تحدد هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

- **الحدود الزمانية:** تقتصر الدراسة على الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2023، نظراً لأهميتها من حيث التحولات الاقتصادية وتغيرات السياسة النقدية في الجزائر.



- **الحدود المكانية:** تتمحور الدراسة حول الحالة الجزائرية، من خلال تحليل دور بنك الجزائر تحديدا في ضبط السيولة المصرفية.

منهج الدراسة:

وقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، حيث استخدم هذا المنهج للإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للبنك المركزي والسيولة المصرفية بالإضافة إلى آليات البنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية، إلى جانب المنهج التحليلي في معالجة المعطيات الإحصائية المتعلقة بتطور السيولة المصرفية وأدوات السياسة النقدية في الجزائر، بالاستناد إلى بيانات وتقارير رسمية صادرة عن بنك الجزائر ومصادر مالية أخرى موثوقة.

صعوبات الدراسة:

- واجهتنا أثناء إعداد هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، من أبرزها:
- نقص المراجع المحلية المتخصصة في موضوع السيولة المصرفية والبنك المركزي الجزائري؛
- صعوبة الحصول على بيانات حديثة ومفصلة من مصادر رسمية، خاصة ما يتعلق بالسيولة المصرفية ومؤشراتها؛
- قلة الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والسيولة في الجزائر.

الدراسات السابقة:

- مذكرة الماجستير التي أعدها **مريم شماخي** بعنوان: "السياسة النقدية وإشكالية مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)" ، والمنجزة سنة 2017 بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، تعد من الدراسات المهمة التي تناولت موضوع السياسة النقدية في الجزائر. تركزت الدراسة على تحليل دور السياسة النقدية في الجزائر، خاصة في ظل التحديات المتعلقة بمراقبة الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 أبرزت الباحثة أهمية السياسة النقدية كأحد مكونات السياسة الاقتصادية الكلية، ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال التأثير على حجم النقود المعروضة باستخدام أدوات وإجراءات تتلاءم مع الظروف الاقتصادية السائدة. كما تناولت



الدراسة دور البنك المركزي الجزائري في تنفيذ السياسة النقدية، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 90/10 ، الذي منح البنك استقلالية أكبر في إدارة السياسة النقدية.

- دراسة ل فالي بوحنية و كريمة حبيب أهمية أدوات السياسة النقدية في التأثير على السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2009-2020)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد 07 / العدد 01 سنة 2022، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي الجزائر ، هدفت الدراسة إلى عرض وتحليل فعالية أدوات السياسة النقدية المطبقة من طرف بنك الجزائر خلال الفترة (2009-2020) ، وأهميتها في التأثير على السيولة، وتم توصل إلى أن أكثر الأدوات السياسية النقدية الموظفة من طرف بنك الجزائر فعالية في تأثير على السيولة خلال فترة الفائض هي الاحتياطي الإجباري آلية استرجاع السيولة، تسهيلة الوديعة في حين أن أداة إعادة الخصم والفرض لم يكن لها أي دور في التأثير على السيولة خلال الفترة المدروسة ، أما في فترة العجز في السيولة اعتمد بنك الجزائر على أدوات ضخ سيولة ، أهمها السوق المفتوحة إلى جانب عمليات التمويل غير تقليدي.
- المقالة العلمية التي أعدها خوالد مولود ورملی حمزة بعنوان: "فعالية سياسة التعقيم النقدي في تحسين مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2020" ، والمنشورة في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 7 العدد 1 سنة 2022، تعد من الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع السياسة النقدية في الجزائر، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم فعالية سياسة التعقيم النقدي التي طبقها بنك الجزائر خلال الفترة 2010-2020، خاصة في ظل تراكم الاحتياطات الأجنبية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، وكذلك عمليات التمويل غير التقليدي. ركزت الدراسة على أدوات التعقيم النقدي مثل أداة استرجاع السيولة و تسهيلة الودائع المغلة للفائدة، ومدى تأثيرها على استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك.
- ركزت معظم الدراسات السابقة على تحليل أدوات السياسة النقدية بشكل منفصل، دون التطرق إلى فعالية تنسيق هذه الأدوات كمنظومة متكاملة في تحقيق الاستقرار النقدي. وما يميز دراستنا هو محاولة تقييم فعالية الأدوات التقليدية وغير التقليدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية. إضافة إلى ذلك، الاهتمام بتقييم سياسة التعقيم النقدي.



هيكل الدراسة:

ولتحقيق أهداف المذكرة، تم تقسيمها إلى فصلين رئيسيين:

الفصل الأول يتناول الجانب النظري لموضوع الدراسة، من خلال عرض الأسس العامة المتعلقة بالبنوك المركزية والسيولة المصرفية، مع التركيز على أدوات ضبطها.

الفصل الثاني فيخصص لدراسة تطبيقية حول دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، من خلال تحليل البيانات وتقييم الأثر الفعلي للأدوات النقدية المستخدمة.

الفصل الأول

الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية



تمهيد:

تعتبر السيولة المصرفية من أهم العناصر التي تؤثر على استقرار القطاع المالي والاقتصادي لأي دولة، حيث ترتبط بقدرة البنوك على تلبية التزاماتها المالية تجاه المودعين والمستثمرين. ونظرا لأهمية هذا الجانب، تتولى البنوك المركزية مسؤولية وضع سياسات وإجراءات لضبط السيولة المصرفية بهدف تحقيق التوازن بين العرض النقدي والطلب عليه، بما يضمن استقرار الأسعار، ويحفز النمو الاقتصادي، ويحافظ على قوة النظام المالي.

في هذا السياق، يلعب البنك المركزي دورا محوريا في إدارة السيولة المصرفية من خلال مجموعة من الأدوات النقدية التي تهدف إلى تنظيم كمية النقد المتداول في الاقتصاد، وضمان استقرار القطاع المصرفي، ومنع الأزمات المالية التي قد تنتج عن نقص أو فائض السيولة.

بناء على ذلك، يتناول هذا الفصل الإطار النظري لدور البنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية.

المبحث الأول: أساسيات حول البنك المركزي.

المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية.

المبحث الثالث: آليات البنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية.



المبحث الأول: عموميات حول البنك المركزي.

يعد البنك المركزي أحد أهم المؤسسات المالية في أي دولة، حيث يلعب دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة النقدية وضمان استقرار النظام المالي. فهو الجهة المسؤولة عن تنظيم وضبط الكتلة النقدية داخل الاقتصاد، إلى جانب الإشراف على القطاع المصرفي.

في هذا الإطار، يتناول هذا المبحث الأساسيات المتعلقة بالبنك المركزي، من خلال التعريف به، استعراض وظائفه الرئيسية، وبيان دوره في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي وذلك نتيجة تحقيق مختلف أهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف البنك المركزي.

يحتل البنك المركزي موقعاً أساسياً في النظام النقدي والمصرفي، لأنه يتولى مهمة تنظيم الجانب النقدي والمصرفي وتوجيهه هو الرقابة والإشراف عليه، إضافة إلى مساهمته الذاتية في عمل هذا النظام، نظراً لأهمية هذا الجانب في اقتصاديات كافة الدول في الوقت الحاضر.

أولاً: نشأة البنك المركزي.

إن الجذور التاريخية للصيرفة المركزية تمتد إلى منتصف القرن السابع عشر، عندما لوحظ أنه في العديد من البلدان أخذ أحد المصارف يتولى تدريجياً مهمة إصدار الأوراق النقدية، والقيام بدور الوكيل المالي والصيرفي للحكومة، بعد أن كان حق إصدارها متروكاً لكل المصارف وعلى هذا الأساس يسمى هذا المصرف في البداية بنك الإصدار Bank of Issue أو البنك الوطني National Bank ونجم عن تركيز الإصدار في يد بنك واحد، أن أصبحت مسألة تنظيم إصدار العملة، وضمان تحويلها إلى ذهب أو فضة أو الاثنين معاً أهم وظائفه الأساسية، وبمرور الوقت كنتيجة لتطور العمل المصرفي توسعت وظائفه، وأغراضه لتتناول تنظيم الإصدار والإشراف على الائتمان على حد سواء.

ويمكن القول في هذا الصدد أن البنك السويدي المعروف باسم (Riks Bank) الذي أنشئ عام 1556م وبنك إنجلترا (Bank of England) عام 1694م يعد من أوائل بنوك الإصدار في العالم، كما يرجع لهما الفضل في تطوير فن الصيرفة المركزية The Art of Central Banking، ثم بعد ذلك تم إنشاء بنك فرنسا عام 1800م، وبنك هولندا



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

المعاصرة والممثلة في البنك المركزي تدرك تماماً أهمية الترابط القائم بين كمية النقود المتداولة من جهة، وكمية الإنتاج من السلع والخدمات من جهة أخرى، باعتبار أن العملة الوطنية تعطي لحاملها حقاً قانونياً أو عرفياً للحصول على ما يعادلها من السلع والخدمات، لهذا فإن كمية الإصدار النقدي ترتبط بمقدار الإنتاج الفعلي، لذا يمكن القول بأن الغطاء الفعلي للعملة الوطنية يتمثل حالياً في حجم الإنتاج الحقيقي للبلد، والذي يظهره ميزان المدفوعات.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن عملية الإصدار النقدي من قبل البنك المركزي يجب أن تراعي الأهداف الاقتصادية العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق قدر مناسب ومقبول من الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي، كأهداف أساسية تسعى إليها السياسة النقدية، مما يعني في الوقت ذاته تجنب الضغوط التضخمية من جهة، وتوفير قدر مناسب من الرواج الاقتصادي من جهة أخرى. (الفتاح م.، 2016، الصفحات 105-106)

ثانياً: تعريف البنك المركزي.

اختلفت تسمية وتعريف المصارف تبعاً لاختلاف المفهوم حول أهمية ووظائف تلك المصارف، فقد أطلق على البنوك المركزية أسماء مختلفة في دول العالم، ففي الولايات المتحدة أطلقت تسمية نظام (الاحتياط الفيدرالي) وفي الهند أطلق عليه تسمية (البنك الاحتياطي) في حين في فرنسا أطلق عليه تسمية (بنك فرنسا) وفي بعض الدول جاء تحت تسمية مؤسسة النقد وعلى الرغم من اختلاف التسميات إلا أن الاسم الغالب في معظم دول العالم هو البنك المركزي.

قدم بعض الاقتصاديين تعاريف مختلفة للمصارف المركزية، ترتبط تلك التعاريف مع الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية ومن أهم التعريفات الشائعة للمصارف المركزية هي: (الدوري و السامرائي، 2012، صفحة 23)

بأنه "الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار النظام المصرفي" ويلاحظ بأنه اهتم بالسياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي، بالأخص على استقرار الجهاز المصرفي. (الدوري و السامرائي، 2012، صفحة 24)

البنك المركزي " هو البنك الذي يقن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني، من خلال قيامه بوظائف متعددة، كتنظيم العملة، والقيام بإدارة العمليات المالية. (الدوري و السامرائي، 2012، صفحة 24)



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

أنه " مؤسسة بنكية هدفها الرقابة على كمية النقود واستعمالاتها بصورة تسهل تنفيذ سياسة نقدية معينة، وتوضع هذه السياسة من قبل البنك نفسه أو من قبل الدولة وتفرض عليه. " (Thawos, 1958, p. 113~115)

" أنه المؤسسة النقدية التي تتولى مهمة إدارة التوسع والانكماش في حجم النقود، وذلك بغرض تحقيق الرفاهية العامة للمجتمع. " (PAYMOND , 1972, p. 6)

من خلال التعاريف السابقة نستنتج هذا التعريف الشامل للبنك المركزي "هو المؤسسة المالية التي تشرف على النظام النقدي والمصرفي في الدولة، ويعد الجهة المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية للحكومة، وإدارة العملة الوطنية، وتنظيم البنوك التجارية. يتمتع البنك المركزي عادة باستقلالية نسبية عن الحكومة لضمان استقرار الاقتصاد."

المطلب الثاني: وظائف وخصائص البنك المركزي.

يعتبر البنك المركزي ركيزة أساسية في النظام المالي والاقتصادي لأي دولة. تأسس كاستجابة للاحتياجات المتزايدة لضبط السياسات النقدية وتعزيز الاستقرار المالي. حيث يلعب دورا حيويا في تنظيم المعاملات المالية، وضمان الثقة في العملة الوطنية، وساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن هنا، تتحدد وظائفه وخصائصه، بما يجعله مؤسسة محورية تسهم في تشكيل السياسات الاقتصادية والتأثير على الأسواق المالية، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب.

أولا: وظائف البنك المركزي.

إن جميع البنوك المركزية بشكل عام تؤدي وظائف متشابهة لتحقيق الصالح العام، نذكر منها ما يلي:

1 وظائف البنك المركزي

حسب ظهورها :

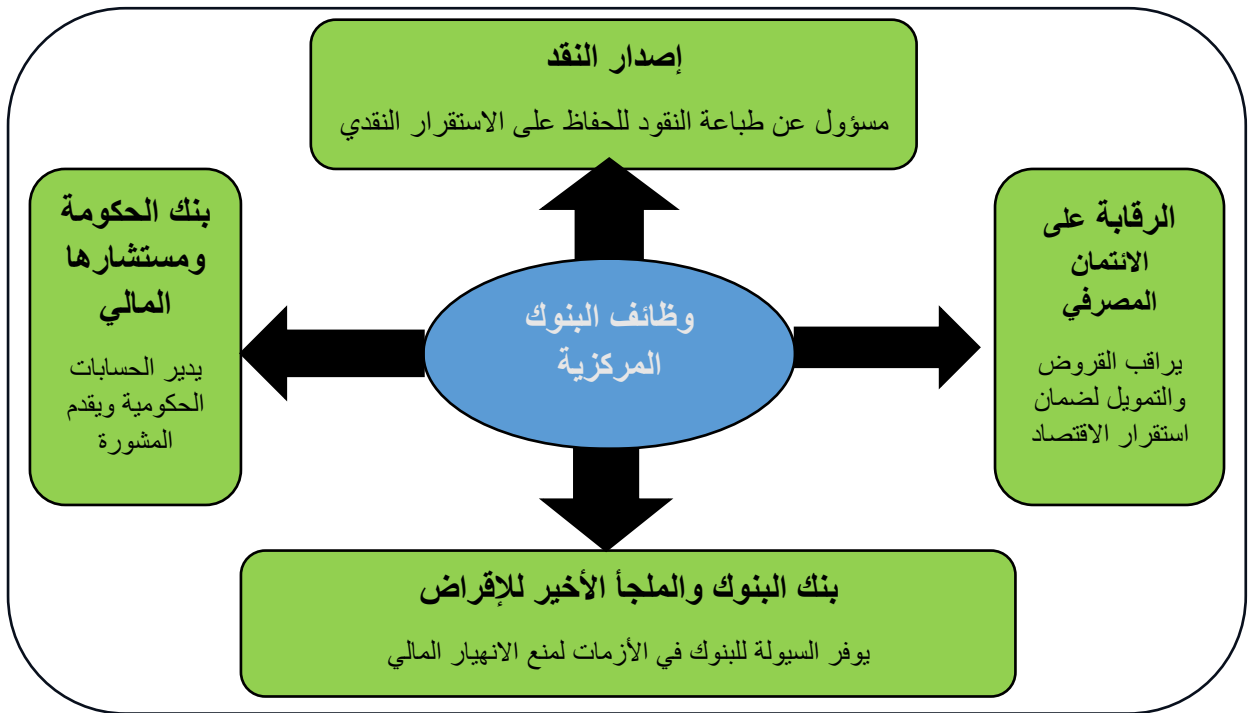
- عمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، وهذا هو السبب الرئيسي لظهور مصرف إنجلترا في لندن لبيع سندات الخزينة البريطانية بواسطة وإدارة دين الحكومة بشكل عام.
- يمارس البنك المركزي كبنك للبنوك.
- وظيفة الاحتفاظ باحتياطي الذهب والعملات الأجنبية وجاءت هذه الوظيفة عندما عرفت إدارة بنك إنجلترا أن ودائع المصارف أقل ثباتا من ودائع الأشخاص العاديين، إذا اضطر البنك تحتفظ به المصارف الأخرى.



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

- احتكار وظيفة إصدار النقد، حيث ينفرد البنك المركزي بسلطة إصدار وتنظيم كمية النقد وفقا للمتطلبات التبادل التجاري وحاجة الوحدات الاقتصادية، ومن الأسباب لاحتكار وظيفة إصدار النقد بالبنك المركزي هي تنشيط السلطات النقدية في التحكم بوسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية، والسيطرة على حركة التوسع والتقلص بالائتمان المصرفي.
- قيام البنك المركزي بالرقابة على الائتمان والرقابة على الائتمان يقوم بها المصرف من خلال ما يسمى بالسياسة النقدية ولهذه السياسة أدواتها الخاصة بها والتي يستخدمها البنك المركزي في عرض النقد. (الدوري و السامرائي، 2012، صفحة 26)

الشكل رقم (1-1): منحنى يوضح لوظائف البنك المركزي



المصدر: من إعداد الطالبان اعتمادا على المعطيات

ثانيا: خصائص البنوك المركزية.

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف، وهذه الخصائص تتمثل في: (الدوري و السامرائي، 2012، صفحة 24)

- البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة فالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من خلال القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفيذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة؛



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

- يحتل البنك المركزي الصدارة وقمة الجهاز المصرفي لكونه يتمتع بسلطة الرقابة على البنوك والقدرة على خلق النقود القانونية دون سواها لما له من صلاحيات، وعلى جميع البنوك ان تستجيب لسياسة النقدية التي يرغب في تنفيذها؛
- لا يحقق البنك المركزي ربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة؛
- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية الى أصول نقدية والهيمنة المطلقة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني؛
- يمثل البنك المركزي مؤسسة محتكرة لعملية الإصدار النقدي، ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم؛
- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة للإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلتزم بتنفيذها.

المطلب الثالث: أهداف البنك المركزي وأهميته.

يشكل البنك المركزي أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد الوطني، إذ لا تقتصر وظيفته على إصدار النقود، بل تتعداها إلى رسم وتطبيق السياسات النقدية التي تضمن استقرار الأسعار وحسن سير النظام المالي. وتبرز أهمية البنك المركزي من خلال دوره في الحفاظ على التوازن النقدي، ومواجهة الأزمات، وتوجيه السيولة بما يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني.

أولاً: أهداف البنك المركزي.

تتشابه الأهداف الرئيسية للبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، وكذلك تتشابه مسؤولياتها ووظائفها العامة، إلا أن الإطار العام الذي يؤدي فيه البنك المركزي مسؤوليته يختلف من بلد لآخر نوعاً ما لأنه يتأثر بعوامل مختلفة منها : (زياد و محفوظ، 2000، صفحة 173)

- مرحلة النمو الاقتصادي العام للبلد؛
- حجم الموارد المالية المتاحة؛
- مدى اتساع وتطور سوق النقد وسوق المال؛
- تركيبة الهيكل الائتماني السائد في البلد؛
- طبيعة العلاقات المالية الدولية للبلد بصورة عامة.

ويمكن تلخيص أهم أهداف البنوك المركزية فيما يلي :



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

- استقرار سعر الصرف يكمن الهدف التقليدي لمراقبة الائتمان في العمل على الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف وذلك من خلال اتباع القواعد النقدية المعدنية.
- استقرار سوق النقد يرى بعض الاقتصاديون أن هدف سياسة البنك المركزي من مراقبة الائتمان يجب أن يكون هو العمل على تحقيق استقرار سوق النقد من خلال القضاء على التقلبات الموسمية في الطلب على الأرصدة وتوفير الائتمان في أوقات الأزمات، وذلك حتى تصبح الرقابة على الائتمان مواتية لمواءمة الطلب والعرض في كل الأوقات.
- تشجيع النمو الاقتصادي: هناك إجماع على أن يكون من ضمن أهدافه تحقيق معدل نمو سريع ويجب أن تهدف سياسة إدارة الائتمان نحو التشجيع والمحافظة على مستوى عالي من التوظيف والدخل.
- استقرار مستوى الأسعار العام والتقليل من حدة التقلبات الاقتصادية: يعتبر استقرار مستوى الأسعار العام هو الهدف المقصود من سياسة البنك المركزي في الرقابة على الائتمان واستقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي فإن الاستقرار في قيمة النقود يسمح بعمل النظام الاقتصادي بسلاسة ويحقق الرفاهية الاقتصادية.

ثانياً: أهمية البنك المركزي.

تكمن أهمية البنك المركزي فيما يلي: (باديس، 2012، صفحة 15~16)

- 1- الاستقلالية: البنوك المركزية مؤسسات مالية منظمة ومستقلة بقراراتها وقوانينها الصادرة وتستطيع أن تتابع تنفيذ القرارات والإجراءات بنفسها، لكن الواقع يختلف في الدول المتقدمة عن الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تتمتع البنوك المركزية باستقلالية تامة، بينما في الدول النامية قد تنقاد البنوك المركزية لقرارات الدولة أو قرارات المنظمات الدولية.
- 2- حلقة وصل بين الدولة والبنوك التجارية: إن البنوك التجارية شريكات مساهمة خاصة، تحصل على تراخيصها من طرف البنوك المركزية وتتلقى القوانين والأوامر من البنوك المركزية أيضاً، وفي حال أرادت الحكومات التدخل في البنوك التجارية، تقوم بالإيجاز على البنوك المركزية لإصدار القوانين الأزمة في ذلك وتنفيذها.
- 3- حلقة وصل بين البنوك المركزية: البنوك التجارية مستقلة في مالياتها وقراراتها الاستثمارية، فتستطيع البنوك المركزية التوفيق بينهما عن طريق المقاصة أو بإصدار القوانين التي تجبرها على التعامل فيما بينها.



4- الملائمة بين السياسة النقدية والمالية: لكل من السياسة النقدية والمالية أهداف متشابهة ومتناقضة، وحتى لا تتعارض الأهداف فيما بينها تقوم البنوك المركزية بتوفيق بين هذه الأهداف عن طريق أخذ الأهداف المشتركة بين السياستين لتحقيق مصلحة الاقتصاد القومي.

المبحث الثاني: ماهية السيولة المصرفية.

تمثل السيولة المصرفية أحد العوامل الأساسية لضمان استقرار القطاع المصرفي وقدرته على تلبية احتياجات الأفراد والشركات من النقد. فهي تعكس مدى قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها المالية دون التعرض لمخاطر الإفلاس أو الأزمات المالية. وتتأثر مستويات السيولة المصرفية بعوامل متعددة، منها السياسة النقدية التي يطبقها البنك المركزي، وسلوك العملاء، والظروف الاقتصادية العامة. بناء على ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول مفهوم السيولة المصرفية، أهميتها بالنسبة للقطاع المصرفي والاقتصاد ككل، مؤشرات قياسها المختلفة، والعوامل المؤثرة على توازنها داخل النظام المالي.

المطلب الأول: تعريف السيولة المصرفية وأهميتها في الاستقرار المالي.

بالرغم من تعدد المفاهيم التي تناولت موضوع السيولة إلا أن جميعها تكاد تعطي المعنى نفسه مع وجود بعض الاختلافات التي تنجم عن وجهات النظر حول تحديد درجة السيولة، إذ في هذا المطلب سنتطرق إلى مختلف تعريفات السيولة المصرفية وأهميتها.

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية.

هي السهولة والكلفة التي يمكن بها للأصل أو الموجود أن يتحول إلى نقد سائل، ويرتكز هذا التعريف على السهولة التي يتحول بموجبها الموجود إلى نقد سائل، أي هل توجد مشاكل تحول دون إمكانية تحول الأصل إلى نقد سائل أم لا. (العيسوي و العويدي، 2014، صفحة 16)

تعرف السيولة أيضاً على أنها قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها والمنشأة التي تحقق معدل جيد للسيولة ترفع كفاءتها المالية وتخفض مخاطرها الائتمانية أما المنشأة التي تعاني من معدل سيء للسيولة فهي تعاني من مشاكل وأزمات متلاحقة في السيولة وبالتالي تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب عجزها عن سداد التزاماتها قصيرة الأجل. (خير الله، 2016، صفحة 30~31)

إن السيولة تعبر عن مدى قدرة المنظمة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها، سواء كانت متوقعة أو غير متوقعة، وذلك بدرجة الأولى من خلال التدفق النقدي العادي



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

الناتج من عمليات التشغيل، وبالدرجة الثانية من خلال الحصول على النقد من العمليات الغير تشغيلية كزيادة رأس المال أو زيادة حجم الاقتراض أو الإئتين معا. (الشواورة، 2013، صفحة 48~49)

ويمكن تعريف السيولة على أنها قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب بمعنى أن العميل يستطيع أن يسحب نقدا باستخدام ودائعه لدى المصرف في أي وقت يرغب والسيولة لا تقتصر على قدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته والدفع نقدا للطلب لتغطية ما يطلبه المدعوون من مسحوبات بل يجب ألا يترتب على عملية تحويل الأصل إلى نقد حاضر تحمل المصرف نفقات أو تعرضه لخسائر. (عبد الله و الطراد، 2006، صفحة 97)

السيولة المصرفية هي القدرة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل في مواعيد استحقاقها وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان. وهذا يستدعي احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل إضافة إلى أصول شبه سائلة، أي تلك التي يمكن تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة بدون خسائر في قيمتها، وكذا قدرته على الاقتراض، وذلك لمقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، أو لمنح قروض جديدة. (براضية و هني محمد، 2016، صفحة 31)

ثانيا: أهمية السيولة المصرفية.

تكمن أهمية السيولة المصرفية في مايلي: (الشمري، 2009، صفحة 376)

- إن المصرف يحتاج دائما إلى سيولة من أجل مواجهة سحوبات المدعين وكذا لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تقويت فرصة استثمارية لذلك تظهر أهمية السيولة في أنها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والإدارة وكذا المحليين؛
- أنها تعتبر أمام السوق المالية بمظهر على الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الإيفاء بالتزاماته تجاه جميع الأطراف؛
- أنها تشكل تعزيزا لثقة كل من المقترضين والمدعين وحملة الأسهم والتأكيد لهم بأنه قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم
- التأكيد للقدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها؛
- سوف لا تجعله أن يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من أجل الإيفاء بالتزاماته؛
- وجود السيولة تمكنه من عدم الاضطرار إلى الاقتراض من المصارف أو البنك المركزي.



المطلب الثاني: مؤشرات قياس السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة عليها.

تعد السيولة المصرفية من العناصر الحيوية في القطاع المالي، إذ تعكس قدرة المصارف على تلبية التزاماتها المالية بشكل فوري. فهم مؤشرات قياس السيولة يساعد على تقييم الحالة المالية للمصرف وقدرته على مواجهة الاضطرابات الاقتصادية. تعكس هذه المؤشرات توازن المصرف بين الأصول السائلة والالتزامات القصيرة الأجل، مما يساهم في تعزيز الثقة بين المودعين والمستثمرين. في هذا المبحث، سنستعرض مكونات مؤشرات قياس السيولة والأسباب التي تؤثر عليها، مما يتيح لنا فهما أعمق لآليات عمل النظام المصرفي.

أولاً: مؤشرات قياس السيولة المصرفية.

إن نسب السيولة هي أدوات لقياس قدرة البنوك على مقابلة مسحوبات عملائها خاصة أصحاب الحسابات الجارية

والودائع ذات المدة القصير، كما ترتبط هذه النسب بنسب الودائع الجارية، حيث كلما زادت الودائع الجارية تطلب الأمر من رفع نسب السيولة، وعلى عكس ذلك في زيادة الودائع الاستثمارية طويلة الأجل. وتطبق المؤسسات الاقتصادية عددا من المؤشرات والنسب لقياس مستويات السيولة؛ أهمها (المغربي ، 2004، صفحة 147~150)

1- نسبة النقدية / إجمالي الودائع: سب هذه النسبة بقسمة قيمة النقدية المتواجدة بالبنك على إجمالي الودائع المتاحة لديه، وهدفها معرفة مدى إمكانية البنك في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه والتي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة النقدية} / \text{إجمالي الودائع} = \text{إجمالي النقدية (بخزينة البنك + البنوك الأخرى + البنك المركزي)} / \text{إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية)}$$

2- نسبة الأصول السائلة/إجمالي الودائع: تحسب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول السائلة بميزانية البنك على إجمالي الودائع لديه إذ تتمثل الأصول السائلة في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة وبأقل الخسائر الممكنة، وهدفها معرفة إمكانية البنك على رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وتحسب بالعلاقة التالية:



نسبة الأصول السائلة / إجمالي الودائع = إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الودائع (ودائع جارية + ودائع ادخارية + ودائع استثمارية)

3- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول: تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول بالميزانية بشكل كلي سواء كانت في شكل نقدي أو شبه نقدي أو كانت أصولاً لا يمكن تحويلها في صورة سائلة بسهولة أو أصول ثابتة، وهدف هذه النسبة الوقوف على الأهمية النسبية للأصول السائلة بين مجموع الأصول الكلية للبنك بما يسهم في التعرف الأمثل على موقف السيولة بالنسبة لبقية استخدامات البنك المختلفة وتقاس بالعلاقة التالية:

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الأصول = إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الأصول (السيولة + التمويل والاستثمار)

4- قيمة الخصوم / قيمة الأصول الجارية: وتعطى هذه النسبة مؤشراً لمدى استجابة البنك لأي مطالبات مالية. كما أنها تعطى مؤشراً عاماً عن إمكانية تسوية التزامات حملة الوثائق في حالة التصفية. والمدى المقبول لهذه النسبة هو أقل من 105 %.

5- نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات: تحسب هذه النسبة بقسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي

الالتزامات التي تمثل في إجمالي الميزانية بعد استبعاد الموارد الذاتية وتهدف هذه النسبة إلى معرفة قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواء كانت التزامات وودائع أو غيرها وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات = إجمالي الأصول السائلة (النقدية + شبه النقدية) / إجمالي الالتزامات (الودائع + الالتزامات الأخرى)

ثانياً: العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية.

1- عمليات إيداع وسحب الودائع: في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع نقداً، أي قلب الودائع إلى نقود قانونية ورقية ومعدنية لإنجاز المعاملات اليومية إلى تخفيض نقدية الصندوق واحتياجات المصرف التجاري لدى البنك المركزي وبالتالي إلى تقليص سيولته، فإن



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

العمليات الإيداع أي تحويل النقود القانونية إلى ودائع مصرفية دور في تحسين سيولة المصرف التجاري. (peter & rose, 1999, p. 160)

2- بمعاملات الزبائن مع الخزينة العامة: تتأثر سيولة المصرف من خلال تعاملات الجمهور مع الخزينة العامة، وتتحسن السيولة في حالة كون زبائن المصرف التجاري دائنين للخزينة التي تتحقق في حالات عديدة أهمها:

- إن الزبائن غالبا يعملون في أجهزة الدولة ويودعون ما يتقاضون من أموال لدى المصرف التجاري؛

- استرداد مبالغ السندات الحكومية التي اشتراها الزبائن سابقا؛

- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة؛

وتتقلص سيولة المصرف التجاري عندما يقوم الزبائن بالآتي:

- تسديد الضرائب الحكومية؛

- شراء الأوراق المالية الحكومية (أذونات الخزينة وسندات الخزينة)؛

- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم من المصارف وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية.

3- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف: تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه

الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى، وفي هذه

الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي يحتفظ بها لدى البنك المركزي

ويتعزز رصيد المصرف لدى البنك المركزي عندما يكون عدد وقيمة الشيكات المسحوبة لصالح

زبائن المصرف أكبر من عدد وقيمة الشيكات المسحوبة من زبائن المصرف. لذلك يمكن القول

إن المقترضين وقدرتهم على السداد بالمبالغ المطلوبة وبجداول السداد يساعد كثيرا في تعزيز

سيولة المصرف.

4- توجهات البنك المركزي بالنسبة للمصارف: يمتلك البنك المركزي كمثل للسلطة النقدية قدرة

التأثير في السيولة المصرفية من خلال تقليص عرض النقد أو زيادتها. حيث يستطيع البنك

المركزي تقليص حجم الأرصدة النقدية والاحتياطيات لدى المصارف وبالتالي يقلل من سيولتها

بإتباع بعض الطرق مثل رفع سعر إعادة الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة

ورفع نسبة الاحتياطي القانوني ويحدث العكس في حال رغبته في التوسع بعرض النقد مما يزيد

من سيولة المصارف.

5- رصيد رأس المال الممتلك: من المعروف أنه كلما زاد رصيد رأس المال الممتلك زادت السيولة

وبالعكس، وكلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة المصرف وبالتالي تقل قدرته الإقراضية

وانخفضت قابليته على تسديد التزاماته التجارية.



من بين المعايير الاحترازية الأولى التي حددتها السلطات النقدية والرقابية في كافة الدول، تطبيقاً لمبدأ مواجهة أجال مصادر واستخدامات إلى الأموال، هو نسبة السيولة أي نسبة مجموع الموجودات (أو الاستخدامات) السائلة إلى مجموع المطلوبات (أو المصادر) واجبة الدفع متوجبة الأداء ويوفر هذا المعيار للمصارف من حيث المبدأ، توضيح مدى إمكانية مواجهة طلبات المسحوبات التي قد تتعرض لها وكذلك ستائر المطلوبات المتوفية الدفع، ويتحقق هذا الهدف بشكل أمثل، عندما تساوي الأموال السائلة في المصرف خلال فترة معينة مع مجموع التزاماته، أي حين تبلغ نسبة السيولة مائة بالمائة.(العلي، 2013)

المطلب الثالث: مكونات السيولة المصرفية وعلاقتها بالاستقرار المالي.

تعد مكونات السيولة المصرفية حجر الأساس في تقييم قدرة البنوك على الصمود أمام الضغوط المالية. ويؤثر توازن هذه المكونات بشكل مباشر على درجة الاستقرار المالي داخل النظام البنكي.

أولاً: مكونات السيولة المصرفية.

يمكن تصنيف مكونات السيولة حسب سرعة توفيرها إلى مكونين:

1 - السيولة الحاضرة: وهي مجموع ما يمتلكه البنك من نقد بالعملة المحلية أو الأجنبية بالإضافة إلى الودائع النقدية لدى البنك المركزي (الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي)، بالإضافة إلى الصكوك قيد التحصيل التي يقدمها الزبائن بالإضافة

إلى الودائع النقدية في البنوك الأخرى.(ضويفي، 2022، صفحة 4)

هي النقدية الحاضرة لدى البنك والتي تحت تصرفه وتشتمل على:

1-1 النقدية بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية: وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة وأجنبية. وقد يجد البنك صعوبة في تقدير رقم هذا البند ولكن الخبرة السابقة لها دور في تقديره.

1-2 الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي: حيث يلتزم البنك وفق التشريعات الخاصة بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأموال سائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، ويمكن عن طريق نسبة الاحتياطي هذا التأثير في حجم الائتمان. هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ بأرصدة في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجئ البنك إلى هذه الأرصدة في حالة الحاجة إليها. ويمكن تحويلها إلى البنك المركزي للحصول على مقابلها النقدي.

1-3 الشيكات تحت التحصيل: وهي شيكات مقدمة من عملاء البنك لتحصيلها وإضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالمصرف. وتحدد البنوك نسبة من هذه الشيكات لتدخل تحت نطاق السيولة وفقاً للخبرة



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

السابقة، وبذلك تحتاط بعدم الاخذ بالحسبان تلك الشيكات التي يحتمل رفضها لسبب أو آخر، وتعتبر الشيكات التي يمكن تحصيلها عن طريق عرف المقاصة أكثر سيولة من غيرها والشبكات المحلية المسحوبة على نفس البلد أكثر سيولة من المسحوبة على الخارج.

2- السيولة شبه النقدية: وهي الأصول التي يمكن تصفيتها أي بيعها أو رهنها ومنها أذونات الخزينة والكمبيالات المخصصة والأوراق المالية من أسهم وسندات، وهي أصول تسمى بالأصول الاستثمارية لخدمة السيولة، فهي تتمثل بقصر اجل استحقاقها وإمكانية التصريف السريع سواء بالبيع أو الرهن، وكلما كانت هذه الأصول حكومية أو مضمونة من الحكومة كلما كانت أسهل في التصرف فيها. (البديري، 2013، صفحة 40~41)

هي عبارة عن الموجودات التي يمتلكها البنك ويمكن تحويلها إلى سيولة حاضرة في وقت سريع وبتكلفة قليلة (سندات الحكومة، الأوراق التجارية المضمومة (الكمبيالات والسندات لأمر))؛

كما تجدر الإشارة إلى أنه هناك العديد من المصادر للسيولة البنكية أهمها:

- تسديد العملاء للقروض المستحقة وفوائدها؛
- تحصيل البنوك لاستثماراتها التي انتهت آجالها؛
- بيع بعض الأصول المالية قبل استحقاقها (الأسهم والسندات والقروض السندية)؛
- الأموال التي يقوم بإيداعها العملاء (تنمية الودائع). (ضويفي، 2022، صفحة 4)

ثانياً: علاقة الاستقرار المالي بالسيولة المصرفية.

1 - الحفاظ على نظام مالي مستقر: تعتبر قوة النظام المصرفي شرط رئيسي في ضمان النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، وتمثل المصارف الجزء الأساسي في القطاع المالي حيث تقوم بأنشطة ذات قيمة على جانبي الميزانية العمومية، لكونها تعزز من جانب الموجودات تدفقات الأموال عن طريق منح القروض إلى المستثمرين بينما توفر في جانب المطلوبات وعلى مدار العشرين عاماً. السيولة للمدخرين الماضية حدثت العديد من الأزمات المصرفية التي أربكت النظام المالي برمته وزادت من مخاوف المنظمين بشأن نظام الاستقرار المالي ، فقد كان تأثير الأزمة المالية والاقتصادية الأخيرة على النظام المصر في تأثيراً هائلاً وكبيراً مما أثار أسئلة متعددة حول مخاطرة السيولة وجعلت إدارتها ذات أهمية قصوى وتحظى باهتمام صانعي السياسات والممارسين والباحثين ، مع الأخذ بعين الاعتبار إن النقص الحاصل في سيولة مؤسسة واحدة يمكن أن يؤدي إلى حصول عدوى نظامية تصيب القطاع المالي ككل وبالتالي تؤدي إلى عدم الاستقرار.



2- تأثير فائض وعجز السيولة المصرفية التخصيص المقيد بكفاءة: إن الزيادة الحاصلة للسيولة المصرفية في الأوقات العادية لا تؤثر على الاستقرار المالي، لأن هذه الزيادة في البداية تساعد على تحسين الاستقرار المالي عن طريق تسهيل تحويل المخاطرة من المصرف وزيادة ربحية المصرف، وبناء على ذلك تزداد مخاطرة المصرف في الأسواق الأولية بمقدار يعوض بالضبط التأثير الأولي على الاستقرار. وعلى العكس تماماً من ذلك فإن الزيادة الحاصلة في سيولة الأصول المصرفية بأوقات الأزمات تقلل من الاستقرار المالي للمصرف لأن المصرف يكون أقل ممارسة لعملياته المصرفية وسيتعرض إلى زيادة في المخاطرة ويتحمل تكاليف إضافية نتيجة انخفاض القروض الممنوحة وهذا قد يزيد من احتمالية التخلف عن سداد المصرف، ونتيجة لذلك يتحمل المصرف مزيداً من المخاطرة يكون تأثيرها كبير وسلبي على الاستقرار المالي. إن هذا التأثير السلبي للاستقرار الناتج عن الزيادة الكبيرة في أصول المصرف يمكن مجابهته من خلال زيادة متطلبات رأس المال، وعلى الرغم من ذلك، عندما تزداد سيولة الأصول بشكل كبير تصبح متطلبات رأس المال أقل فاعلية لضمان الاستقرار وذلك بسبب الخسائر الحاصلة نتيجة بيع أو تصفية الأصول في حالة الإغلاق المصرفي مما يسبب تهديد لأصحاب المصارف. وعلى النقيض من ذلك إن تأثير زيادة سيولة الأصول على الاستقرار يمكن تعويضه من خلال تقليل عوائد مالكي المصارف. (ضحى نياي، 2021، صفحة 206~207)

المبحث الثالث: آليات البنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية.

في ظل التغيرات الاقتصادية المستمرة، تلجأ البنوك المركزية إلى مجموعة من الأدوات النقدية لضبط السيولة المصرفية بهدف تحقيق الاستقرار المالي والنقدي. فالبنك المركزي يعتمد على عدة آليات للتحكم في عرض النقود، مثل عمليات السوق المفتوحة، معدل الاحتياطي الإلزامي، وسعر إعادة الخصم، بالإضافة إلى بعض الأدوات غير التقليدية التي تم استخدامها خلال الأزمات الاقتصادية والمالية بالإضافة لسياسة التعقيم النقدي. ويركز هذا المبحث على دراسة هذه الآليات، من خلال تحليل دورها وفعاليتها في ضبط السيولة المصرفية.

المطلب الأول: الأدوات التقليدية لضبط السيولة المصرفية.

تلعب السيولة المصرفية دوراً حاسماً في استقرار النظام المالي والاقتصادي، ما يجعل من الضروري وجود آليات فعالة لضبطها والتحكم فيها. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت السلطات النقدية، وفي مقدمتها البنوك المركزية، مجموعة من الأدوات التقليدية التي تمثل العمود الفقري للسياسة النقدية. وتستند هذه الأدوات إلى أسس اقتصادية كلاسيكية تهدف إلى التأثير على حجم السيولة المتاحة لدى البنوك، بما ينسجم مع تحقيق الاستقرار النقدي والمالي.



أولاً: الأدوات الكمية.

تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام الأدوات الكمية بهدف ضبط السيولة المصرفية بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية، حيث تسعى إما إلى امتصاص السيولة الزائدة أو ضخ سيولة جديدة في حالات العجز، بما يحقق الاستقرار النقدي والمالي. وتتمثل أبرز هذه الأدوات في (أداة إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة، ونسبة الاحتياطي القانوني).

1- معدل إعادة الخصم.

1-1 تعريف معدل إعادة الخصم: معدل إعادة الخصم تعد أداة لتدخل البنك المركزي في البنوك التجارية إما برفعه أو تخفيضه وذلك حسب الوضع الاقتصادي السائد. (عزاري و بن ساعد، 2022، صفحة 491)

كما يعرف سعر الخصم أيضاً، بأنه عبارة عن سعر فائدة، أو الثمن الذي يتقاضها البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في المدة القصيرة، وبالطبع فالمؤسسات التي تتعامل مع البنك المركزي في هذا الشأن في البنوك التجارية. فهذه الأخيرة غير قادرة على خلق الائتمان أو إعطاء القروض بطريقة مستقلة دون توافر سيولة اللازمة، لذا فهي مضطرة للجوء إلى البنك المركزي لإعادة خصم الأوراق التجارية والكمبيالات بمعنى أن يحل محلها البنك المركزي في الدائنية مقابل أن يقدم السيولة اللازمة في شكل أوراق أو نقود قانونية لازمة لتأدية نشاطها، ومن الطبيعي أن يتقاضى منها ثمن هذا الاقتراض في صورة سعر الفائدة وهذا السعر لا يتحدد بواسطة البنك المركزي بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يحدد بطريقة أهم مراعيًا بذلك التأثير على السوق النقدية وعلى قدرت البنوك في خلق الائتمان (صافي و بكري، 2009، صفحة 182)

1-2 تأثير أداة إعادة الخصم.

عندما ترغب البنوك التجارية في تحويل جزء من أصولها من نقود و وودائع إلى نقود قانونية تلجأ إلى البنوك المركزية من أجل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية و السندات التي في حوزتها بحيث تؤثر هذه الأخيرة في سيولة البنوك التجارية وكذا في مقدرتها على منح الائتمان من خلال الرفع أو التخفيض من معدل إعادة الخصم على النحو التالي:

- **في حالة رفع معدل الخصم:** عندما يقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم، فإن تكلفة حصول البنوك التجارية على السيولة ترتفع، مما يدفعها إلى تقليص طلبها على السيولة من البنك المركزي. ويتربط عن ذلك انخفاض حجم السيولة المتاحة في السوق النقدي، وبالتالي يتم تحقيق هدف تقليص السيولة الفائضة، بمعنى آخر في حالة رفع البنك المركزي من سعر إعادة الخصم حيث



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

تحجم البنوك التجارية عن خصم ما لديها من أصول في شكل أوراق مالية مما يؤدي إلى نقص السيولة في هذه البنوك (صافي و بكري، 2009، صفحة 184) وانخفاض الائتمان.

- **في حالة خفض معدل الخصم:** بالعكس، يؤدي خفض معدل إعادة الخصم إلى جعل التمويل من البنك المركزي أقل تكلفة، مما يشجع البنوك التجارية على التوجه نحوه للحصول على السيولة. وبذلك، يقوم البنك المركزي بضخ سيولة إضافية في السوق، مما يسهم في مواجهة حالات العجز في السيولة المصرفية.

في الأخير نقول إن معدل إعادة الخصم يمثل أداة فعالة للبنك المركزي في التحكم بالسيولة المصرفية، حيث يستخدم للضغط أو التيسير على البنوك التجارية في حصولها على السيولة. ففي حال رفع المعدل، تقل قدرة البنوك على الحصول على التمويل، مما يفضي إلى تقليص السيولة وتقليص الائتمان. أما في حال خفضه، فيسهل ذلك من عملية التمويل، ويؤدي إلى ضخ المزيد من السيولة في النظام المصرفي، بما يساهم في دعم قدرة البنوك على مواجهة نقص السيولة وتعزيز منح الائتمان.

2-1 تعريف عمليات السوق المفتوحة: عمليات السوق المفتوحة تستعملها السلطة النقدية من أجل امتصاص أو توفير السيولة وهذا حسب الحالة الاقتصادية عن طريق تدخل البنك المركزي كبائع

للأوراق المالية أو مشتريا لها. (عزاري و بن ساعد، 2022، صفحة 491)

2-2 تأثير سياسة السوق المفتوحة:

عندما يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية:

- تسحب الأموال من البنوك التجارية والمستثمرين مقابل شراء هذه الأوراق؛
- تنخفض السيولة لدى البنوك لأن جزءا من أموالها يحوّل للبنك المركزي؛
- تقل قدرة البنوك على منح القروض؛
- تستخدم هذه السياسة غالبا في حالة الضغوط التضخمية لتقليل المعروض النقدي.

عندما يقوم البنك المركزي بشراء الأوراق المالية:

- يضخ أموالا في النظام المصرفي مقابل هذه الأوراق؛ (Mishkin, 2021)
- ترتفع السيولة المصرفية لدى البنوك، مما يحفز الإقراض؛
- تستخدم هذه السياسة في حالة الركود الاقتصادي لتحفيز الطلب والاستثمار.

ففي حالة التضخم يتدخل البنك المركزي كبائع للأوراق المالية التي بحوزته، مما يؤدي إلى امتصاص الفائض من الكتلة النقدية، نتيجة قيام تلك البنوك بشراء تلك الأوراق المالية كبديل للنقد، فيقلص حجم السيولة، مما يحد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح الائتمان.



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

في حالة الركود يتدخل البنك المركزي بصفته مشتريا للأوراق المالية، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تزيد قدرة هذه الأخيرة على التوسع في منح الائتمان. (حمو، 2022، صفحة 65)

من خلال هذه الأداة يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على السيولة في الاتجاه الذي يريده، وذلك عن طريق قيامه بعمليات البيع وشراء سندات قصيرة الأجل في السوق النقدية (طرش، 2010، صفحة 154) على النحو التالي:

1. في حالة البيع: عندما يقوم البنك المركزي ببيع السندات في السوق المفتوحة، فإن البنوك التجارية تقوم بشرائها باستخدام جزء من سيولتها، مما يؤدي إلى سحب هذه السيولة من السوق. وتعد هذه العملية وسيلة فعالة للحد من فائض السيولة.

2. في حالة الشراء: عندما يشتري البنك المركزي السندات من السوق، يقوم بضخ أموال جديدة في الجهاز المصرفي، وهو ما يؤدي إلى زيادة السيولة المتاحة لدى البنوك، وبالتالي تساهم هذه الأداة في دعم السيولة المصرفية عند وجود نقص فيها.

أي تعد عمليات السوق المفتوحة أداة مرنة وفعالة في يد البنك المركزي للتأثير في مستوى السيولة المصرفية. إذ يؤدي بيع السندات إلى سحب السيولة من السوق وتقليص المعروض النقدي، مما يساعد في كبح التضخم وتقليل السيولة الزائدة. أما شراء السندات، فيفضي إلى ضخ سيولة إضافية في النظام المصرفي، مما يعزز قدرة البنوك على التمويل ويسهم في مواجهة حالات العجز في السيولة.

3- الاحتياطي القانوني.

3-1 تعريف الاحتياطي القانوني: معدل الاحتياطي الإجباري (الإلزامي) تستخدم هذه الأداة للتأثير في العرض النقدي والتحكم في حجم الائتمان المقدم من قبل البنوك التجارية حسب السياسة النقدية المطبقة إن كانت توسعية أو انكماشية. (عزازي و بن ساعد، 2022، صفحة 491)

3-2 تأثير نسبة الاحتياطي القانوني.

تعد سياسة نسبة الاحتياطي القانوني إحدى أدوات السياسة النقدية المباشرة، حيث يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء كاحتياطي لديه، دون استخدامها في الإقراض أو الاستثمار.

وعلى هذا الأساس تسعى السياسة النقدية في حالة التضخم إلى الحد من الإنفاق كوسيلة للحد من ارتفاع الأسعار، ويقوم البنك المركزي برفع الاحتياطي النقدي. (مفتاح، 2005، صفحة 153)

- في حالة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني فتقل سيولة البنك التجاري وتنخفض قدرته على منح الائتمان.



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

- في حالة الركود يقوم البنك المركزي بتخفيض المعدل، أي الإفراج عن جزء كبير من سيولة البنك التجاري، ومن ثم تزيد قدرة هذه الأخير على التوسع في منح الائتمان. (حمو، 2022، صفحة 66) تؤثر هذه الأداة تأثير مباشر وفعلا في سيولة البنوك طبقا لما يقرره البنك المركزي في السياسة النقدية على النحو التالي:

1- عند رفع نسبة الاحتياطي القانوني: إذا أراد البنك المركزي التقليل من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع هذا المعدل مما يؤدي إلى سحب السيولة من هذه المصارف (صافي و بكري، 2009، صفحة 186) وتخفيض منح الائتمان ، أي عندما يرفع البنك المركزي نسبة الاحتياطي القانوني، تجبر البنوك التجارية على تجميد نسبة أكبر من ودائعها لدى البنك المركزي، مما يقلل من الكتلة النقدية المتاحة للإقراض أو الاستثمار، وبالتالي يتم امتصاص جزء من السيولة المصرفية.

أي:

- يجبر البنوك على الاحتفاظ بجزء أكبر من ودائعها لدى البنك المركزي؛
- تقل السيولة المتاحة للإقراض أو الاستثمار؛
- يستخدم ذلك لتقليل العرض النقدي وكبح التضخم.

2- عند خفض نسبة الاحتياطي القانوني: أما في حالة خفض نسبة الاحتياطي، فإن ذلك يؤدي إلى تحرير جزء من الأموال المجمدة، مما يسمح للبنوك باستخدامها في العمليات المالية المختلفة، ويسهم في زيادة السيولة المصرفية المتاحة.

وعليه، فإن أدوات السياسة النقدية التقليدية تمثل آليات مباشرة وفعالة في يد البنك المركزي لضبط السيولة المصرفية، سواء بالتقليل في حالات الفائض أو الضخ في حالات العجز، بما يحقق استقرار النظام النقدي.

أي:

- يسمح للبنوك باستخدام جزء أكبر من الودائع؛
- تزداد السيولة المصرفية، مما يعزز من قدرة البنوك على منح القروض؛
- تستخدم هذه السياسة لتحفيز النشاط الاقتصادي في حالات الركود. (Mishkin, 2021)

إن مقدرة البنوك التجارية الاقراضية تعتمد على ما يملكه من سيولة أو احتياطات نقدية التي يكون أساسها حجم الودائع التي يستقبلها من عملائه، وهذه السيولة التي تكون بحوزة البنوك التجارية لا تجمد في خزائن البنوك ولكن تقوم باستخدامها، كالقيام بإقراضها أو استثمارها في شراء الأوراق المالية و التجارية، ولكنه في نفس الوقت حتى لا تقع البنوك التجارية في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي من أصولها النقدية لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتحدد من



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

طرف البنك المركزي، فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجمالي، وأحياناً يتوصل الأمر بالبنك المركزي إلى زيادة رفع هذه النسبة إلى الحد الذي تقوم البنوك التجارية باستدعاء بعض القروض، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان، والمحاربة التضخم فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني مما سيترتب عنه انخفاض المقدرة الاقتراضية ونقص الودائع الائتمانية.

تعتبر نسبة الاحتياطي القانوني أداة مباشرة وحاسمة للبنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية. فرفع هذه النسبة يؤدي إلى تقليص السيولة لدى البنوك التجارية بتجميد جزء أكبر من ودائعها، مما يحد من قدرتها على الإقراض. في المقابل، فإن خفضها يحرر جزءاً من الأموال، ما يتيح للبنوك توسيع عملياتها التمويلية والاستثمارية. وبذلك، تسهم هذه الأداة في تحقيق توازن السيولة وفقاً لمتطلبات السياسة النقدية وأهداف الاستقرار المالي.

ثانياً: الأدوات الكيفية لضبط السيولة المصرفية.

هي مجموعة من الآليات غير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الكتلة النقدية ومستوى السيولة في الجهاز المصرفي.

1- سياسة تأطير القروض.

1-1 سياسة تأطير القروض: هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كالا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة قد تكون هذه النسبة إما على شكل نسبة مئوية من إجمالي المبالغ المتوفرة لدى المصرف، أو من التزامات المصرف أو من قيمة الضمانات التي يقدمها العميل عندما يريد الحصول على تسهيلات ائتمانية تزيد عن حد معين.

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذلك تقليص الفترة الزمنية للأوراق التجارية الصالحة لإعادة الخصم، وعادة ما تكون سياسة تأطير القروض مرافقة ببرنامج استقرار الكتلة النقدية والقيام بكل الوسائل الكفيلة بتخفيض الفائض منها. (ماطي، 2017)

1-2 تأثير سياسة تأطير القروض على السيولة المصرفية:

تأطير القروض هو قيام البنك المركزي بتحديد حجم القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك التجارية، أو توجيه هذه القروض نحو قطاعات معينة (كالفلاحة، الصناعة، التصدير، إلخ).

عند تقييد حجم القروض:

- يحد من قدرة البنوك على منح القروض بحرية؛



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

- يؤدي إلى تقليص السيولة المصرفية المتاحة في السوق، وخاصة للقطاعات غير المستهدفة؛
 - يستخدم هذا الإجراء للحد من التضخم أو لتوجيه الموارد نحو قطاعات منتجة.
- عند تحرير تأطير القروض أو توسيعه:

- يسمح للبنوك بمنح قروض بأحجام أكبر أو لقطاعات أكثر؛
- يزداد حجم السيولة المتاحة في الاقتصاد؛
- يستخدم هذا النوع من التوسع لتحفيز النمو الاقتصادي.

2- السياسة الانتقائية للقروض.

2-1 تعريف السياسة الانتقائية للقروض: ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات، فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة. ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:

- إقرار معدل خصم مفصل؛
- إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية؛
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف؛
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

وبذلك فإن السياسة الانتقائية للقروض تهدف إلى توجيه القروض إلى القطاعات التي تعتبرها السلطات النقدية أكثر نفعاً للاقتصاد الوطني وذلك بإعطاء بعض التسهيلات إلى القروض الخاصة بهذه القطاعات، ولا بد من الملاحظة هنا أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يقود إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء. (ماطي، 2017)

المطلب الثاني: الأدوات غير التقليدية لضبط السيولة المصرفية

أدى تزايد تعقيدات الأزمات المالية إلى بروز الحاجة لاستخدام أدوات غير تقليدية لضبط السيولة المصرفية، خاصة بعدما أظهرت الأدوات التقليدية محدوديتها في مواجهة التقلبات الشديدة. فقد اعتمدت البنوك المركزية على آليات جديدة مثل الإقناع الأدبي التيسير الكمي والنسبة الدنيا للسيولة، لضمان استقرار الأسواق ودعم النشاط الاقتصادي. وتأتي دراسة هذه الأدوات لفهم دورها المتنامي في إدارة السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي في الأوقات الحرجة.



1- الإقناع الأدبي.

1-1 تعريف الإقناع الأدبي: تتمثل بقدرة البنك المركزي على إقناع البنوك التجارية باختيار السياسة التي يرغب في تنفيذها ضمن استراتيجية السياسة النقدية، أي ممارسة التأثير المعنوي للبنك المركزي تجاه البنوك التجارية من خلال توجيه التعليمات والتوجيهات ، وأن نجاحه يعتمد على طبيعة ومدى العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية (الدعمي، السعدي، كاظم جاسم، و يوسف عباس، 2021، صفحة 86) وبما أن هذه الأداة لا تأخذ طبيعة إجبارية لأن استخدامها لا يستند إلى أي قانون ملزم بل يعود إلى العادات والتقاليد المصرفية لذلك إذا كانت العلاقة قوية بين البنوك التجارية والبنك المركزي، فإن هذه الأداة تجد نفسها مضطرة إلى الإقناع الأدبي لاعتبارات كثيرة منها البنك المركزي وهو بنك البنوك، ومقرض الملاذ الأخير والمستشار المالي للحكومة (Cecchetti S. , 2008, p. 43)، وبالإضافة إلى ذلك، يشمل الإقناع الأدبي بعض المؤسسات المالية غير البنوك التجارية كما يقوم البنك المركزي بإعداد التقارير والنشرات التي توضح اتجاهات سوق النقد الهدف منها هو اطلاع البنوك التجارية على أبرز البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الائتماني كمؤشرات لهذه البنوك لتحديد نشاطها وفق هذه الاتجاهات. (Dadkhah, 2009, p. 185)

1-2 تأثير الإقناع الأدبي

يستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية بالإقناع الأدبي، فإذا افترضنا أن البنوك التجارية تتوسع في منح الائتمان و أن البنك المركزي يرى ذلك ينعكس سلباً على المصلحة العامة، فعند إذ يطلب من هذه البنوك تخفيض من حجم الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق أدوات أخرى، والعكس إذا رأى البنك المركزي أن البنوك التجارية تواجه فائض في سيولتها فعند إذ يطلب من هذه البنوك التوسع في منح الائتمان دون اللجوء إلى تطبيق أدوات أخرى.

يمكن لهذه الأداة أن تلعب دور في امتصاص فائض السيولة المصرفية وذلك من خلال إقناع البنك المركزي للبنوك التجارية بأن تخفض من سيولتها المصرفية وتوجيه هذه الفوائض من حجم الائتمان للاستثمار. (عبد اللاوي و خراشف، 2024، صفحة 25)

لما يكون فيه فائض في السيولة ، في هذه الحالة يحاول البنك المركزي أن يقنع البنوك أن تستخدم هذه الأموال بطريقة تفيد الاقتصاد. مثل تمويل المشاريع أو شراء السندات الحكومية، بدلاً من المضاربة أو الاحتفاظ بالسيولة.

أما لو كان فيه نقص في السيولة ، فيسعى المركزي إلى تشجيع البنوك على التعاون فيما بينها أو تقليل الإقراض بشكل مؤقت إلى حين استقرار الوضع.



2- النسبة الدنيا للسيولة.

2-1 تعريف النسبة الدنيا للسيولة: يقتضي هذا الأسلوب أن يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية عن الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول المنسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتحמיד بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة عن إقراض القطاع الاقتصادي. (قدي، 2003، صفحة 81)

2-2 تأثير النسبة الدنيا للسيولة.

إن أداة نسبة السيولة أصبحت تستخدم في الكثير من الدول كأداة للرقابة عن حجم الائتمان، فإذا أراد البنك المركزي خفض الائتمان يشجع البنوك على اقتناء أنواع معينة من الأصول المرغوبة لديها كالسندات الحكومية، وذلك بإدخالها ضمن الأصول السائلة، الخفض في حجم الائتمان يكون بمقدار مقتنياتها من هذه الأموال. (بركاني، 2018، صفحة 168~169)

تعد النسبة الدنيا للسيولة أداة مرنة بيد البنك المركزي للتحكم في مستويات السيولة المصرفية.

- في حالة الفائض: تستخدم بشكل انكماش (رفع النسبة) لسحب السيولة.

- في حالة العجز: تستخدم بشكل توسعي (خفض النسبة) لضخ السيولة.

3- الاستيراد المشروط بالودائع.

3-1 تعريف الاستيراد المشروط بالودائع: تستخدم هذه الأداة لدفع المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم

لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن المستوردين في الغالب يكونون غير قادرين على تجميع أموالهم الخاصة فيدفعهم ذلك إلى الاقتراض المصرفي الضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، ويؤدي هذا بدوره إلى رفع تكلفة الواردات. (زهير الشامية، 2010، صفحة 336)

3-2 تأثير أداة الاستيراد المشروط بالودائع.

يفرضها البنك المركزي على المستوردين، حيث يلزمهم بإيداع نسبة مؤونة من قيمة السلع المستوردة في حساب خاص لدى البنوك التجارية لفترة زمنية محددة قبل السماح لهم بتحويل العملة الأجنبية لشراء تلك السلع، مما يؤدي إلى سحب جزء من السيولة النقدية من التداول، ومما يقلل من حجم الأموال المتاحة في السوق، وهذا ما يؤدي إلى رفع سيولة المصرف، وزيادة من فائض سيولتها، وبالتالي هذه الأداة ليس لها فعالية في امتصاص فائض السيولة المصرفية وإنما بالعكس تزيد من سيولتها.



4- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية.

4-1 تعريف قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية: تستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك. (قدي، 2003، صفحة 82)

4-2 تأثير العمليات المصرفية الخاصة.

تستعمل في بعض الدول التي تتميز بضعف فعالية السياسات السابقة وهي استثناء يتدخل بها البنك المركزي في منح القروض، وتهدف إلى تنفيذ السياسة الائتمانية، وبالتالي تكمل نقص في البنوك التجارية حالات رفض تقديم ائتمان معين من قبل البنوك التجارية. (عبد اللاوي و خراشف، 2024، صفحة 25)

5- سياسة التيسير الكمي.

5-1 تعريف سياسة التيسير الكمي: هو سياسة نقدية غير تقليدية لطباعة النقود، تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد الوطني عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، حيث يقوم البنك المركزي بشراء الأصول المالية مثل (الأسهم والسندات وأصول الخزينة) لزيادة كمية الأموال المحددة مقدما في الاقتصاد، تتميز هذه عن السياسة المعتادة لشراء أو بيع الأصول المالية بالحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد. (ماهو التيسير الكمي، 2020)

تعرف هذه السياسة على أنها شراء البنك المركزي الأوراق مالية تعود للبنوك التجارية والمؤسسات المالية، وكذلك سندات الخزينة من أجل تعزيز احتياطات البنوك وتوفير السيولة بالإضافة إلى أنها تعمل على رفع قيمة تلك الأصول وزيادة عرض النقود، فسياسة التيسير الكمي هي سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة، ولقد طبقت لأول مرة في اليابان في 19 مارس 2001 بعد انخفاض أسعار الفائدة إلى 0.03% سنة 2000 بهدف منع انخفاض المستوى العام للأسعار ودعم النمو الاقتصادي، وتم استخدامها من طرف البنك الفيدرالي الاحتياطي بعد الأزمة المالية العالمية 2008 و البنك المركزي الأوروبي في مارس 2015، أما الجزائر فقد لجأت إليها مؤخرا منذ أكتوبر 2017. (يونسي و مدوخ، 2019، صفحة 338)

5-2 تأثير أداة التيسير الكمي.

عندما تقوم البنوك المركزية بتنفيذ سياسة التيسير الكمي تزيد من السيولة والتضخم مع نسبة مزعومة لتحفيز الاقتصاد وتشجيع الشركات والمستهلكين عن الاقتراض وإنفاق المزيد، عادة تتكون العملية من البنك المركزي بضخ الأصول في الاقتصاد عن طريق شراء الأوراق المالية مثل الأسهم والسندات



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

والأموال الخزانية) من الحكومة أو البنوك التجارية، وبالتالي يمكن لهذا أن يساهم بدوره في امتصاص فائض السيولة من البنوك التجارية من خلال زيادة الإنفاق والاستثمار. (ماهو التيسير الكمي، 2020)

6- أداة التيسير النوعي.

6-1 تعريف التيسير النوعي: يدل مصطلح التيسير النوعي عن شكل آخر من أشكال التيسير فمن الاقتصاديين من يصنف أداة التيسير النوعي على أنها حالة خاصة لأداة التيسير الكمي، حيث يقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق الموجودة في أصول ميزانيته بدلا عن التركيز عن زيادة قاعدته النقدية، إذ يقوم بشراء سندات أو أسهم خاصة أو عمومية على المؤسسات المالية، أو مباشرة على المؤسسات غير مالية، الأمر الذي يؤدي تلقائيا إلى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال إصدار السيولات، وتشمل عمليات الشراء السابقة إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل وتنشيط الاقتصاد، كما تهدف أيضا أداة التيسير النوعي إلى تخفيض علاوات المخاطر ما من شأنه أن يحفز الاستثمارات. (طالب و قلادي، 2019، صفحة 213)

6-2 تأثير أداة التيسير النوعي.

بدلا من زيادة الكمية الكلية للنقد المتداول في الاقتصاد يتم خلال السياسة النوعية توجيه الدعم المالي إلى الأقسام محددة من الاقتصاد التي تعاني من صعوبات مالية مثل القطاعات الصناعية، هذا الدعم الموجه قد يساهم في امتصاص فائض السيولة المصرفية عبر دعم القطاعات التي تحتاج إلى تمويل إضافي.

المطلب الثالث: سياسة التعقيم النقدي لضبط السيولة المصرفية.

في ظل التحولات الاقتصادية والمالية التي تعرفها الأسواق الحديثة، أصبحت إدارة الكتلة النقدية تمثل تحدياً أساسياً أمام السلطات النقدية، بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود. ويعد فائض السيولة أحد أبرز الإشكاليات التي تواجه البنك المركزي، لما له من آثار سلبية محتملة على معدلات التضخم وأسعار الصرف. ومن أجل التحكم في هذه المتغيرات، تلجأ البنوك المركزية إلى تبني سياسة التعقيم النقدي كوسيلة لضبط تدفقات السيولة داخل الاقتصاد الوطني، من خلال آليات دقيقة تهدف إلى تحييد أثر التدخلات النقدية عن القاعدة النقدية. وعليه، تكتسي دراسة سياسة التعقيم النقدي أهمية بالغة لفهم دورها في تحقيق التوازن النقدي ودعم استقرار النظام المالي.

أولاً: تعريف سياسة التعقيم النقدي.

تعرف بأنها قيام البنك المركزي بتقليص صافي أصوله المحلية بشكل يمنع تأثير زيادة صافي أصوله الاحتياطية للعملة الأجنبية على القاعدة النقدية وهذا باستخدام عدة أدوات للتدخل. (JOSHUAQ & REUVEN, 2008, p. 6)



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

تلك العمليات التي تسعى إلى عزل القاعدة النقدية عن التغيرات الحاصلة في الأصول الأجنبية في ميزانية البنك المركزي عن طريق تعديل مستوى الائتمان المحلي، بما يعني أن البنك المركزي يعدل الصدمات الخارجية التي تنتج عن دخول أو خروج رؤوس الأموال عن طريق تخفيض أو رفع حسب الحالة من مستوى أصوله المحلية، من أجل تخفيف أو عزل التقلبات التي كانت مرتقبة في القاعدة النقدية. (صايفي و مرمون، 2021، صفحة 32)

تعتبر سياسة التعقيم النقدي عن: "درجة التي يصل إليها تضيق السلطة النقدية على الائتمان المحلي من أجل موازنة التوسع في القاعدة النقدية والمرتبط بتراكم الاحتياطات الأجنبية، بمعنى المدى الذي تصل إليه قدرة السلطة النقدية على تحصين السيولة المحلية من خلال التدخل في أسواق النقد الأجنبي"، كما تعرف أيضا على أنها: "قيام البنك المركزي بتقليص في أصوله المحلية بشكل يمنع تأثير زيادة صافي أصوله الاحتياطية للعملة الأجنبية على القاعدة النقدية وهذا باستخدام عدة أدوات للتدخل"، وفي تعريف آخر لسياسة التعقيم النقدي: "تعتبر خط الدفاع الأول الذي تلجأ إليه السلطات النقدية من أجل عدم السماح للآثار غير المرغوبة للزيادة الحاصلة في تدفقات الأصول النقدية بالعملات الأجنبية على نمو الائتمان المحلي، بحيث يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بمبالغ في شكل احتياطات رسمية بالنقد الأجنبي، وبالتالي التقليل من تأثير الاقتصاد الوطني في حالة مواجهته لظروف مؤقتة". (كنيدة، 2022، صفحة 134)

ثانيا: قياس درجة التعقيم النقدي.

يمكن قياس درجة التعقيم النقدي بالاعتماد على المعادلة التالية:

$$((DC)=\alpha.\Delta(FR)\Delta$$

حيث إن:

$\Delta(DC)$: يمثل حجم الأصول المحلية الصافية للبنك المركزي.

$\Delta(FR)$: يمثل حجم الأصول الأجنبية الصافية.

α : يمثل عامل التعقيم النقدي.

- ففي حالة ما إذا كان $(\alpha = -1)$ فإننا أمام حالة تعقيم تام، والتغير في (FR) ليس له أدنى

تأثير على الأساس النقدي.

- وفي حالة ما إذا كان $(-1 < \alpha < 0)$ فإن ممارسة السياسة تكون بشكل جزئي، أي أنها تسمح بتغيرات في الأساس النقدي الناتجة عن جزء غير معقم من صافي الأصول الأجنبية.

- وفي حالة ما إذا كان $(\alpha = 0)$ فلا وجود لسياسة التعقيم النقدي، وأدنى تغير في صافي

الأصول الأجنبية ينعكس بشكل كلي ومباشر على الأساس النقدي. (مولود، 2022، صفحة 464)



الفصل الأول: الإطار النظري للبنك المركزي والسيولة المصرفية.

كما يمكن قياس درجة التعقيم النقدي بالاعتماد على مؤشر نسبة الأصول الاحتياطية بالنقد الأجنبي إلى القاعدة النقدية (δ)، أو بما يسمى المؤشر الأوسع للتعقيم النقدي، وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\delta = FR/H$$

حيث أن:

FR: يمثل حجم الأصول الأجنبية للبنك المركزي.

H: القاعدة النقدية.

إن ارتفاع المؤشر δ يدل على وجود سياسة تعقيم نشطة، والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر بما يدل على انخفاض درجة العقيم النقدي. (كنيدة، 2022، صفحة 135)

ثالثاً: خيارات تطبيق سياسة التعقيم النقدي:

يتاح أمام البنوك المركزية الخيارات التالية لتطبيق سياسة التعقيم النقدي:

1- خيار التعقيم النقدي الداخلي: يطبق في السوق المحلي (السوق النقدي)، يعمل فيه البنك المركزي على عزل آثار التدفقات الرأسمالية على الأساس النقدي للحد من آثارها التضخمية، وعادة ما يتم ذلك من خلال عدة أدوات لعل أهمها: عمليات السوق المفتوحة؛ الاحتياطي القانوني..... إلخ، وذلك حسب الحاجة ففي حالة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل يحدث توسع في حجم المعروض النقدي فتعمل هذه الأدوات على امتصاص فائض السيولة بما يحافظ على التوازنات النقدية الكلية، والعكس صحيح تماماً في حالة تدفق رؤوس الأموال نحو الخارج.

2- خيار التعقيم النقدي الخارجي: الذي يطبق في سوق الصرف الأجنبي، ويتضمن قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية رغبة منه في امتصاص الزيادة في حجم السيولة المحلية عند تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، والعكس صحيح في حالة خروج رؤوس الأموال نحو الخارج، كما يمكن تطبيق ذلك عن طريق مبادلات العملة الأجنبية SWAPS.

3- خيار التعقيم النقدي المزدوج: والذي يحدث في كلا السوقيين من خلال الدمج بين الخيارين السابقين في آن واحد.

تجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك التي طبقت سياسة التعقيم النقدي طبقت خيار التعقيم النقدي الداخلي، لأنه لا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، بما لا يعمل بدوره على تدهور تنافسية الاقتصاد المحلي كما هو الحال بالنسبة للخيارين الثاني والثالث. (كنيدة، 2022، صفحة 134~135)



رابعاً: تأثير سياسة التعقيم النقدي السيولة المصرفية.

في حالة الفائض يؤثر البنك المركزي بواسطة هذه الأداة من خلال تطبيقه الثلاثة خيارات :

1- خيار التعقيم النقدي الداخلي: يطبق في السوق المحلي (السوق النقدي) يعمل فيه البنك المركزي عن عزل آثار التدفقات الرأس مالية عن الأساس النقدي للحد من الآثار التضخمية، وعادة ما يتم ذلك من خلال عدة أدوات لعل أهمها: عمليات السوق المفتوحة الاحتياطي القانوني ... الخ، وذلك حسب الحاجة ففي حالة تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل يحدث توسع في حجم المعروض النقدي فستعمل هذه الأدوات على امتصاص فائض السيولة بما يحافظ عن التوازنات

الكلية، والعكس صحيح تماماً في حالة رؤوس الأموال نحو الخارج.

2- خيار التعقيم النقدي الخارجي: الذي يطبق في سوق الصرف الأجنبي ويتضمن قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية رغبة منه امتصاص الزيادة في حجم السيولة المحلية عند تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، والعكس صحيح في حالة خروج الأموال نحو الخارج، كما يمكن تطبيق ذلك عن طريق مبادلات العملة الأجنبية SWAIOS. (عبد اللاوي و خراشف، 2024، صفحة 26)

3- خيار التعقيم النقدي المزدوج: والذي يحدث في كل السوقين من خلال الدمج بين الخيارين السابقين في آن واحد، كما تجدر الإشارة إلى أن معظم البنوك التي طبقت سياسة التعقيم النقدي الداخلي، لأنه لا يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، بما لا يعمل بدوره على تدهور تنافسية الاقتصاد المحلي كما هو الحال بالنسبة للخيارين الثاني والثالث. (كنيدة، 2022، صفحة 135)

إذ تعد سياسة التعقيم من الأدوات الفعالة التي تلجأ إليها البنوك المركزية لامتصاص فائض السيولة في النظام المصرفي، خاصة عند اقتنائها للعملات الأجنبية من السوق المحلي، وهو ما يسهم في تقليص حجم السيولة المتداولة، مما يحد من الضغوط التضخمية ويدعم استقرار سعر الصرف.

في حالة العجز في السيولة المصرفية: لا يتم اللجوء إلى سياسة التعقيم بالمعنى التقليدي، لأنها تهدف إلى امتصاص السيولة الزائدة، بينما في حالة العجز، يكون المطلوب ضخ السيولة في النظام البنكي لدعم النشاط الاقتصادي.

يقوم البنك المركزي بدلاً من امتصاص السيولة، باتخاذ إجراءات توسعية.



خلاصة

تلعب السيولة المصرفية دورا حيويا في استقرار القطاع المالي والاقتصادي لأي دولة، حيث تعكس قدرة البنوك على تلبية احتياجات عملائها النقدية وضمان سير العمليات الاقتصادية بسلاسة. ويعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تنظيم وضبط هذه السيولة من خلال أدوات السياسة النقدية التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقد، مما يساهم في استقرار الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي. تناول هذا الفصل دور البنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية، حيث تم التطرق إلى الأسس النظرية المرتبطة بالبنك المركزي، مفهومه، وظائفه، وأهميته في تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي. كما تم تسليط الضوء على مفهوم السيولة المصرفية، أهميتها، مصادرها، والعوامل المؤثرة عليها، مع التركيز على دور البنك المركزي في تنظيمها.

في هذا الإطار، تم تحليل مختلف الآليات التي يعتمدها البنك المركزي لضبط السيولة المصرفية، بما في ذلك أدوات السياسة النقدية التقليدية مثل معدل الاحتياطي الإلزامي، عمليات السوق المفتوحة، بالإضافة إلى الأدوات غير التقليدية التي تم تبنيها لمواجهة الأزمات الاقتصادية أو الظروف الاستثنائية وسياسة التعقيم النقدي.

اعتمادا على ما سبق توصلنا من خلال دراستنا في هذا الفصل إلى مجموعة من النتائج التالية:

- يعتبر البنك المركزي المسؤول الأول عن تحقيق الاستقرار النقدي من خلال ضبط السيولة المصرفية.
- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية تعتبر العنصر الأساسي في تحديد حجم السيولة المتمثلة في طبيعة وسلوك الودائع.
- يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات النقدية التقليدية وغير التقليدية لتحقيق التوازن بين عرض النقود والطلب عليها.
- كما تعتبر سياسة التعقيم النقدي من ضمن السياسات التي يستخدمها البنك المركزي لضبط السيولة المصرفية.

من أجل إبراز دور البنك المركزي في ضبط السيولة المصرفية سننتقل في الفصل الثاني إلى دراسة وتحليل التطورات الفعلية للسيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023، عبر تقييم مدى فعالية السياسات التي تبناها البنك المركزي في مواجهة التحديات الاقتصادية المختلفة. كما سيتم تسليط الضوء على انعكاسات هذه السياسات على القطاع المصرفي والاقتصاد الجزائري ككل، مما يسمح بالخروج بتوصيات لتعزيز كفاءة ضبط السيولة في المستقبل.

الفصل الثاني

لور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية
خلال الفترة 2010-2023



تمهيد:

يعد ضبط السيولة المصرفية من أهم الأدوار الجوهرية التي تضطلع بها البنوك المركزية في مختلف الاقتصاديات العالمية، لما له من أهمية بالغة في الحفاظ على استقرار النظام المالي وضمان فاعلية السياسة النقدية. إذ أن وفرة السيولة أو نقصها قد يؤدي إلى اختلالات مالية تؤثر سلباً على مؤشرات الاستقرار النقدي والمالي، مما يجعل التحكم في مستويات السيولة هدفاً رئيسياً للسلطات النقدية.

وفي الجزائر، يلعب بنك الجزائر دوراً محورياً في إدارة السيولة المصرفية من خلال استعمال مجموعة متنوعة من الأدوات النقدية والسياسات الموجهة خصيصاً نحو تحقيق التوازن الدقيق بين العرض النقدي والطلب عليه، بما يتماشى مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية والنقدية. وتتمثل في الأدوات التقليدية وغير تقليدية لسياسة النقدية بالإضافة إلى سياسة التعقيم النقدي، إلى جانب مختلف الإجراءات التنظيمية الأخرى التي تهدف إلى تحقيق الانضباط النقدي ومواجهة أية تقلبات قد تطرأ على السوق النقدية.

ضمن هذا الإطار، يعنى هذا الفصل بتسليط الضوء على عدة محاور رئيسية، موزعة على أربعة مباحث متكاملة.

المبحث الأول: دراسة عامة لبنك الجزائر.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر.

المبحث الثالث: تحليل تطور السيولة المصرفية خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 - 2023.

المبحث الرابع : أثر تطبيق الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر لضبط السيولة المصرفية.



المبحث الأول: دراسة عامة حول بنك الجزائر.

يعتبر بنك الجزائر المؤسسة المالية المسؤولة عن تنفيذ السياسة النقدية في الجزائر، حيث يضطلع بدور رئيسي في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي. ومن خلال هذا المبحث، سنقدم لمحة تاريخية عن نشأة بنك الجزائر وتطوره، ثم نستعرض هيكله التنظيمي، وأخيرا، نناقش الأدوات التي يعتمدها في تنفيذ السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن بنك الجزائر وتعريفه.

البنك الجزائري، وهو مؤسسة مالية مستقلة تم تأسيسها في 13 ديسمبر 1962، بعد الاستقلال الوطني، بهدف إدارة السياسة النقدية للبلاد وتنظيم النظام المصرفي. يعمل البنك على ضمان استقرار العملة الوطنية، الدينار الجزائري، ويضطلع بدور محوري في ضبط السيولة وتنظيم النشاطات المالية والمصرفية.

أولا: لمحة تاريخية عن بنك الجزائر.

يعد بنك الجزائر المؤسسة النقدية المسؤولة عن تنظيم القطاع المالي في البلاد، حيث شهد تطورا ملحوظا منذ تأسيسه. مر البنك بمراحل مختلفة، بدءا من إنشائه خلال الحقبة الاستعمارية، مروراً بفترة الاستقلال، وصولاً إلى دوره الحديث في إدارة الاقتصاد الوطني. في هذا المطلب، سنستعرض تاريخ بنك الجزائر، أبرز المحطات التي مر بها، والتغيرات التي طرأت على مهامه وهيكله القانوني عبر العقود.

حيث تم إنشاء البنك المركزي الجزائري بموجب القانون رقم 62-144 الذي صوت عليه المجلس التأسيسي في 13 ديسمبر 1962، لإنشاء وتحديد النظام الأساسي للبنك المركزي، تم إجراء تعديلات خلال السبعينات وبداية الثمانينات، ومع ذلك أصبح إصلاح النظام المالي سواء في طريقه إدارته أو في خصائصه، أمراً ضروريا .

يمثل القانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 الخاص بالنظام المصرفي بداية الإصلاح الشامل للنظام المصرفي الجزائري، وبذلك يستعيد البنك المركزي صلاحياته من حيث تحديد وتطبيق السياسة النقدية والقرض في نفس الوقت الذي تتم فيه مراجعة علاقاته مع الخزينة العمومية ومع ذلك ثبت إن هذه التطورات لم تتكيف بشكل جيد مع السياق الاجتماعي والاقتصادي الجديد الذي يتسم بإصلاحات عميقة .



القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990 الخاص بالنقد والقرض، يعتبر أول نص قانوني يؤطر بنك الجزائر والنظام المصرفي الجزائري ويعرفهما تعريفا كاملا .

الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 بشأن النقد والقرض، ينشئ بغية إلغاء القانون رقم 90-10 المؤرخ 14 افريل 1990. وكذلك الأمر رقم 10-04 المؤرخ 26 أوت 2010 الذي يعدل ويكمل الأمر رقم 03-11 المؤرخ 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض. وكذلك يمنح القانون استقلالية واسعة، عضوية ووظيفية، للبنك المركزي، الذي يسمى الآن بنك الجزائر .

حيث يشرف على توجيهه. وإدارة ومراقبة البنك، على التوالي، المحافظ والمجلس الإدارة الذي يرأسه المحافظ والرقيبان. يتألف مجلس الإدارة من ثلاثة نواب للمحافظ وثلاثة من كبار المسؤولين المعيّنين على أساس الخبرات في شؤون الاقتصادية والمالية. يعين المحافظ بموجب مرسوم رئاسي ويتم تعيين نواب المحافظ الثلاثة بموجب نفس الشروط. يعين أعضاء مجلس الإدارة الآخرين بمرسوم تنفيذي، يعين الرقباء بموجب مرسوم رئاسي بناء على اقتراح الوزير المكلف بالمالية، يتمتع مجلس الإدارة بالصلاحيات التقليدية المعترف بها لهيئة من هذا النوع.

وفي إطار عملية الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والمالية التي باشرت بها السلطات العمومية إنشاء القانون النقدي والمصرفي رقم 09-23 المؤرخ في 3 ذو الحجة 1444 الموافق 21 يونيو 2023. الذي ألغى الأمر 11-03 المؤرخ 26 أغسطس 2003 حيث يهدف النظام القانوني والتنظيمي للاستجابة للتغيرات الاقتصادية والمالية العميقة والتحديات التقنية التكنولوجية والسماح بالانفتاح على جهات فاعلة اقتصادية جديدة، وينقص القانون بشكل خاص على تعزيز حوكمة بنك الجزائر والمجلس النقدي والمصرفي واللجنة البنكية والبنوك والمؤسسات المالية. (BANK OF ALGERIA, 2025)

ثانيا: تعريف بنك الجزائر .

بنك الجزائر هو المؤسسة المسؤولة عن الوظيفة السيادية لإصدار الأموال. إنه بنك مركزي بمعناه الأوسع، يحكمه قانون رقم 23-09 مؤرخ في 3 ذي الحجة عام 1444 الموافق 21 يونيو 2023، يتضمن القانون النقدي والمصرفي، والذي يعرفه بأنه مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، وتعتبر تجارية مع أطراف ثالثة.



يتولى حوكمة بنك الجزائر المحافظ، ويساعده ثلاثة نواب معينين بموجب مرسوم رئاسي. لدى بنك الجزائر مجلس إدارة مسؤول عن التداول في جميع الأمور المتعلقة بالتسيير والإدارة.

يشرف على مراقبة تسيير بنك الجزائر هيئة الرقابة التي تتألف من رقيبين يعينهما مرسوم رئاسي.

(BANK OF ALGERIA، 2025)

المطلب الثاني: وظائف البنك الجزائري وهيكله التنظيمي.

يعتبر بنك الجزائر المؤسسة المسؤولة عن إدارة السياسة النقدية في البلاد، ويؤدي عدة وظائف حيوية لضمان استقرار النظام المالي. من أبرز هذه الوظائف إصدار النقد الوطني، تنظيم السيولة، مراقبة النظام المصرفي، وتحقيق استقرار الأسعار. كما يتولى البنك مسؤولية تنفيذ السياسات النقدية التي تهدف إلى تحفيز الاقتصاد وضبط السيولة. أما الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر فيتكون من عدة إدارات ووحدات تعمل بشكل متكامل، مع وجود فروع المنتشرة عبر مختلف ولايات البلاد لضمان فعالية تنفيذ مهامه.

أولاً: وظائف البنك الجزائري.

تتلخص وظائف البنك الجزائري حسب ما هو موضح بالأمر 11_03 في النقاط التالية :

1- الإصدار النقدي تحتكر الدولة إصدار النقود عبر التراب الوطني، وتمنح ممارسة هذا الامتياز

لصالح بنك الجزائر الذي يقوم بعملية الإصدار والتي يراعي فيها شروط التغطية المحددة بالعناصر التالية:

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية.

- العملات الأجنبية

- سندات الخزينة.

- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

وبذلك فإن عناصر التغطية التي يصدر في مقابلها بنك الجزائر النقود القانونية تتمثل فيما يحوزه من أرصدة من الذهب والعملات الأجنبية، والقروض للخزينة العمومية والقروض للاقتصاد،

2- بنك الحكومة بصفته بنك للحكومة يقوم بنك الجزائر بالعمليات التالية:

2-1 الوكيل والمستشار المالي الحكومي: حيث يعتبر بنك الجزائر مستشارا للحكومة ووكيلا لها تلجا

إليه في القضايا المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية للدولة، سواء في معاملاتها والتزاماتها المالية المحلية



والأجنبية، أو في النصوص القانونية ذات الصلة التي تقوم بإصدارها أو حول الالتزامات مختلف القضايا المتعلقة بالمالية العامة واستقرار الأسعار والتنمية الاقتصادية، كما يشرف على رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، واليه تسند مهمة تسيير احتياطات الصرف. كما يقوم بتمويل الخزينة العمومية في شكل مكشوفات بالحساب الجاري لا تتجاوز في حدها الأقصى 10% من الإيرادات الميزانية السابقة للدولة وتستحق في فترة لا تتعد 240 يوما متتالية أو غير متتالية في غضون سنة تقويمية واحدة.

2-2 ممثل الحكومة أمام الهيئات المالية الدولية: حيث يقوم بنك الجزائر بحكم مجال نشاطه وخبرته المساعدة للحكومة في مختلف الاتفاقيات والتعاملات التي تربطها بمختلف المؤسسات والهيئات المالية الأجنبية، وله أن يمثلها في مختلف المؤسسات المالية والمؤتمرات الدولية.

2-3 بنك البنوك: بصفته بنكا للبنوك فان بنك الجزائر يقوم بالعمليات التالية:

- الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي بصفته بنكا من الدرجة الأولى يعمل بنك الجزائر على وضع مختلف الإجراءات والتعليمات ويقوم بكل المهام التي تتعلق بتنظيم الجهاز المصرفي، والمتمثلة في:

1- وضع مختلف المعايير والمقاييس المتعلقة بتنظيم عمليات البنوك وذلك من خلال تحديد العمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك وتبيان طبيعتها، وفرض مختلف المعايير المحاسبية والإجراءات القانونية التي تكفل تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة على أنشطته، بالإضافة إلى سلطته في منح الترخيص والاعتماد للبنوك والفروع، الأجنبية أو المحلية لمزاولة النشاط المصرفي في الجزائر.

2- الرقابة المكتبية والميدانية على حسابات المصارف حيث تقوم اللجنة المصرفية بدراسة مختلف البيانات التي ترسلها البنوك إلى البنك الجزائر، كما أن لها الحق في مراقبة ميدانية على البنوك (القيام بعملية المقاصة بين البنوك وتنظيمها)

- دور المقرض الأخير للجهاز المصرفي يقوم بنك الجزائر بالوظيفة التقليدية للبنوك المركزية كملجأ أخير لتمويل الجهاز المصرفي، وذلك عبر مجموعة من الصيغ كتسبيقات والقروض المكفولة بضمانات محددة، وذلك خلال فترة استحقاق لا تتجاوز سنة واحدة، كما يقوم بنك الجزائر بعمليات الخصم وبيع وشراء السندات والأوراق المالية المنصوص عليها في الأمر 03-11



- الرقيب على النشاط الائتماني للمصارف حيث منحت لبنك الجزائر تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها وتقييمها، فإنه يعمل على تحديد الأهداف المتعلقة بالرقابة النقدية والقرضية واستخدام النقد ووضع قواعد الوقاية في السوق النقد والعمل على تفادي مخاطر الاختلال فيه، ولا يتأت ذلك إلا من خلال الرقابة على البنوك والتحكم في قدرتها على التوسع الائتماني الذي تقوم به من خلال ما سبق يظهر أن البنك الجزائر اخذ بكل الوظائف التقليدية للبنوك المركزية، سواء بصفته بنكاً للحكومة أو بنكاً للبنوك، أو المحتكر للإصدار النقدي.

وفي الجانب الثاني منحه القانون بنص الأمر 11_03 أو القانون السابق 10_09 المتعلقين بالنقد والقرض السلطة في تحديد السياسة النقدية والإشراف عليها ومتابعة تنفيذها، ووفر له مجموعة من الآليات الرقابية والأدوات المساعدة في ذلك. (شوراد ، 2008، صفحة 205)

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر.

يتمتع بنك الجزائر بهيكل تنظيمي متكامل يهدف إلى ضمان تنفيذ السياسة النقدية بكفاءة. يتكون من عدة أقسام وإدارات مسؤولة عن وضع السياسات المالية ومراقبة الأداء المصرفي. في هذا المطلب، سنتعرف على الهيكل التنظيمي للبنك، أهم الأجهزة الإدارية داخله، والأدوار التي تضطلع بها كل إدارة لضمان استقرار النظام المالي والمصرفي في الجزائر.



الشكل رقم (2-1): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر.



المصدر: (BANK OF ALGERIA، 2025)

المطلب الثالث: استقلالية بنك الجزائر في تنفيذ السياسة النقدية.

يلعب بنك الجزائر دورا محوريا في تنفيذ السياسة النقدية من خلال استخدام أدوات متنوعة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والتحكم في معدلات التضخم. تعتمد السياسة النقدية على أدوات مباشرة وغير مباشرة لضبط السيولة المصرفية وتوجيه الاقتصاد نحو النمو المستدام. في هذا المطلب، سنناقش كيفية تنفيذ البنك المركزي الجزائري للسياسة النقدية، الأدوات التي يعتمد عليها، وتأثير ذلك على الاقتصاد الوطني.



يمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسة من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه الحرية الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى، وهذا هو المفهوم الأكثر ارتباطا بممارسة البنوك المركزية لعملها في الوقت الحالي .

قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها بقليل كان الاتجاه السائد آنذاك هو تقوية و دعم استقلالية البنوك المركزية ، و كان ذلك امتدادا لمبدأ الحرية الاقتصادية الذي كان سائدا منذ نشأة البنوك المركزية و حتى منتصف القرن التاسع عشر والمعروف ب " دعه يعمل دعه يمر " و قد تم التأكيد على هذه الاستقلالية في مؤتمر بروكسل 1920م ثم مؤتمر جنوة 1922 .

لكن في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية (1929 1933) أخذت العلاقة بين البنوك المركزية و الحكومات منحى جديدا تمثل في تأميم البنوك المركزية، أما التي أنشئت بعد ذلك فكانت ملكيتها تخضع للدولة .

ثم حدث بعد ذلك تطور هام جدا تمثل في تدخل الحكومات في إدارة البنوك المركزية بتعيين محافظي هذه البنوك و مديريها ، وقد أدى هذا التدخل إلى زيادة تدخل الحكومات في أعمال البنوك المركزية بسبب اضطراب الموقف المالي لكثير من الدول بسبب الأزمة العالمية ، وكذلك التخلي عن قاعدة الذهب مما أدى إلى زيادة الاقتراض الحكومي من البنوك المركزية ، ثم ليتعزز هذا الضغط أكثر بالاقتراض لتغطية نفقات الحرب العالمية الثانية و هنا برزت الحاجة ملحة في معظم الدول لتحديد طبيعة العلاقة بين الحكومات والبنوك المركزية في القوانين هذه الأخيرة ، وكانت نيوزيلندا من أوائل الدول في العالم التي تم فيها تحديد العلاقة قانونيا بين الحكومة والبنك المركزي، ثم تتبعها الدول الأخرى ، إلا أن درجة الاستقلالية بقيت مختلفة بين دولة وأخرى. (غزال و صمعة، 2022)

المبحث الثاني: دراسة وتحليل أدوات السياسة النقدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر.

مرت السياسة النقدية في الجزائر بعدة مراحل من التغيير والتطور، تأثرت بالتحويلات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها البلاد منذ الاستقلال. في البداية، كان دور البنك المركزي محصورا في تثبيت الاستقرار المالي بعد الاستقلال، ثم شهدت السياسة النقدية تطورات هامة في ظل التحويلات الاقتصادية العالمية والمحلية. مع مرور الوقت، أصبحت السياسة النقدية أداة رئيسية في توجيه الاقتصاد الجزائري،



حيث اعتمدت على مزيج من أدوات مثل معدل إعادة الخصم، لتحكم في عرض النقود، والإشراف على القطاع المصرفي. هذا المبحث سيتناول مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر.

المطلب الأول: مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1962 إلى 2023 العديد من التحولات والإصلاحات، حيث تأثرت السياسة النقدية بشكل مباشر بمختلف هذه التغيرات، سواء كانت نتيجة للخيارات الاقتصادية الداخلية أو بفعل الأحداث الاقتصادية الخارجية. وقد انعكس ذلك على توجهات وأدوات السياسة النقدية، مما أدى إلى تغير في أساليب إدارتها بما يتماشى مع متطلبات كل مرحلة.

أداء السياسة النقدية خلال الفترة 1990_2000: اكتسب البنك المركزي دوره ومهامه كمسؤول عن السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض من خلال الآليات و الادوات التي منحت له كسلطة التنظيم النقدي، وكذا بروز مفهوم الاستقلالية الذي لم يكن موجودا قبل التسعينات، هذه الاستقلالية التي تجسدت من خلال الفصل بين البنك المركزي والخزينة العمومية، ووضع حد للتمويل الحكومي من قبل بنك الجزائر وكذا تشكيل مجلس النقد والقرض المستقل عن الجهاز التنفيذي، والذي منح لبنك الجزائر مجالا من الاستقلالية في تسيير إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى ذلك عرفت هذه المرحلة لجوء السلطات الحكومية إلى المؤسسات المالية الدولية و اعتماد برامجها الإصلاحية ومميزات فترتين أساسيتين للجوء الجزائر للمؤسسات النقدية الدولية:

الفترة الأولى : لجأت الجزائر الصندوق النقد الدولي للحصول على أقساط المرتفعة نظرا لحاجتها المنحة للموارد المالية في ظل تدني مداخيلها نتيجة تدهور أسعار النفط خلال فترة 1986_1989، ضمن ما يعرف بالاستعداد الائتماني الأول بتاريخ 1989\05\30، وحصل بذلك على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كسيحة أولى في 1989\05\30 دام الاتفاق سنة الى غاية 1990\05\30. كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة سحب خاصة، إذ يشترط مقابل تقديم الدعم ما يلي:

- اتباع سياسة أكثر تقييمات وحذرا (سياسة نقدية انكماشية)
- اتباع سياسة مالية انكماشية (تقليص عجز الميزانية)
- تحرير الأسعار بإزالة التنظيم الإداري للأسعار



فمن أجل تمويل البرنامج تم تحرير رسالة النية في 28/03/1989، والمميز في ذلك السرية التامة لهذا الاتفاق.

الفترة الثانية: والتي شهدت اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني، والمنعقد في 03/06/1991 الى غاية مارس 1992، وتم الاتفاق على منح الجزائر قرض بمبلغ 300 وحدة حقوق سحب خاصة على أربعة أقساط، حيث أن كل قسط حدد مبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وسحبت الجزائر ثلاث أقساط كان الأول في جوان 1991 والثاني في سبتمبر 1991، في حين لم يتم سحب جزء الرابع والذي كان مقررا في مارس 1992.

يمكن اختصار ما تميزت به السياسة النقدية في ظل الاتفاقيين السالطين الأول والثاني فيما يلي:

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة.
- تحرير أسعار وتجميد الأجور، وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
- تخفيض قيمة الدينار والحد من التضخم.
- تحرير التجارة الخاصة والسماح لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- إلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية (مداني، 2007، صفحة 314)

السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2001_2019: تميزت هذه الفترة بارتفاع كبير في أسعار المحروقات الأمر الذي أدى إلى توفير فوائض مالية كبيرة لدى الجزائر حيث وصل سعر برميل إلى 145 دولار ، كما وصل احتياطي الصرف إلى أعلى مستوياته حيث وصل إلى حوالي 185 مليار دولار خلال سنة 2013، الأمر الذي شجع على تبني مجموعة من البرامج التنموية تهدف إلى انعاش الاقتصاد الجزائري، والتي قسمت إلى مرحلتين : الأولى أبريل 2001 إلى غاية الفريل 2004، تسعى من خلالها الدولة إلى تدعيم برامج الإنعاش الاقتصادي لتحقيق استقرار الاقتصاد الوطني من خلال توفير مناصب الشغل و التحكم في معدلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار ، الأمر الذي أدى إلى رفع معدلات النمو حيث بلغت سنة 2003 نسبة 7% كمل تزامن مع جملة من الانجازات في مجال الصحة والسكن والتنمية الريفية. أما المرحلة الثانية بدأت سنة 2005 إلى غاية 2014، وهي مرحلة تكتسي أهمية كبيرة خاصة كأنها تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي، وقد استطاعت هذه السياسات تحقيق نتائج مرضية، يعود السبب الرئيسي فيها إلى ارتفاع أسعار المحروقات بشكل كبير وتوفر سيولة قادرة على دعم أي مشروع في مجال التنمية، ومن أهم ما تم تحقيقه ارتفاع معدلات النمو كانهخفاض مستويات البطالة كما أن المؤشرات النقدية



عرفت تحسن ملحوظ حيث انخفض معدل التضخم وحدث استقرار نقدي، والأهم تسديد المديونية التي القلت كاهل الجزائر. (زاود و زاود نجاة، 2022، صفحة 523)

السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة 2020_2023: تميزت هذه الفترة بـ :

- أزمة كورونا 2020 :لم يكن بعد قد تعافى الاقتصاد الجزائري من أزمة انخفاض أسعار البترول سنة 2015، ليجد نفسه أمام أزمة صحية عالمية غير مسبقة (Covid19) والتي سرعان ما تحولت لازمة مالية واقتصادية كبيرة كونها تسببت في القطاعات الاقتصادية وزرع الذعر في جميع أقطار العالم. وقد تسببت هذه الأزمة في آثار سلبية على شل جميع الاقتصاد الجزائري تتمثل في: تراجع أسعار النفط في السوق الدولية نتيجة لتراجع الطلب على المنتجات البترولية بسبب توقف النشاطات والمؤسسات الإنتاجية وتوقف حركة الطيران والشحن والنقل البحري فقدان الجزائر لنصف مداخيلها من النقد الأجنبي بسبب تراجع أسعار النفط. تسجيل حالة من الركود التام بسبب تفشي الفيروس وحظر التجول.(رحال و خبيزة ، 2020)
- تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2023: بعد عشرين سنة من صدور قانون النقد والقرض وبسبب الظروف السياسية والاقتصادية والصحية وبسبب الآثار السلبية للأمر رقم 17-10 ، حاولت السلطة السياسية في الجزائر معالجة هذه الاختلالات وتحسين الإطار القانوني للقطاع المصرفي بما يتلاءم في رغبتها في تنويع الاقتصاد خارج قطاع المحروقات جاء هذا القانون من خلال فتح نقاش وتمريه إلى تزكية على عكس 20 سنة التي كانت تمر من خلال أوامر رئاسية، لقد جاء القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق النقدي والمصرفي بمثابة إلغاء الأمر -1103 المؤرخ 26 أوت 2003، أي إنه تعتبر المرحلة الثالثة من الإصلاحات النقدية والمصرفية التي تشهدها الجزائر وجاء هذا القانون في 167 مادة مقسمة إلى تسعة أبواب. (قزولي و بن سعيد، 2024، الصفحات 35-36)

المطلب الثاني: تحليل أدوات التقليدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر.

يعتبر تحقيق الاستقرار المالي والنقدي من أبرز الأهداف التي يسعى البنك الجزائر إلى بلوغها، معتمداً في ذلك على مجموعة من الأدوات التقليدية وغير التقليدية بالإضافة إلى سياسة التعقيم النقدي التي عرفت تطوراً ملموساً خلال السنوات الأخيرة، تماشياً مع التغيرات التي شهدتها الاقتصاد الوطني. ويهدف هذا المحور إلى تحليل مسار تطور هذه الأدوات، واستعراض كيفية تكيفها مع مختلف التحديات.



أولاً: معدل إعادة الخصم.

تعتبر عملية إعادة الخصم شكلاً من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة، حيث تؤدي معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع، و لهذا يلجأ البنك عند إرادته تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة فقد كان بنك الجزائر قبل صدور القانون (10/90)، يعامل القطاعات الاقتصادية وفق معيار المفاضلة في منح القروض بتطبيق معدل خصم خاص بكل قطاع، لكن في سنة 1992 تم تعويضه بنظام التحديد الموحد لمعدل إعادة الخصم والذي يتم تغييره كل 12 شهراً تقريباً، ويقوم مجلس النقد والقرض بكيفيات وشروط تحديده. (بن قدير و بيرير، 2018، الصفحات 273-274)

وفي هذا الإطار، يتم في بداية كل ثلاثي برمجة المبالغ الإجمالية القصوى التي تكون قابلة لإعادة الخصم من طرف بنك الجزائر لكل بنك تجاري، يمكن اعتبار معدل إعادة الخصم من بين الأدوات الأساسية التي يستعملها بنك الجزائر للتأثير في مقدرة البنوك التجارية في منح القروض بالزيادة أو النقصان بمعنى الحصول على السيولة مقابل التنازل عن الأوراق العمومية أو الخاصة . (حفصي، بوليعود ، و خريسي، 2021، صفحة 469)

وقد تم تحديد شروط إعادة الخصم لدى بنك الجزائر وفق الصيغ التالية:

- إعادة الخصم للمرة الثانية لمستندات تمويل تمثل قروض موسمية أو قروض تمويل قصيرة الأجل على أن لا تتعدى المدى القصوى لذلك 6 أشهر مع إمكانية تجديد هذه العملية دون أن تتجاوز مهلة المساعدة 12 شهر؛
- إعادة الخصم للمرة الثانية لسندات مصدرة أساساً لإحداث قروض متوسطة المدى على أن لا تتجاوز المدى القصوى 3 سنوات ولكن هذه العملية لا يقوم بها البنك المركزي إلا إذا كان هدفه القروض المتوسطة المعينة؛
- خصم سندات عمومية لصالح البنوك والمؤسسات المالية التي يفصح عن تاريخ استحقاقها 3 أشهر أو أكثر؛



الفصل الثاني: دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023 .

- ويلاحظ أن معدل إعادة الخصم تم تعديل معدلته منذ ظهور قانون النقد والقرض كل سنة، بسبب النمو الشديد للكتلة النقدية والذي يرجح الأسعار، وتحقيق البنك المركزي لأهدافه خاصة منها تخفيف من حدة التضخم في إطار التطهير المالي. (باي، 2021، صفحة 37)

وفي هذا الإطار، سيتم تحليل تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2010-2023 وذلك بالاستناد إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) : تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة من 2010-2023

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل إعادة الخصم	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	4,00	3,5
السنة	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
معدل إعادة الخصم	3,5	3,5	3,5	3,5	3,2	3	3

المصدر: (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-1) أن معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 عرف مساراً متغيراً يعكس توجهات السياسة النقدية لبنك الجزائر في التعامل مع وضعية السيولة المصرفية وظروف الاقتصاد الكلي. فقد حافظ بنك الجزائر على معدل إعادة الخصم عند مستوى 4% طيلة الفترة من 2010 إلى 2015، وهو ما يدل على تبني سياسة نقدية حذرة تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي، خاصة في ظل وفرة نسبية للسيولة البنكية خلال تلك السنوات، مدعومة بارتفاع أسعار النفط آنذاك وزيادة مداخل الدولة من العملة الصعبة. هذا الاستقرار في معدل إعادة الخصم كان جزءاً من سياسة تهدف إلى الحفاظ على توازن الأسواق المالية ومنع التضخم دون اللجوء إلى تغييرات متكررة في معدلات الفائدة الأساسية.

غير أن بداية من سنة 2016، ومع تراجع أسعار النفط بشكل حاد منذ منتصف سنة 2014، وما ترتب عنه من ضغوط مالية على الاقتصاد الجزائري وتراجع مستويات السيولة المتاحة لدى البنوك، شرع بنك الجزائر في تكيف سياسته النقدية عبر خفض معدل إعادة الخصم تدريجياً. ففي سنة 2016، تم



تخفيضه إلى 3.5% واستمر عند هذا المستوى إلى غاية 2019، في محاولة لدعم السيولة البنكية وتحفيز البنوك على الإقراض. في سنة 2020، ومع تداعيات جائحة كوفيد-19، تم تخفيض معدل إعادة الخصم مجددا إلى 3.25%، كإجراء استثنائي لدعم النشاط الاقتصادي المتضرر من آثار الإغلاق وتراجع الطلب الداخلي والخارجي. وبهدف مواصلة توفير الشروط الملائمة لإنعاش الاقتصاد، قام بنك الجزائر بتخفيض إضافي للمعدل إلى 3% ابتداء من سنة 2021، وظل هذا المستوى ساريا حتى سنة 2023.

إن هذا التوجه المنخفض لمعدل إعادة الخصم يعكس بوضوح التحول في أهداف السياسة النقدية من المحافظة على الاستقرار النقدي نحو دعم النشاط الاقتصادي وضخ السيولة في الجهاز المصرفي. فمن خلال تخفيض تكلفة التمويل الممنوح للبنوك عبر آلية إعادة الخصم، سعى بنك الجزائر إلى تشجيع المؤسسات المالية على زيادة منح القروض للقطاعين العائلي والاقتصادي، وبالتالي المساهمة في تحفيز النمو. كما أن تخفيض معدل إعادة الخصم له أثر مباشر في تعزيز قدرة البنوك على إدارة احتياجاتها من السيولة دون الحاجة إلى اللجوء إلى سياسات تقشفية قد تزيد من الركود الاقتصادي.

ثانيا: الاحتياطي الإجمالي.

يعتبر الاحتياطي الإجمالي من أكثر الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية استعمالا من طرف بنك الجزائر خلال الفترات التي يشهد فيها الاقتصاد الوطني فائض في السيولة لأهميته في التحكم في سيولة البنوك التجارية، وذلك بهدف التحكم في مستويات التضخم من خلال امتصاص هذه السيولة غير الموظفة في البنوك ولا يمكن أن تتجاوز نسبة الاحتياطي الإجمالي نسبة 15% ويمكن أن تساوي الصفر 0% ويمنح بنك الجزائر فائدة مقابل هذه الاحتياطات ولا يمكن أن تتجاوز نسبة هذه الفائدة النسبة المتوسطة العمليات إعادة تمويل بنك الجزائر ويمكن أن تساوي هذه النسبة 0%. (فالي بوحنية ، صفحة 324)

بمعنى آخر هو عبارة عن وسيلة خاصة لعمليات السياسة النقدية، تترجم بتدخلات بنك الجزائر عن طريق تشكّل ودائع مصرفية، لدى بنك الجزائر وتكون على شكل الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية للبنوك المفتوحة في سجلات بنك الجزائر نظرا لأهمية الأداة باعتبارها الضمان الأول للودائع وأداة فعالة في السياسة النقدية كان على مجلس النقد والقرض إعادة إدراجها وهو ما يقدر عليه القانون رقم 02-04 المؤرخ في 12/03/2004 والذي حدد من خلال ما يلي:



الفصل الثاني: دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023 .

- إلزام البنوك التجارية بتكوين الاحتياطي القانوني والتي لا تكون في حالة إفلاس أو موجودة في حالة التسوية القضائية؛
 - لا تتجاوز نسبة الاحتياطي القانوني 15% ويمكن أن تساوي 0%؛
 - تعد فترة تكوين الاحتياطي القانوني بشهر واحد وتبدأ من اليوم 15 التقويمي من كل شهر وتنتهي في اليوم 14 من الشهر التالي؛ (حفصي، بوليغود ، و خريسي، 2021، صفحة 470)
- وفي هذا الإطار، سيتم تحليل تطور الاحتياطي القانوني خلال الفترة 2010-2023 وذلك بالاستناد إلى الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): تطور معدل الاحتياطي الإجمالي خلال الفترة 2010-2023.

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المعدل الاحتياطي الإجمالي	9	9	11	12	12	12	8
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المعدل الاحتياطي الإجمالي	4	10	10	3	2	2343 \2	3

المصدر: (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-2) أن الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، اتسمت السياسة المتعلقة بالمعدل الاحتياطي الإجمالي بدرجة عالية من المرونة والتفاعل مع الظروف الاقتصادية والمالية التي مرت بها الجزائر، سواء داخليا أو خارجيا.

بين 2010 و 2011: حافظ بنك الجزائر على المعدل عند مستوى 9%، وهو ما يعكس وضعية معتدلة نسبيا للسيولة، مع توازن بين العرض النقدي واحتياجات الاقتصاد.

في 2012، تم رفع المعدل إلى 11%، ثم إلى 12% بين 2013 و 2015، وهي الفترة التي تميزت بوفرة في السيولة نتيجة مداخل نفطية مرتفعة، مما دفع بالبنك المركزي إلى تشديد السياسة النقدية وامتصاص فائض السيولة، حماية من الضغوط التضخمية المحتملة.



بداية من 2016، دخلت السياسة النقدية مرحلة جديدة، حيث خفض بنك الجزائر المعدل إلى 8%، ثم إلى 4% في 2017، في ظل تراجع أسعار النفط وتأثيرها المباشر على الاحتياطات الخارجية والمداخيل العمومية. وقد شكل هذا التحول إشارة واضحة إلى تبني توجه تيسيري بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل تمويله من طرف البنوك التجارية.

في 2018 و 2019، قام بنك الجزائر برفع المعدل مجدداً إلى 10%، ما يمكن تفسيره بعودة مؤقتة لضغوط السيولة داخل الجهاز المصرفي، أو بمحاولة لإعادة التوازن النقدي في ظل ظهور مؤشرات تضخمية أو تحركات في الكتلة النقدية.

مع بداية جائحة كوفيد-19 في 2020، دخل الاقتصاد الوطني في وضع استثنائي، ما دفع البنك إلى خفض المعدل إلى 3%، ثم إلى 2% في سنتي 2021 و 2022، دعماً للسيولة وتحفيزاً للنشاط الاقتصادي في ظل تداعيات الأزمة الصحية العالمية.

أخيراً، في 2023، تم رفع المعدل إلى 3%، وهو ما قد يشير إلى بداية عودة تدريجية إلى الوضع الطبيعي ومحاولة لضبط التوسع النقدي، لاسيما إذا كانت هناك مؤشرات على تحسن نسبي في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

يظهر تطور المعدل الاحتياطي الإجمالي أن بنك الجزائر اعتمد عليه بمرونة واضحة كأداة لضبط السيولة، حيث تم استخدامه بشكل نشط للحد من السيولة الفائضة في فترات الوفرة، وتخفيف الضغط على البنوك في فترات الأزمات والانكماش الاقتصادي.

هذا التوجه يعكس قدرة البنك المركزي على التفاعل مع السياق الاقتصادي بشكل مدروس، بهدف ضمان الاستقرار النقدي والمالي مع الحفاظ على مستوى معقول من السيولة داخل النظام المصرفي.

ثالثاً: عمليات السوق المفتوحة.

يقصد بها العمليات النهائية لبيع أو شراء السندات العمومية، ويتمثل دور بنك الجزائر في هذه العمليات في بيع أو شراء الأوراق المالية مثل أذونات الخزينة من أجل التأثير على السيولة في الجهاز البنكي، ففي سنة 1990 ولأول مرة قام بنك الجزائر بشراء السندات العمومية التي لا تتجاوز 6 أشهر على أن لا تتجاوز قيمة هذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للسنة السابقة لكن بصدور الأمر 03-10 تم إلغاء شرط 20% وأصبح مفتوحاً حسب أهداف السياسة النقدية، ونظراً لضيق السوق



الفصل الثاني: دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023 .

النقدي وغياب السوق المالي في الجزائر، لم يتمكن بنك الجزائر من بيع السندات العمومية لامتصاص فائض السيولة. (فالي بوحنية ، صفحة 327):

وفي هذا الإطار، سيتم تحليل تطور عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة 2010-2023 وذلك بالاستناد إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (2-3): تطور عمليات السوق المفتوحة خلال الفترة 2010-2023

السنة	2010-2016	2017	2018	2019	2020	2021-2023
عمليات السوق المفتوحة	/	3,5	3,5	3,5	3	/

المصدر: (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)

يوضح الجدول رقم (2-3) تطور استخدام بنك الجزائر لعمليات السوق المفتوحة كأداة من أدوات السياسة النقدية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. ويتبين من خلال المعطيات أن الفترة 2010-2016 لم تشهد أي نشاط يذكر في هذا المجال، حيث لم يتم تسجيل أي عمليات للسوق المفتوحة، وهو ما يعكس طبيعة السياسة النقدية المتبعة آنذاك، التي كانت تعتمد بدرجة أكبر على أدوات تقليدية أخرى لضبط السيولة، مثل نسبة الاحتياطي الإلزامي أو التسهيلات الدائمة. ويعزى هذا الغياب أيضاً إلى وفرة السيولة في الجهاز المصرفي خلال تلك الفترة، مما جعل الحاجة إلى تدخلات السوق المفتوحة محدودة أو غير ضرورية.

ابتداء من سنة 2017، بدأ بنك الجزائر في استخدام عمليات السوق المفتوحة بشكل فعال، حيث سجلت قيمة هذه العمليات معدلاً بلغ 3.5%، وهو نفس المعدل الذي استمر خلال سنتي 2018 و2019، مما يدل على تثبيت هذه الأداة ضمن آليات التحكم في السيولة المصرفية. ويمكن تفسير هذا التوجه بتغير معطيات السوق المصرفية آنذاك، حيث بدأت تظهر مؤشرات على ارتفاع السيولة بشكل قد يؤدي إلى ضغوط تضخمية أو اختلالات نقدية، مما استدعى تدخل البنك المركزي لضبط الكتلة النقدية المتداولة.

في سنة 2020، لوحظ انخفاض طفيف في معدل عمليات السوق المفتوحة إلى 3%، وهو ما قد يرتبط بالتحويلات الاقتصادية والنقدية الناتجة عن جائحة كوفيد-19، حيث اضطرت السلطات النقدية إلى انتهاز سياسات توسعية أكثر مرونة لدعم الاقتصاد الوطني والحد من آثار الأزمة الصحية. في المقابل، نلاحظ



غياب بيانات متعلقة بالفترة 2021-2023، ما قد يدل على أحد احتمالين: إما تعليق هذه العمليات نتيجة استمرار ظروف اقتصادية استثنائية فرضت تبني أدوات أخرى أكثر ملاءمة، أو بسبب نقص السيولة الذي عرفه الجهاز المصرفي خلال هذه السنوات، مما جعل تدخلات السوق المفتوحة غير ضرورية.

المطلب الثالث: تحليل الأدوات غير التقليدية المستخدمة من طرف بنك الجزائر.

أمام التغيرات العميقة التي يشهدها الاقتصاد الجزائري نتيجة تصاعد الضغوطات على القطاع المصرفي، برزت الحاجة إلى تجاوز الأدوات التقليدية للسياسة النقدية، واللجوء إلى آليات غير تقليدية أكثر مرونة وفعالية. وقد تبني بنك الجزائر في هذا الإطار مجموعة من الأدوات التي تهدف إلى التحكم في الكتلة النقدية بطرق تتلاءم مع طبيعة الأزمات الاقتصادية والمالية المتلاحقة. ويهدف هذا المحور إلى تحليل هذه الأدوات غير التقليدية، وبيان دورها في دعم الاستقرار النقدي، مع تقييم حدود فعاليتها في البيئة الاقتصادية الجزائرية.

أولاً: تقنية الأخذ بالسيولة (استرجاع السيولة).

صدرت التعليمات 02-2002 في 11 أبريل 2002 المتعلقة باسترجاع السيولة من السوق النقدية، وتتص على أنه يتمكن بنك الجزائر من استرجاع السيولة على بياض في أي مرة يرى فيها ذلك ضروريا وتتم هذه العملية من خلال نداءات العرض الآنية في أجل يقدر بـ 2 يوم ما بين الإعلان والتسجيل النتائج عملية، ويمكن لبنك الجزائر استدعاء البنوك لوضع السيولة لديه على شكل ودائع لـ 24 ساعة أو لأجل بمعدل ثابت يسدد لدى استحقاق الوديعة، كما يمكن استرجاع السيولة أن تتم في أي وقت يرغبه بنك الجزائر . واعتباراً من سنة 2002 أصبحت السوق البينية للمصارف قناة إعادة تمويل البنوك حيث دفعت وضعية فائض السيولة في هذه السوق بنك الجزائر إلى التدخل ابتداء من أبريل 2002 بواسطة أداة استرجاع السيولة عن طريق المناقصة بحيث يعرض البنك المبلغ الذي يريد سحبه من السوق النقدية بمعدل فائدة يعينه ، واستطاع البنك استرجاع 1100 مليار طيلة 2009، وكذلك وفي ظرف فائض في السيولة وقام بنك الجزائر برفع عتبة المبلغ الإجمالي لامتناس السيولة تدريجياً إلى 1350 مليار دينار، وبإدخال في شهر يناير 2014 آلية امتناس لسنة أشهر في 2015، كما أدى الانخفاض القوي لسعر البترول المتزامن مع العجز للمعتبر في الرصيد الإجمالي الميزان المدفوعات إلى انخفاض السيولة



الفصل الثاني: دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023 .

المصرفية من 2730.9 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1832.6 مليار دينار نهاية 2015 أي انخفاض بحوالي 33%. (بن عزة و شليل، 2018، صفحة 189)

وفي هذا الإطار، سيتم تحليل تطور استرجاع السيولة خلال الفترة 2010-2023 وذلك بالاستناد إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2010-2023

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
لمدة 7 أيام	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75
لمدة شهر واحد	/	/	/	/	/	/	/
لمدة 3 أشهر	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25	1,25
لمدة 6 أشهر	/	/	/	1,5	1,5	1,5	1,5
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
لمدة 7 أيام	/	3,5	3,5	3,25	/	/	/
لمدة شهر واحد	/	0,50	/	/	/	0,50	0,50
لمدة 3 أشهر	/	/	/	/	/	/	/
لمدة 6 أشهر	/	/	/	/	/	/	/

المصدر: (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) أن تطور معدلات استرجاع السيولة في الجزائر لهذه الفترة شهد اتجاهات مختلفة بحيث يمكننا تقسيمها إلى عدة مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى (2010-2016): تميزت هذه المرحلة بسياسة نقدية تهدف إلى ضبط السيولة المصرفية، حيث شهدت استقرار معدل أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام عند 0.75 % ، واستقرار معدل أداة



استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر عند 1.25% بعد تخفيضه بـ 0.75 نقطة مئوية. وجاء هذا التخفيض كاستجابة للصدمة الخارجية التي سببتها الأزمة الاقتصادية العالمية في 2009، والتي أدت إلى تراجع أسعار النفط وبالتالي انخفاض الموجودات الخارجية وتقلص السيولة في الجهاز المصرفي. وفي جانفي 2013، أدرج بنك الجزائر أداة استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل 1.5% في إطار تعزيز آليات ضبط السيولة، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات التضخم خلال 2012، واستمرت هذه الأداة بنفس المعدل حتى نهاية 2016، أين قرر بنك الجزائر توقيف عمليات استرجاع السيولة بجميع آجالها بعد سلسلة من التخفيضات التدريجية في عتبات الامتصاص، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في مستويات السيولة نتيجة تراجع أسعار النفط منذ منتصف جوان 2014. وفي أكتوبر 2017، تبنى بنك الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي كآلية لضخ السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري.

المرحلة الثانية (2018-2019): أعاد بنك الجزائر تفعيل أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام في 2018 ورفع معدلها إلى 3.5%، بزيادة قدرها 2.75 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2016، في إطار ضبط السيولة المصرفية المتزايدة الناتجة عن تطبيق التمويل غير التقليدي سنة 2017.

المرحلة الثالثة (2020-2022): تم تخفيض معدل أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام إلى 3% سنة 2020، ثم توقيف العمل بها خلال سنتي 2021 و2022، نتيجة التراجع الكبير في مستويات السيولة المصرفية بسبب العجز المسجل في الحساب الجاري لميزان المدفوعات والآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19. وقد اتخذ بنك الجزائر عدة إجراءات تهدف إلى إعادة ضخ السيولة، من بينها إيقاف العمل بعتبات امتصاص السيولة لأداة 7 أيام، بعد أن تم تخفيضها بـ 0.5 نقطة مئوية في نهاية 2020.

ثانيا: تسهيلة الودائع المغلة للفائدة.

تم إقرار هذه الأداة بموجب التعليم رقم 05/04 الصادرة في 14 جوان 2005 (باي، 2021، صفحة 40)، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة يوم كامل استحدثها بنك الجزائر سنة 2005 تكون بمعدل فائدة معلن عنه مسبقا كما تطرأ عليه تعديلات وفقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية، وطبقت هذه الآلية انعكاسا لظاهرة استمرار فائض السيولة في النظام البنكي الجزائري وتعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر طوعا تستحق عنه فائدة تحسب على أساس مدة استحقاقها أما معدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر. (باري و قريط، صفحة 13)



وفي هذا الإطار، سيتم تحليل تطور استرجاع السيولة خلال الفترة 2010-2016 وذلك بالاستناد إلى الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5) : تطور معدلات تسهيلة الودائع المغلة للفائدة في الجزائر خلال 2010-2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل تسهيلة المغلة للفائدة	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	0

المصدر: (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)

يعكس الجدول رقم (2-5) استقرار معدل تسهيلة المغلة للفائدة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016، حيث حافظ على مستوى 0.3% طيلة ست سنوات متتالية، قبل أن ينخفض إلى 0% في سنة 2016. ويمكن تحليل هذه البيانات في سياق السياسة النقدية لبنك الجزائر على النحو التالي:

يظهر استقرار معدل تسهيلة المغلة للفائدة عند مستوى منخفض (0.3%) خلال الفترة من 2010 إلى 2015، تبني بنك الجزائر لسياسة نقدية توسعية تهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي من خلال توفير التمويل بأسعار فائدة منخفضة للبنوك التجارية. يعكس هذا المعدل المنخفض رغبة البنك المركزي في تحفيز الإقراض المصرفي وضمان تدفق السيولة نحو الاقتصاد الحقيقي، خاصة في ظل وجود فوائض مالية واحتياجات كبيرة من العملة الصعبة في تلك الفترة.

التحول اللافت سجل في سنة 2016، عندما قرر بنك الجزائر تخفيض معدل التسهيلة إلى 0%، في خطوة غير تقليدية تشير إلى رغبة واضحة في تشجيع المصارف على الإقراض دون تكلفة إضافية، وذلك لمواجهة الضغوط التي فرضها تراجع أسعار النفط وانخفاض الإيرادات العمومية. ويمكن اعتبار هذا الإجراء جزءاً من أدوات التحفيز النقدي المستخدمة لمواجهة الركود الاقتصادي، خاصة في ظل تراجع السيولة داخل النظام المصرفي خلال نفس السنة، كما بينته مؤشرات السيولة والقاعدة النقدية.

هذا الانخفاض إلى مستوى صفري يعد إشارة واضحة على رغبة السلطة النقدية في دعم النمو من خلال سياسات نقدية غير تقليدية، في مقابل القيود التي كانت مفروضة على الإنفاق العام بسبب الأزمة المالية.



المطلب الرابع: تحليل تطور مؤشرات التعقيم النقدي المستخدمة من طرف بنك الجزائر.

سياسة التعقيم النقدي هي مجموعة من الأدوات النقدية يستخدمها بنك الجزائر الامتصاص فائض السيولة عندما تسجل الأدوات التقليدية للسياسة النقدية محدودية في الأداء، ولا يتم الاعتماد عليها بصفة دائمة نظرا لتكلفتها ولما قد يترتب عنها من ارتفاع معدلات الفائدة الخاصة بأدوات التعقيم النقدي. (صافي و مرمون، 2021)

وفي هذا السياق، سيتم تحليل تطور مؤشرات التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023، وذلك من خلال التطرق إلى بيانات الجدول الموالي الذي يعرض أهم هذه المؤشرات.

الجدول رقم (2-6): تطور مؤشرات التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	القاعدة النقدية	صافي الأصول الخارجية	Δ في صافي الأصول الخارجية	صافي الأصول المحلية	Δ في صافي الأصول المحلية	مؤشر التعقيم النقدي α	درجة التعقيم النقدي α
2010	2606.0	12005.6	1139.7	-9399.7	-784.0	-0.65	تعقيم جزئي
2011	3138.0	13880.6	1875.0	-10742.6	-1353.9	-0.72	
2012	3709.2	14932.7	1052.1	-11223.5	-480.9	-0.45	
2013	4137.8	15267.2	334.5	-11129.4	-94.1	-0.28	لا يوجد تعقيم
2014	4673.0	15824.5	557.3	-11151.5	-22.1	-0.03	
2015	5220.5	15522.6	-302.0	10302.0	849.5	-2.81	تعقيم مفرط
2016	5401.0	12694.2	-2828.3	-7293.1	3008.9	-1.06	تعقيم كلي
2017	6176.7	11320.8	-1373.4	-5144.1	2149.0	-1.56	
2018	6205.8	9572.4	-1748.4	-3366.6	1777.5	-1.01	
2019	6632.9	7638.6	-1933.8	-1005.8	2360.8	-1.22	
2020	6878.9	6576.3	-1062.3	302.6	1308.3	-1.23	
2021	8142.7	6596.5	20.2	1646.2	1243.6	61.56	لا يوجد تعقيم
2022	9219.4	8716.2	2119.7	503.2	-1043.0	-0.49	تعقيم جزئي
2023	9477.7	9472.6	756.4	-451.2	-954.5	-1.26	تعقيم كلي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)



يوضح الجدول رقم (2-6) تطور مؤشرات التسيير النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 ، يشير تحليل تطور القاعدة النقدية ومكوناتها خلال الفترة 2010-2023 إلى تباين واضح في سياسة التعقيم النقدي المنتهجة من طرف بنك الجزائر، حيث شهد مؤشر α (مؤشر التعقيم النقدي) تغيرات تعكس تفاوتاً في مستوى تدخل البنك المركزي لضبط السيولة الناتجة عن التغيرات في صافي الأصول الخارجية. ففي الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، اتسمت السياسة النقدية بتعقيم جزئي، حيث تم امتصاص جزء من أثر زيادة الأصول الخارجية من خلال تقليص الأصول المحلية، مع تسجيل α بقيم سالبة معتدلة تتراوح بين -0.45 و -0.72. أما بين عامي 2013 و 2014، فقد تقلص مستوى التعقيم بشكل ملحوظ، بل يكاد يكون غائباً، حيث لم تتجاوز قيمة α -0.03 في 2014، ما يعكس غياب تدخل فعال في امتصاص فائض السيولة.

مع بداية 2015، اتخذت السياسة النقدية منحى انكماشياً حاداً، حيث سجل α مستوى مرتفعاً جداً قدره -2.81، وهو ما يصنف ضمن "التعقيم المفرط"، نتيجة تراجع صافي الأصول الخارجية وتزامناً مع زيادة قوية في الأصول المحلية. واستمر هذا التوجه خلال الفترة 2016-2020، حيث تميزت السياسة بتعقيم كلي وفعال، مع محافظة α على قيم تتراوح بين -1.01 و -1.56، في ظل تراجع مستمر في احتياطات الصرف وتزايد الضغوط التضخمية.

غير أن سنة 2021 شكلت استثناءً، حيث سجل مؤشر α قيمة موجبة وغير منطقية (61.56)، ما يدل على غياب التعقيم تماماً بل واعتماد سياسة نقدية توسعية، مرجحة إلى استخدام آليات التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الخزينة العمومية. في المقابل، عادت السياسة النقدية إلى منحى التعقيم مجدداً خلال عامي 2022 و 2023، مع تسجيل α بقيم سالبة (-0.49 و -1.26 على التوالي)، ما يعكس استئناف البنك المركزي لعمليات امتصاص السيولة للحفاظ على الاستقرار النقدي.

تعكس هذه البيانات مرونة وتذبذب سياسة التعقيم النقدي في الجزائر، حيث اتسمت بعض الفترات بغياب التدخل أو التعقيم الجزئي، في حين عرفت فترات أخرى تعقيماً مفرطاً أو كلياً حسب طبيعة الظروف الاقتصادية الخارجي والداخلي، خاصة فيما يتعلق بأسعار النفط ومستويات احتياطات الصرف والتضخم.

المبحث الثالث: تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023.

عرفت الجزائر خلال العقد الأخير العديد من التغيرات الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على السيولة المصرفية. فقد تأثرت مستويات السيولة بالتحويلات الاقتصادية العالمية، والتغيرات في أسعار النفط



باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية. في هذا المبحث، سنقوم بتحليل وضعية السيولة المصرفية في الجزائر، بالاعتماد على تطور مؤشرات السيولة المصرفية خلال هذه الفترة، مع تحليل العوامل الاقتصادية والنقدية المؤثرة عليها، وإبراز أهم الأسباب وتقلبات السيولة المصرفية في السوق الجزائرية.

المطلب الأول: تطور مؤشرات السيولة المصرفية في الجزائر 2010-2023.

عرفت مؤشرات السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2023 تحولات هامة، تأثرت بالظروف الاقتصادية الداخلية والتقلبات العالمية. ويهدف هذا المطلب إلى إبراز أهم هذه المؤشرات وتتبع مسار تطورها عبر السنوات.

ولتوضيح هذه التغيرات، يبين الجدول التالي تطور قيمة السيولة (بالمليار دينار) ونسبتها المئوية خلال الفترة المدروسة، مما يساعد على تحليل الاتجاهات والفترات التي شهدت استقرارا أو تذبذبا في مستويات السيولة المصرفية.

الجدول رقم 2-7: تطور مؤشرات السيولة المصرفية في الجزائر 2010-2023

السنوات	نسبة السيولة (مليار دينار)	نسبة السيولة %	السنوات	نسبة السيولة (مليار دينار)	نسبة السيولة %
2010	2549.71	68.7	2017	1380.6	79.2
2011	2845.10	69.1	2018	1557.6	81.3
2012	2876.26	69.5	2019	1100.9	80.5
2013	2692.99	71.7	2020	632.1	96
2014	2730.9	79.4	2021	1331.95	90.8
2015	1832.6	82.6	2022	1966.41	82.8
2016	820.9	79.4	2023	1551.45	74.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على تقارير البنك (تقارير بنك الجزائر، 2010-2023)

يعكس الجدول رقم 2-7 تطور السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023، تشير البيانات إلى تقلبات ملحوظة في كل من الكتلة النقدية المتوفرة (بالدينار) ونسبة السيولة الإجمالية، مما يعكس التغيرات في الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر. فقد بدأت الفترة بسيولة مرتفعة نسبيا في عام 2010 (2549.71 مليار دج بنسبة 68.7%)، واستمرت في



الارتفاع التدريجي حتى عام 2012، قبل أن تشهد بعض التراجع الطفيف في عام 2013. ومع بداية انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ منتصف 2014، تأثرت السيولة البنكية بشكل واضح، حيث سجلت انخفاضا حادا في القيمة المطلقة بداية من 2015 (1832.6 مليار دج) لتصل إلى أدنى مستوياتها في عام 2016 (820.9 مليار دج). رغم أن نسبة السيولة بقيت مرتفعة نسبيا في تلك السنوات، إلا أن ذلك يعكس أكثر انخفاضا في الكتلة الائتمانية أو محدودية التوظيفات البنكية أكثر مما يعكس وفرة حقيقية للسيولة.

في السنوات اللاحقة، شهدت السيولة بعض التعافي الطفيف، لا سيما في 2018، قبل أن تعاود الانخفاض بشكل حاد في 2020 إلى 632.1 مليار دج، متأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19 وتباطؤ النشاط الاقتصادي، في حين قفزت نسبة السيولة إلى 96%، ما يدل على عزوف البنوك عن الإقراض في ظل حالة عدم اليقين. خلال 2021 و2022، لوحظ تحسن تدريجي في السيولة مدفوعا بتعافي نسبي للاقتصاد وارتفاع أسعار النفط، قبل أن تعود للانخفاض مجددا في 2023، رغم بقاء النسبة في حدود مقبولة (74.7%).

يظهر هذا التحليل أن السيولة المصرفية في الجزائر خلال هذه الفترة كانت شديدة التأثر بالتغيرات الاقتصادية الكلية، وخاصة تقلبات أسعار النفط، والسياسات المالية والنقدية المتبعة، إضافة إلى السياقات الاستثنائية مثل الجائحة. كما يؤكد أهمية التدخل النشط لبنك الجزائر في تكييف أدوات السياسة النقدية لضبط السيولة بما يتلاءم مع متطلبات الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: تحليل العوامل المستقلة المؤثرة في السيولة المصرفية في الجزائر.

في ظل تفاقم ظاهرة السيولة الهيكلية، أصبح من الضروري رصد العوامل المستقلة المؤثرة في السيولة المصرفية بشكل دقيق، بغرض تحسين استقرار السوق النقدي. ويمكن تصنيف هذه العوامل إلى مجموعتين رئيسيتين: (بن العارية و بلبالي، 2017)

أولاً: العوامل المساهمة في زيادة السيولة المصرفية

وفقاً لدراسة (بن العارية و بلبالي، 2017)، هناك عاملان رئيسيان يؤثران إيجاباً على مستوى السيولة المصرفية، وهما:



1- صافي الموجودات الخارجية

تعرف الموجودات الخارجية بأنها الأصول التي تمتلكها الدولة أو الشركات بالعملة الأجنبية، وتشمل: الاحتياطيّات النقدية، الاستثمارات الخارجية، الودائع بالعملة الأجنبية، وغيرها من الأصول خارج البلاد.

- ارتفاع صافي الموجودات الخارجية يؤدي إلى ضخ مزيد من السيولة في الاقتصاد المحلي، مما يحسن وضعية المصارف.

2- تسديد الدين العمومي من قبل الخزينة إلى المصارف

- يقصد به عملية تحويل الحكومة (الخزينة العمومية) أموالاً إلى البنوك لتسديد الديون المستحقة سواء كانت داخلية أو خارجية.
- عندما تقوم الخزينة بسداد ديونها للمصارف، ينتج عن ذلك زيادة مباشرة في حجم السيولة لدى الجهاز المصرفي.

ثانياً: العوامل المساهمة في تقليص السيولة المصرفية.

بالمقابل، توجد عدة عوامل تساهم في سحب السيولة من الجهاز المصرفي، وأهمها:

1- ودائع الخزينة الجارية لدى البنك المركزي

- تمثل الأموال التي تودعها الحكومة لدى البنك المركزي.
- عندما تقوم الحكومة بالسحب من ودائعها أو الاحتفاظ بها بدلاً من ضخها في الاقتصاد، يؤدي ذلك إلى انخفاض السيولة المتوفرة لدى المصارف.

2- قيم الخزينة المصدرة عن طريق نظام المنافسة في السوق النقدية

- وهي أوراق مالية (سندات قصيرة الأجل) تصدرها الحكومة لجمع الأموال.
- قيام الحكومة ببيع هذه القيم عبر السوق النقدية يؤدي إلى سحب السيولة من الجهاز المصرفي نحو الخزينة العمومية.

3- التداول النقدي القانوني خارج الجهاز المصرفي

- يشير إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج البنوك.



الفصل الثاني: دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023 .

- كلما زاد التداول النقدي خارج النظام البنكي، قلت السيولة المتوفرة داخل البنوك، مما يؤثر سلباً على مستوى السيولة الكلي في السوق.

حيث يوضح الجدول التالي التغيرات السنوية المسجلة في أهم العوامل المستقلة المؤثرة على السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2022:

الجدول رقم (2-8): التغيرات السنوية للعوامل المستقلة المؤثرة على السيولة المصرفية في السوق النقدية للفترة 2010-2022

وحدة: بالمليار دينار جزائري

السنة	صافي الموجودات الخارجية	ودائع الخزينة الجارية	التداول النقدي القانوني	قيم الخزينة المصدرة
2010	1139.7	-517.3	282.3	548.9
2011	1875	-539.1	478.3	556.21
2012	1052.1	-253.8	386.7	600.85
2013	334.5	65.6	250.4	590.37
2014	557.3	1158.8	487	775.11
2015	-302	2331.5	449.2	998
2016	-2828.3	1286.3	383.1	967.4
2017	-1373.4	2837.5	214.8	1409.6
2018	-1748.4	1890.4	205.1	983.3
2019	-1933.8	924.6	522.1	1280.3
2020	-1062.3	1697.9	686.8	1439.8
2021	20.2	-364.2	573.2	2028.25
2022	2119.7	-1309.2	743.9	3599.51

المصدر: من إعداد الطالبتان اعتماداً على تقارير البنك (بنك الجزائر، 2010-2022)

من خلال الجدول رقم (2-8) نلاحظ أن الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2022 شهدت تقلبات حادة في مؤشرات الاقتصاد الكلي، تعكس التحديات التي واجهها الاقتصاد الوطني، خاصة بعد صدمة أسعار النفط في 2014.



أولاً، صافي الموجودات الخارجية سجل تراجعاً مستمراً من ذروة بلغت 1875 مليار دج في 2011 إلى أرقام سلبية بدءاً من 2015، لتصل إلى أدنى مستوياتها عند -2828.3 مليار دج في 2016. هذا الانخفاض يبرز تآكل الاحتياطات الخارجية، نتيجة تراجع الإيرادات النفطية والاعتماد على الواردات دون تنويع حقيقي في الاقتصاد الوطني.

في المقابل، ارتفعت ودائع الخزينة الجارية لدى البنك المركزي بشكل كبير بين 2014 و2017، خاصة في عام 2017 الذي بلغ فيه الرصيد حوالي 2837.5 مليار دج، وهو ما يعكس السياسة التمويلية التوسعية للدولة آنذاك، لا سيما عبر آلية التمويل غير التقليدي (طبع النقود). لكن هذه الودائع انخفضت مجدداً بشكل حاد في 2021 و2022، لتصل إلى مستويات سالبة -1309.2 مليار دج، مما يشير إلى تراجع قدرة الخزينة على التمويل الذاتي.

أما التداول النقدي القانوني، فقد شهد منحى تصاعدياً نسبياً خلال الفترة، وهو ما يدل على زيادة الكتلة النقدية المتداولة في السوق، وقد يكون انعكاساً لضعف استخدام الوسائل البنكية وتوسع الاقتصاد غير الرسمي. بلغ هذا التداول ذروته في 2022 عند 743.9 مليار دج.

وأخيراً، عرفت قيم الخزينة المصدرة للمناقصة (سندات الخزينة) قفزة واضحة، من حوالي 548.9 مليار دج في 2010 إلى 3599.51 مليار دج في 2022. هذا التزايد الكبير يعكس اعتماد الدولة بشكل متزايد على أدوات الدين الداخلي لتمويل العجز في الميزانية.

بشكل عام، تظهر هذه المؤشرات اتساع الفجوة بين الموارد والنفقات، وزيادة الاعتماد على التمويل غير التقليدي والدين الداخلي، مع ضغوط متزايدة على الموجودات الخارجية. ويؤكد هذا ضرورة الإسراع في تنفيذ إصلاحات اقتصادية هيكلية، أبرزها تنويع مصادر الدخل، إصلاح النظام الجبائي، وتحديث المنظومة البنكية.

التداول النقدي خارج الجهاز المصرفي وهو تبادل العملات النقدية بين الأفراد والشركات دون المرور عبر البنوك وبذلك يقلل من كمية النقود المتاحة للتداول في الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض السيولة.

المطلب الثالث: أسباب وتقلبات السيولة المصرفية في السوق الجزائرية 2010-2023.

مرت السيولة المصرفية في الجزائر بعدة أزمات خلال الفترة 2010-2023، كان أبرزها ما يلي:



1- أزمة ضعف الوساطة المالية عام 2010: شهد النظام المصرفي الجزائري ضعفاً في فعالية الوساطة المالية، ما أدى إلى تراجع في مستويات السيولة المتداولة بين البنوك، وهو ما أشار إليه تقرير بنك الجزائر لعام 2010، حيث لاحظ البنك محدودية النشاط الإقراضي مقارنة بالإيداعات المتوفرة. (بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2010، صفحة 78)

2- انخفاض أسعار النفط من 2014 إلى 2016: شهدت الجزائر خلال العقد الأخير أزمات سيولة نقدية متكررة، تفاقم بشكل خاص في أعقاب الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية منذ عام 2014. نظراً لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على عائدات المحروقات، أدى هذا التراجع إلى انخفاض كبير في الإيرادات العمومية، مما أثر سلباً على السيولة المتاحة في النظام المصرفي. تجلّى ذلك في تراجع الودائع البنكية، وتزايد الطلب على السيولة النقدية خاصة خلال فترات الأزمات مثل صيف 2020. استجابةً لهذه التحديات اتخذت السلطات النقدية إجراءات تهدف إلى التخفيف من حدة الأزمة، بما في ذلك تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للبنوك. ومع ذلك، أكدت الدراسة على ضرورة تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة في النظام المالي والمصرفي، وتعزيز دور بنك الجزائر في الرقابة والتنظيم لضمان استقرار الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد.

3- أزمة السيولة لصائفة 2020 ، لا تعدو أن تكون امتداداً لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من خلل في المنظومة البنكية والمالية بصفة عامة، غير أن الملامح الأولى لهذه الأزمة بدأت مع بداية السنة 2020 والتي تميزت بانتشار جائحة كورونا (19 - COUVID)، الأمر الذي تسبب في توقف معظم النشاطات الاقتصادية والتجارية وذلك بداية من تاريخ 12/03/2020، ودخول البلاد في حجر صحي لفترات متتالية إلى أن برزت أزمة سيولة مع بداية شهر جويلية 2020، حيث توقف خلال فترة الجائحة دفع الضرائب والرسوم المستحقة، عدم تسديد الفواتير خاصة تلك المتعلقة بالماء والكهرباء والغاز، وبالمقابل كان هناك دفع الرواتب العمال بشكل عادي حتى بالنسبة للعمال الذين استفادوا من عطلة مدفوعة بموجب المرسوم رقم 20/69، كل هذه الظروف جعلت من مستوى الاتفاق بالنسبة للعائلات يرتفع مدفوعاً باللهفة وعدم الثقة في المستقبل، وبالتالي الزيادة في الطلب على النقود في شكلها السائل سواء من أجل الاتفاق المباشر أو الاكتتاز، لنصل فيما بعد إلى حلول عيد الأضحى المبارك مع نهاية شهر جويلية، وكان ذلك تزامناً مع صب رواتب العمال حوالي 4.09 مليون بالقطاع العمومي، ومعاشات المتقاعدين 3.2 مليون متقاعد. مما شكل ضغطاً كبيراً على مكاتب البريد تحديداً، كما رافق ذلك عدم التجاوب السريع لبنك الجزائر فيما يخص توفير السيولة اللازمة في وقتها. (قلوش، سحنون، و يحيايوي، 2023، صفحة 111)

4- استمرار الضغط في 2023 رغم الانتعاش النسبي: أشار تقرير بنك الجزائر لسنة 2023 إلى استمرار الضغط على السيولة المصرفية رغم بعض التحسن في العائدات النفطية، وذلك نتيجة استمرار هيمنة الاقتصاد الريعي وقصور في تعبئة الادخار الداخلي. (تقرير السنوي لبنك الجزائر، 2023، صفحة 53)



المبحث الرابع: اثر تطبيق الأدوات المستخدمة من قبل بنك الجزائر لضبط السيولة المصرفية.

تعد أدوات السياسة النقدية من أهم الوسائل التي يعتمد عليها بنك الجزائر للتحكم في مستويات السيولة المصرفية بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية، لاسيما تحقيق الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي. وتتنوع هذه الأدوات بين تقليدية، كسياسة إعادة الخصم والاحتياطي الإلزامي، وغير تقليدية، التي تم تبنيها في ظروف استثنائية استجابة للتغيرات الاقتصادية العميقة. كما برزت تقنية التعقيم النقدي كآلية إضافية لضبط السيولة وضمان عدم انحراف الكتلة النقدية عن المستويات المستهدفة. وعليه، يتناول هذا المبحث دراسة تأثير تطبيق هذه الأدوات المختلفة على واقع السيولة المصرفية في الجزائر، من خلال تحليل أثر كل فئة منها بشكل منفصل.

المطلب الأول: اثر الأدوات التقليدية على ضبط السيولة المصرفية.

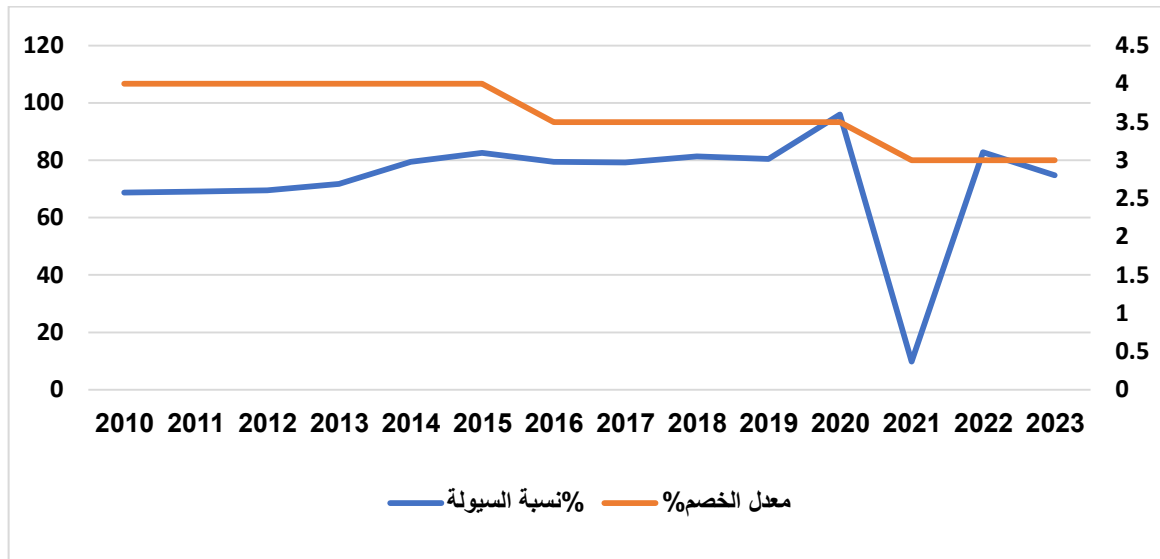
اعتمد بنك الجزائر تاريخيا على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية كوسائل أساسية لضبط السيولة المصرفية، ومن أبرز هذه الأدوات سياسة إعادة الخصم، معدل الاحتياطي الإلزامي، وعمليات السوق المفتوحة. وقد لعبت هذه الأدوات دورا مهما في توجيه الكتلة النقدية والتحكم في مستويات السيولة المتاحة لدى الجهاز المصرفي بما يتماشى مع أهداف الاستقرار النقدي .

أولا: اثر تطبيق معدل إعادة الخصم على ضبط السيولة المصرفية.

يعتبر معدل إعادة الخصم من أهم الأدوات الكلاسيكية التي يعتمد عليها بنك الجزائر لضبط مستويات السيولة المصرفية، حيث يعكس هذا المعدل توجهات السياسة النقدية تجاه التمويل البنكي والسيولة المتاحة في السوق. وفي هذا الإطار، سنقوم بدراسة تطور معدل إعادة الخصم ونسبة السيولة خلال الفترة (2010-2023)، مع الإشارة إلى أهم المحطات الاقتصادية التي أثرت على هذه المؤشرات، بهدف تقييم دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية وذلك بالاعتماد على الجدول السابق رقم 2-1 و 7-2 لنسب معدل إعادة الخصم والسيولة، حيث قمنا من خلاله برسم المنحنى البياني التالي .



الشكل رقم (2-2): اثر تطبيق معدل إعادة الخصم على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدولين السابقين رقم 1-2 و 7-2

يبرز المنحنى 2-2 المرفق تطور كل من معدل الخصم ونسبة السيولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 ، ويظهر بشكل واضح العلاقة التفاعلية بين أدوات السياسة النقدية التقليدية – وبالخصوص معدل إعادة الخصم – ومستوى السيولة المصرفية لدى البنوك التجارية. فمن خلال تتبع المنحنى، نلاحظ أن معدل الخصم ظل مستقراً نسبياً عند مستوى يقارب 4 % من عام 2010 إلى غاية 2015، وهي فترة اتسمت فيها نسبة السيولة بالاستقرار النسبي، مما يعكس توازناً عاماً في السياسة النقدية خلال تلك المرحلة. غير أن سنة 2016 شكلت نقطة تحول مهمة، حيث أقدم بنك الجزائر على تخفيض معدل الخصم إلى حدود 3.5 %، وهو ما يمكن تفسيره برغبة السلطات النقدية في تحفيز البنوك على التوسع في منح الائتمان وتيسير شروط الحصول على السيولة، وذلك في ظل مؤشرات محتملة على تباطؤ اقتصادي أو حاجة لضخ السيولة في السوق.

استمرت السيولة المصرفية في الارتفاع بعد هذا الإجراء، لتبلغ ذروتها في عام 2020 بنسبة تقدر ب 96 %، وهو ما يمكن ربطه بإجراءات الدعم النقدي التي تم تبنيها في العديد من دول العالم لمواجهة الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-19، إذ سعت معظم البنوك المركزية، ومن بينها بنك الجزائر، إلى تبني سياسات توسعية من خلال تخفيض أسعار الفائدة وتسهيل الوصول إلى التمويل. إلا أن سنة 2021 مثلت مفارقة واضحة في هذا الاتجاه، حيث رغم استمرار معدل الخصم عند مستوى منخفض بلغ 3 %، شهدت نسبة السيولة المصرفية انهياراً حاداً وغير مسبوق، وهو ما يشير إلى أن أدوات السياسة



النقدية وحدها، وعلى رأسها معدل الخصم، لم تكن كافية للتصدي للضغوط الاقتصادية العميقة التي شهدتها الاقتصاد الوطني خلال تلك السنة. ويمكن أن يعزى هذا التراجع الكبير إلى عدة عوامل مركبة، منها تقلص الموارد المالية، وتراجع أسعار النفط العالمية في مرحلة ما، وتزايد الطلب على السيولة، فضلاً عن تأثيرات جائحة كورونا على الاستهلاك والاستثمار، ما أدى إلى تقييد قدرة البنوك على توفير التمويل بنفس الوتيرة السابقة.

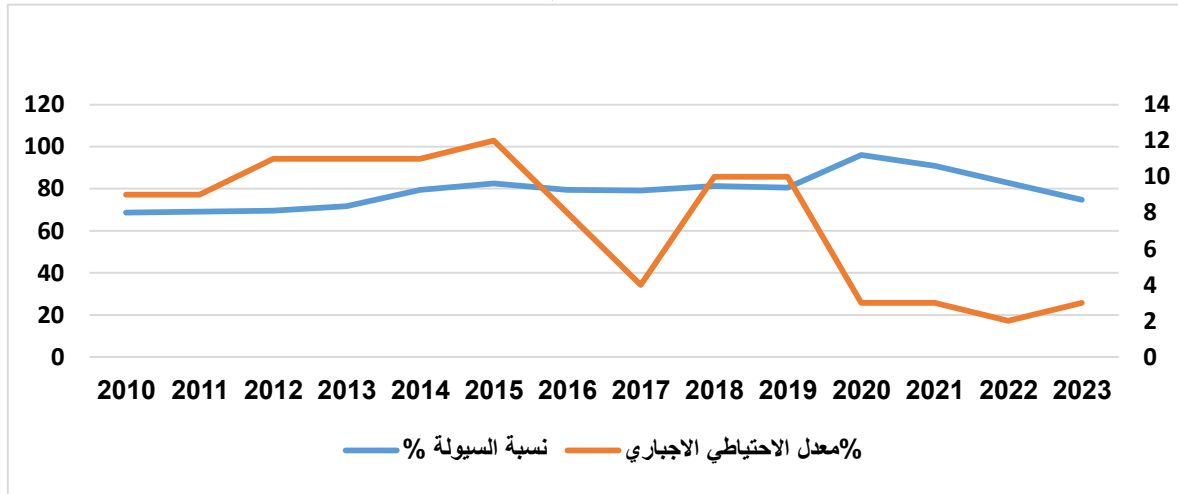
وفي العامين الأخيرين من السلسلة الزمنية، أي 2022 و2023، سجلت نسبة السيولة تحسناً نسبياً، ما قد يعكس بداية تعافي اقتصادي تدريجي، خاصة مع عودة النشاط الاقتصادي إلى مستويات أقرب إلى الوضع الطبيعي. ومع ذلك، فإن مستويات السيولة لم تبلغ ما كانت عليه قبل 2021، مما يعكس استمرار بعض مظاهر الهشاشة في النظام المالي. ومن خلال هذا التحليل، يتضح أن معدل الخصم، رغم أهميته كأداة من أدوات السياسة النقدية التقليدية، لا يكفي وحده لضبط السيولة المصرفية بفعالية، خصوصاً في ظل أزمات اقتصادية مفاجئة أو خارجية المنشأ. وبالتالي، فإن فعالية السياسة النقدية تتطلب تكاملاً بين مختلف أدوات التدخل، مثل عمليات السوق المفتوحة ونسبة الاحتياطي القانوني، إلى جانب تنسيق أكبر مع السياسة المالية لضمان استقرار النظام النقدي والمالي في البلاد.

ثانياً: اثر تطبيق سياسة الاحتياطي الإجباري على ضبط السيولة المصرفية.

إن سياسة الاحتياطي القانوني من الأدوات الأساسية التي يلجأ إليها بنك الجزائر للتحكم في مستويات السيولة المصرفية، من خلال التأثير على قدرة البنوك في خلق الائتمان. ويهدف هذا الجزء إلى إبراز أثر هذه الأداة على السيولة خلال الفترة 2010-2023، وذلك بالاعتماد على الجدول السابق رقم 2-2 و 7-2 لنسب الاحتياطي القانوني والسيولة، حيث قمنا من خلاله برسم المنحنى البياني التالي .



الشكل رقم (2-3) : اثر تطبيق سياسة الاحتياطي الإجباري على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدولين السابقين رقم 2-2 و 7-2

يعكس هذا المنحنى (2-3) العلاقة بين معدل الاحتياطي الإجباري ونسبة السيولة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، ويوضح بجلاء كيف يستخدم بنك الجزائر هذه الأداة التقليدية من أدوات السياسة النقدية للتحكم في السيولة المصرفية.

خلال الفترة من 2010 إلى 2011، استقر معدل الاحتياطي الإجباري عند مستوى منخفض نسبياً، ما ساعد على الحفاظ على نسبة سيولة مستقرة في حدود 68% إلى 70%. ثم عرف هذا المعدل ارتفاعاً ملحوظاً بداية من سنة 2012 ليصل إلى ذروته في 2015، حيث بلغ ما يفوق 120%، وهو ما يعبر عن توجه انكماشى للسياسة النقدية، هدفه كبح السيولة المتزايدة والحد من معدلات التضخم أو المضاربة.

رغم هذا الرفع، استمرت نسبة السيولة في الارتفاع، ما يدل على أن العوامل المساهمة في تراكم السيولة كانت أقوى من الأثر الانكماشى لمعدل الاحتياطي، مثل وفرة المداخل من المحروقات خلال تلك المرحلة. ومع بداية 2016، دخلت السياسة النقدية منحى توسعياً، حيث بدأ البنك المركزي بتخفيض تدريجي لمعدل الاحتياطي، الذي بلغ أدنى مستوياته في 2017 (حوالي 40%)، وذلك بهدف تحرير جزء من الودائع المجمدة وتحفيز البنوك على منح القروض وتحسين تدفق السيولة داخل القطاع المصرفي. وقد ترافق هذا التخفيض مع تراجع طفيف في نسبة السيولة، ما قد يعزى إلى بداية آثار الأزمة الاقتصادية الناتجة عن تراجع أسعار النفط.



في الفترة من 2018 إلى 2019، قام البنك المركزي رفع المعدل إلى حوالي 10%، مما يشير إلى محاولة جديدة لتقييد السيولة. إلا أن الوضع تغير بشكل جذري بعد سنة 2020، إذ قام بنك الجزائر بتخفيض كبير في معدل الاحتياطي إلى حوالي 3%، في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19، في خطوة تهدف بوضوح إلى دعم الاقتصاد الوطني وتمكين البنوك من سيولة إضافية لمواجهة الضغوط المالية. وقد أثمرت هذه السياسة جزئياً، حيث ارتفعت نسبة السيولة في 2020، لكنها بدأت تتراجع مجدداً في السنوات اللاحقة (2021-2023) رغم استمرار المعدل المنخفض للاحتياطي، ما يعكس أن فعالية هذه الأداة مرتبطة كذلك بالظروف الاقتصادية العامة وبمستوى النشاط الاقتصادي والإنتاجي.

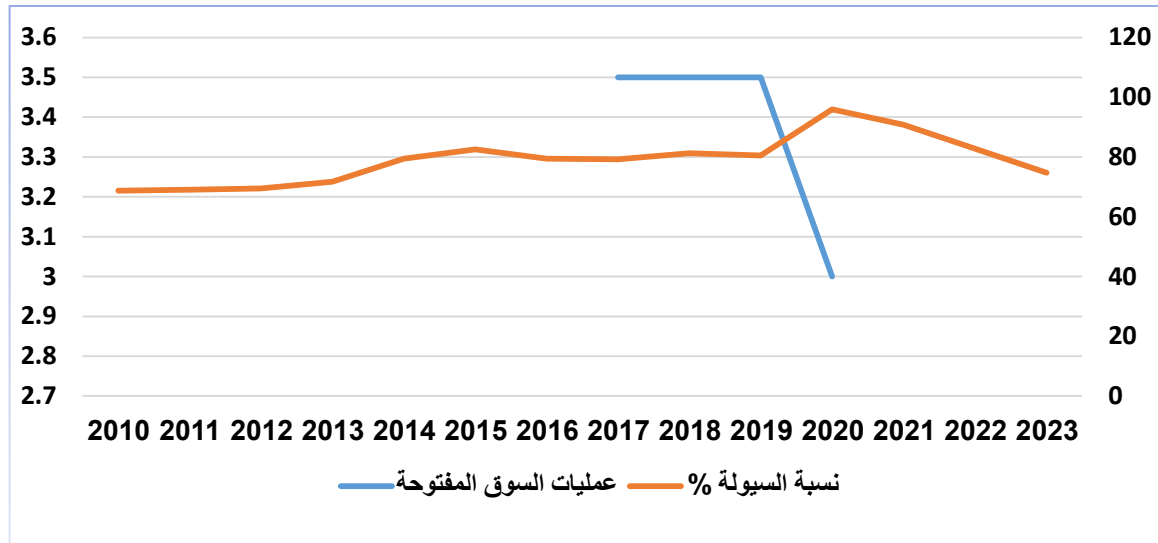
في المجمل، يظهر هذا المنحنى مدى التأثير المباشر لمعدل الاحتياطي الإجمالي على سيولة البنوك، إلا أن العلاقة ليست دائماً طردية أو آلية، بل تتأثر بعدة متغيرات أخرى منها الوضع الاقتصادي العام، والإيرادات النفطية، والسياسات المالية الموازية. وعليه، فإن استعمال هذه الأداة يجب أن يكون مرناً ومتناسقاً مع بقية أدوات السياسة النقدية لضمان استقرار السيولة ومواكبة التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية.

ثالثاً: أثر تطبيق سياسة عمليات السوق المفتوحة على ضبط السيولة المصرفية.

تعد عمليات السوق المفتوحة من أهم أدوات السياسة النقدية التي يعتمد عليها بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية، من خلال بيع وشراء سندات الخزينة لتنظيم الكتلة النقدية المتداولة. ويهدف هذا الجزء إلى توضيح دور هذه الأداة في امتصاص أو ضخ السيولة في الجهاز المصرفي، وذلك بالاعتماد على الجدول السابق رقم 2-3 و 2-7 لسياسة عمليات السوق المفتوحة والسيولة الذي يعكس تطور هذه العمليات، حيث قمنا من خلاله برسم المنحنى البياني التالي .



الشكل رقم (2-4) : اثر تطبيق عمليات السوق المفتوحة على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدولين السابقين رقم 2-3 و 2-7

انطلاقاً من تحليل المخطط البياني (2-4) ، يمكن ملاحظة العلاقة بين "عمليات السوق المفتوحة" ونسبة السيولة المصرفية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. بوجه عام، لم تكن عمليات السوق المفتوحة أداة مستخدمة بانتظام في الجزائر قبل سنة 2017، حيث يشير غياب المنحنى الزرقاء في الفترة من 2010 إلى 2016 إلى عدم لجوء بنك الجزائر إلى هذه الأداة بشكل فعال. خلال هذه السنوات، حافظت نسبة السيولة المصرفية على مستويات مرتفعة ومستقرة نسبياً، مع تذبذب طفيف ناتج عن التغيرات الطبيعية في الاقتصاد دون تدخل مباشر عبر هذه الآلية.

ابتداء من سنة 2017، تظهر أولى عمليات السوق المفتوحة بشكل واضح، حيث بدأ البنك المركزي في استخدام هذه الأداة لاسترجاع فائض السيولة الموجود داخل القطاع المصرفي، وهو ما يتزامن مع سياق داخلي صعب تميز بتفاقم اختلالات الاقتصاد الكلي عقب أزمة أسعار النفط. تكررت العمليات خلال سنوات 2018 و 2019 بنفس المستوى تقريباً، مما يدل على استمرار محاولة بنك الجزائر امتصاص السيولة الزائدة والحفاظ على استقرار السوق النقدية.

ومع ذلك، يتضح من المخطط أن حجم تدخل البنك عبر السوق المفتوحة ظل محدوداً نسبياً، حيث بلغت القيمة ذروتها حوالي 3.5 (حسب المحور الأيسر)، وهو ما يعكس طابع الحذر الذي تبناه بنك الجزائر في استخدام هذه الأداة، نظراً لحساسية الوضع الاقتصادي والمالي آنذاك. مع الإشارة إلى أن نسبة السيولة المصرفية لم تتراجع بشكل جذري رغم هذه العمليات، بل واصلت ارتفاعها حتى سنة 2020، مما



يعكس أن التأثير الكلي لهذه العمليات ظل محصوراً مقارنة بحجم السيولة المتدفقة إلى النظام البنكي، خاصة مع اعتماد سياسة التمويل غير التقليدي خلال نفس المرحلة.

أما في سنة 2020، فقد شهدنا تراجعاً في استخدام عمليات السوق المفتوحة، مما يمكن تفسيره بتغير التوجهات النقدية في ظل أزمة كوفيد-19، حيث فضل البنك المركزي تبني سياسة توسعية لدعم النشاط الاقتصادي عوضاً عن امتصاص السيولة. بالموازاة مع ذلك، سجلت نسبة السيولة المصرفية ارتفاعاً قياسياً في تلك السنة، قبل أن تبدأ تدريجياً في الانخفاض خلال 2021 و2022 و2023، مما يعكس تحسناً تدريجياً في توازن السوق النقدية نتيجة السياسات المتخذة.

بالتالي، يمكن القول إن عمليات السوق المفتوحة في الجزائر ظلت أداة تكميلية وليست رئيسية لضبط السيولة المصرفية خلال الفترة المدروسة. استخدامها كان ظرفياً واستهدف أساساً مواجهة اختلالات محددة دون تبني سياسة منتظمة وطويلة الأمد في هذا الإطار، بما يتماشى مع خصوصيات النظام المالي الجزائري الذي يعتمد بشكل أكبر على أدوات أخرى مثل معدل الاحتياطي الإجمالي، أدوات استرجاع السيولة، والمعاملات المباشرة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.

المطلب الثاني: أثر الأدوات غير التقليدية على ضبط السيولة المصرفية.

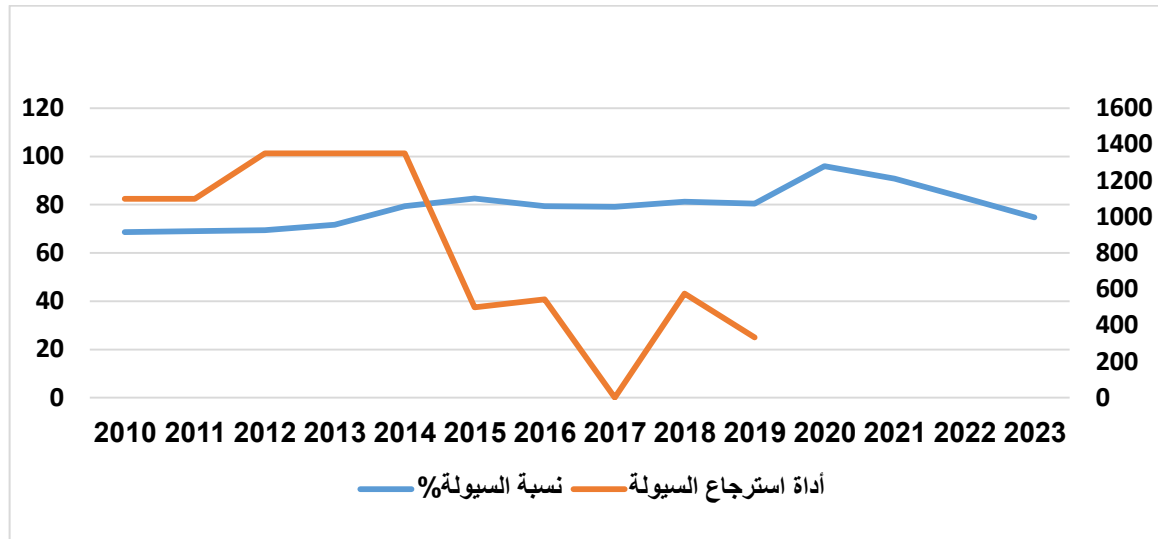
في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية، لجأ بنك الجزائر إلى استخدام أدوات غير تقليدية للسياسة النقدية، خاصة مع محدودية فاعلية الأدوات التقليدية في بعض الفترات. وتشمل هذه الأدوات إجراءات استثنائية تهدف إلى دعم السيولة وضمان استمرارية التمويل البنكي مع الحفاظ على استقرار النظام المالي، وهو ما سيكون محل تحليل في هذا المطلب.

أولاً: أثر تطبيق أداة استرجاع السيولة على ضبط السيولة المصرفية.

تستخدم أداة استرجاع السيولة من طرف بنك الجزائر كوسيلة لسحب الفوائض النقدية من السوق، خاصة في فترات توفر سيولة زائدة لدى البنوك، وذلك بهدف الحفاظ على استقرار الأسعار وتوازن السوق النقدية. ويعرض هذا الجزء أثر هذه الأداة على السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023، بالاعتماد على الجدول السابق رقم 2-4 و 2-7 الذي يبين تطور عمليات استرجاع السيولة ومؤشرات السيولة، والذي انطلقنا منه لرسم المنحنى التالي.



الشكل رقم (2-5): اثر تطبيق أداة استرجاع السيولة على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدولين السابقين 2-4 و 2-7

من خلال تحليل المخطط البياني (2-5 ل) لفترة 2010-2023، يتبين أن استخدام أداة استرجاع السيولة شهد تذبذبات واضحة تعبر عن تغير نهج السياسة النقدية حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

يتضح من البيانات أن بنك الجزائر لجأ بشكل مكثف خلال الفترة الممتدة بين 2010 و2014 إلى أداة استرجاع السيولة، حيث بلغت قيمة هذه الأداة مستويات مرتفعة وثابتة نسبيا (1100 مليار دينار في 2010-2011، ثم ارتفعت إلى 1350 مليار دينار في 2012-2014). هذه الأرقام تتزامن مع مستويات متوسطة لنسبة السيولة (تتراوح بين 68.7% و79.4%)، ما يعكس سعي بنك الجزائر إلى امتصاص السيولة الزائدة لدى البنوك من أجل ضبط التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

في سنة 2015، انخفضت قيمة الأداة بشكل حاد إلى 500 مليار دينار، رغم أن نسبة السيولة واصلت الارتفاع إلى 82.6%، ما قد يشير إلى تحول تدريجي في السياسة النقدية نحو مرونة أكبر، أو ربما بداية تراجع في فاعلية هذه الأداة مقارنة بسنوات سابقة. في 2016، استخدمت الأداة بشكل طفيف (544 مليار دينار)، تزامنا مع تراجع نسبة السيولة إلى 79.4%.

أما في 2017، فنلاحظ أن قيمة أداة استرجاع السيولة بلغت صفرا، رغم أن نسبة السيولة بقيت مرتفعة (79.2%)، مما يدل على أن بنك الجزائر توقف كليا عن استخدام هذه الأداة في تلك السنة، ربما نتيجة



تغير في الأولويات أو الاعتماد على أدوات نقدية بديلة (مثل التسهيلات الدائمة أو نسب الاحتياطي الإلزامي).

في 2018 و2019، عادت الأداة إلى الظهور ولكن بقيم محدودة نسبيا (576 و334 مليار دينار على التوالي)، وهو ما يشير إلى استخدام محدود واستهداف دقيق لفائض السيولة، تزامنا مع بقاء نسبة السيولة مرتفعة نسبيا (أكثر من 80%).

منذ 2020 حتى 2023، لم تسجل أي بيانات تخص أداة استرجاع السيولة، رغم استمرار تقلب نسبة السيولة، التي بلغت ذروتها في 2020 بـ 96% نتيجة التداعيات النقدية لجائحة كوفيد-19، ثم انخفضت تدريجيا إلى 74.7% في 2023. هذا الغياب يحتمل أن يكون انعكاسا لتحول في سياسة بنك الجزائر نحو أدوات أخرى أو نحو نهج قائم على دعم السيولة بدلاً من امتصاصها، خصوصا خلال الأزمات.

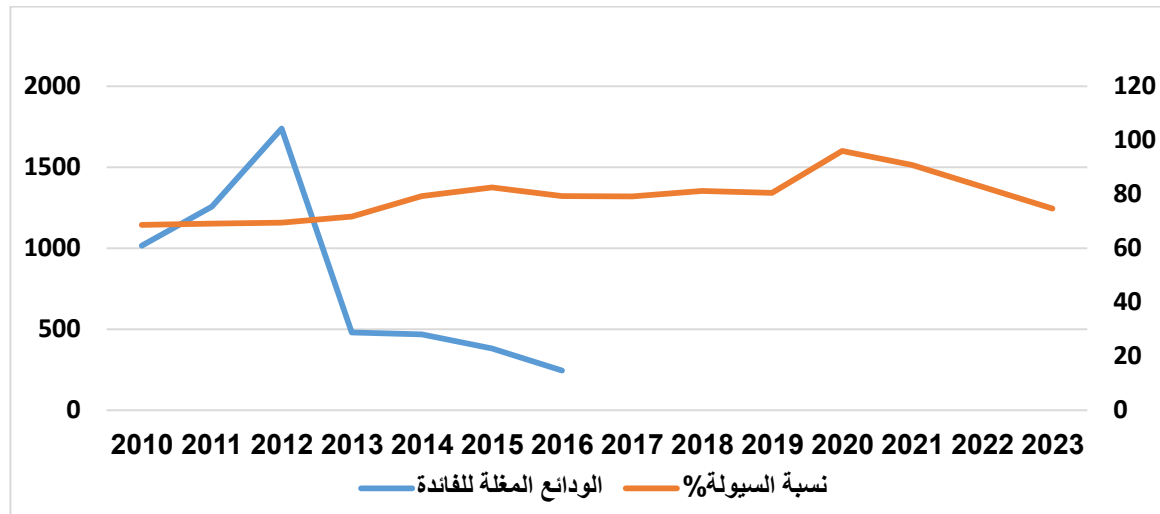
يعكس الجدول اعتماد بنك الجزائر على أداة استرجاع السيولة خلال النصف الأول من الفترة (2010-2014) بشكل واضح، مقابل تراجع كبير في استخدامها بعد 2015، حتى وصلت إلى صفر في 2017، ثم اختفت كلياً بعد 2019. هذا التحول يبرز تغيراً في أدوات السياسة النقدية، سواء بسبب تغير الأهداف (من امتصاص السيولة إلى دعمها) أو نتيجة البحث عن أدوات أكثر مرونة وكفاءة. كما توضح البيانات أن نسبة السيولة لم تكن دائماً مرتبطة مباشرة باستخدام هذه الأداة، مما يدل على تدخل عوامل أخرى مثل التمويل غير التقليدي، السياسات المالية، أو الأزمات الاقتصادية.

ثانياً: أثر تطبيق الودائع المغلة للفائدة على ضبط السيولة المصرفية.

تستخدم هذه الأداة من قبل بنك الجزائر لامتصاص الفوائض النقدية من السوق المصرفي عن طريق إيداع الأموال لفترات زمنية محددة مقابل فائدة معينة. وهي تهدف إلى التحكم في السيولة المتداولة. في هذا السياق، يتناول هذا الجزء تحليل تأثير هذه الأداة على السيولة المصرفية، بالاعتماد على الجدول السابق رقم 2-5 و 2-7 الذي يبين تطور نسب الودائع المغلة للفائدة ومؤشرات السيولة، والذي انطلقنا منه لرسم المنحنى التالي.



الشكل رقم (2-6) : اثر تطبيق الودائع المغلة للفائدة على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدولين السابقين رقم 2-5 و 2-7

يظهر المنحنى (2-6) تطور نسبة السيولة والودائع المغلة للفائدة في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، وهو ما يعكس إلى حد كبير توجهات السياسة النقدية لبنك الجزائر في إدارة فائض السيولة.

خلال السنوات الثلاث الأولى (2010-2012)، ظلت نسبة السيولة منخفضة نسبياً (بين 68.7% و69.5%)، وهو ما يشير إلى وجود قدر محدود من السيولة الفائضة لدى البنوك. في المقابل، كانت الودائع المغلة للفائدة مرتفعة، وبلغت ذروتها في 2012 بـ 1739.9 مليار دينار، ما يعكس اعتماد بنك الجزائر بشكل كبير على هذه الآلية لامتصاص السيولة من السوق، مع تحفيز البنوك على إيداع فائضها النقدي مقابل فوائد.

بدءاً من سنة 2013، حدث انخفاض حاد في الودائع المغلة للفائدة، حيث تراجعت إلى 479.9 مليار دينار، ثم إلى 468.6 مليار دينار في 2014، ما تزامن مع ارتفاع تدريجي في نسبة السيولة إلى 71.7% ثم 79.4%، مما قد يشير إلى بداية تخفيف السياسة النقدية وتراجع حاجة البنك المركزي إلى امتصاص السيولة بسبب انخفاض الطلب المحلي أو عوامل اقتصادية خارجية مثل تراجع أسعار النفط.

استمر الاتجاه التنازلي للودائع المغلة، حيث بلغت 382.7 مليار دينار في 2015، ثم 246.1 مليار دينار في 2016، وبعد ذلك لم تسجل أي قيمة لتلك الودائع في السنوات اللاحقة. هذا التراجع الكبير



يعكس على الأرجح توقف بنك الجزائر عن استخدام هذه الأداة، ربما بسبب كلفتها على الخزينة أو بسبب تبني أدوات أخرى أكثر فاعلية في إدارة السيولة.

أما نسبة السيولة، فقد واصلت ارتفاعها بعد 2016 لتبلغ ذروتها في 2020 عند 96 %، ما يدل على وفرة كبيرة في السيولة البنكية، خصوصا في ظل تداعيات جائحة كوفيد-19 التي دفعت السلطات النقدية نحو سياسات توسعية. وفي السنتين الأخيرتين (2022-2023)، تراجعت النسبة تدريجياً إلى 82.8 % ثم 74.7 %، وهو ما يمكن تفسيره بمحاولات امتصاص تدريجية للسيولة أو إعادة التوازن النقدي.

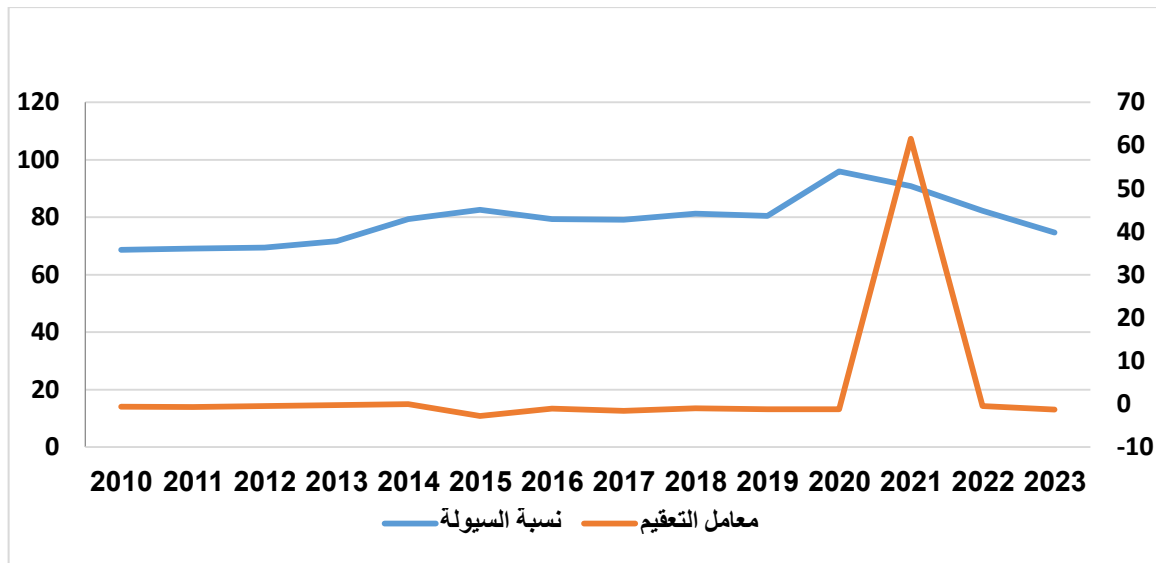
يبين التطور التنازلي للودائع المغلّة للفائدة أن بنك الجزائر خفف من اعتماده على هذه الأداة في السنوات الأخيرة، وفضل ترك البنوك تدير سيولتها داخليا في ظل استقرار الأسواق. أما نسب السيولة، فقد تأثرت مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الكبرى، مما تطلب من البنك المركزي التحرك بين سياسات توسعية وتحفظية بحسب الظرفية.

المطلب الثالث: اثر تطبيق مؤشر التعقيم النقدي لضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2022.

مع تزايد تدفقات السيولة المفرطة، أصبح التعقيم النقدي أحد الأدوات الأساسية التي استخدمها بنك الجزائر للحد من الآثار السلبية لهذه التدفقات. ويقصد بالتعقيم تنفيذ عمليات مالية تهدف إلى امتصاص فائض السيولة وضمان توازن الكتلة النقدية مع الأهداف الاقتصادية المنشودة، مما يجعل دراسة أثره أمراً ضروريا لفهم ديناميكية ضبط السيولة في الجزائر، سيتم تحليل تأثير سياسة التعقيم النقدي على ضبط السيولة المصرفية بالاعتماد على الجدول السابق رقم 2-6 و 2-7 الذي يبين تطور مؤشر التعقيم النقدي ومؤشرات السيولة، بحيث قمنا من خلالهم برسم المنحنى البياني التالي.



الشكل رقم (2-7) : اثر تطبيق مؤشر التعقيم النقدي على ضبط السيولة المصرفية 2010-2023.



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدولين السابقين رقم 2-6 و 2-7

يظهر الرسم البياني (2-7) تطور كل من نسبة السيولة ومعامل التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة 2010-2023، بالنظر إلى تطور نسبة السيولة المصرفية ومعامل التعقيم النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023، يتضح أن السياسة النقدية التي انتهجها بنك الجزائر كانت ديناميكية وتفاعلية مع المتغيرات الاقتصادية والمالية، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي. فقد عرفت نسبة السيولة في الجهاز المصرفي تقلبات ملحوظة، حيث بدأت بمستوى 68.7% سنة 2010، لتعرف ارتفاعاً تدريجياً في السنوات اللاحقة، بلغت معه ذروتها سنة 2020 بنسبة 96%، وهي نسبة تعكس وفرة كبيرة في السيولة داخل البنوك، وقد يكون ذلك نتيجة لانخفاض الطلب على القروض أو لتزايد الإيداعات نتيجة للظروف الاقتصادية، خاصة خلال فترة جائحة كوفيد-19، التي شهدت تباطؤاً في النشاط الاقتصادي وتراجعا في المبادلات.

وبالتوازي مع هذا المسار، يعد معامل التعقيم أداة مهمة لقياس تدخلات البنك المركزي لضبط هذه السيولة. عندما يكون هذا المعامل سالبا، فإن البنك المركزي يقوم بسحب السيولة من السوق، أما إذا كان موجبا، فهو يعكس ضخ السيولة أو التراخي في عمليات التعقيم. وقد أظهر هذا المؤشر ميلا سالبا شبه دائم خلال الفترة المدروسة، ما يؤكد اعتماد بنك الجزائر على سياسات نقدية انكماشية في أغلب الأحيان، بهدف امتصاص فائض السيولة وتحقيق الاستقرار النقدي.



كان أبرز تدخل تعقيمي خلال سنة 2015، حيث بلغ المعامل -2.81، وهي قيمة تعكس تشدداً كبيراً في امتصاص السيولة، خاصة وأن تلك السنة شهدت أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة السيولة (82.6%)، ما يشير إلى وجود وفرة نقدية مفرطة قد تهدد التوازنات الكلية إذا لم يتم التحكم فيها. واستمر هذا التوجه في السنوات التالية ولكن بدرجات متفاوتة، خاصة خلال الفترة 2016-2019، التي شهدت معدلات سلبية متفاوتة (بين -1.06 و -1.56)، ما يعكس استمرار جهود البنك المركزي في السيطرة على الفائض النقدي.

أما في سنة 2020، التي تزامنت مع الأزمة الصحية العالمية، فقد بلغت نسبة السيولة أعلى مستوياتها (96%)، ومع ذلك حافظ بنك الجزائر على توجهه التعقيمي (-1.23)، ما يبرز تمسكه بضبط القاعدة النقدية رغم الأوضاع الاستثنائية. في السنة التالية (2022)، عاد المعامل إلى السالب (-0.49)، ما يدل على استئناف سياسة امتصاص السيولة، خاصة مع انخفاض نسبة السيولة إلى 82.3%. واستمرت هذه السياسة في سنة 2023، حيث انخفضت نسبة السيولة إلى 74.7%، في حين بلغ معامل التعقيم -1.26، ما يعكس توجهاً واضحاً لإعادة التوازن بعد فترات من التقلب.

يمكن القول إن العلاقة بين نسبة السيولة ومعامل التعقيم في الجزائر تتسم بطابع عكسي في الغالب، ما يعكس تدخلات واعية من طرف بنك الجزائر لضبط السيولة وفقاً لتطور الظروف الاقتصادية. وتبرز هذه السياسة مدى حرص البنك المركزي على الحفاظ على استقرار النظام النقدي، سواء من خلال امتصاص السيولة في فترات الوفرة، أو ضخها في فترات الانكماش أو الحاجة إلى تحفيز النشاط الاقتصادي. كما تعكس هذه المعطيات مرونة السياسة النقدية في الجزائر، وقدرتها على التكيف مع الأزمات، وإن كان ذلك في بعض الأحيان يتم بآليات غير تقليدية أو بأدوات تتطلب مزيداً من الشفافية والدقة في عرض البيانات والمعايير المستخدمة.



خلاصة

شهدت الجزائر خلال الفترة 2010-2023 تقلبات ملحوظة في مستوى السيولة المصرفية، بفعل عوامل داخلية وخارجية، أبرزها تذبذب أسعار المحروقات وتغير مداخل الدولة. وقد ركز هذا الفصل على تحليل دور بنك الجزائر وسياسته النقدية في ضبط السيولة، من خلال استعراض تطور هذه السياسة وأدواتها التقليدية والمستحدثة، ومدى تأثيرها على المتغيرات النقدية. كما تناول الفصل تطور مؤشرات السيولة المصرفية والعوامل المؤثرة فيها، مثل الإيرادات النفطية وسلوك البنوك وتدخلات بنك الجزائر، مبرزاً الطبيعة المعقدة لتقلبات السيولة في الاقتصاد الوطني.

وتم في هذا السياق تحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والسيولة المصرفية، من خلال تقييم مدى قدرة بنك الجزائر على التحكم في مستويات السيولة باستخدام أدواته المختلفة، خاصة في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة. كما تم إبراز القيود التي تحد من فعالية هذه الأدوات، سواء على مستوى الهيكل البنكي أو السوق المالية.

وبناء على ما سبق توصلنا من خلال دراستنا في هذا الفصل إلى مجموعة النتائج التالية:

- اتضح أن بنك الجزائر يتمتع بدور محوري في ضبط السيولة المصرفية، وذلك من خلال استقلاليته.
- تأثر السياسة النقدية على السيولة المصرفية من خلال طرحها لمجموعة من الأدوات التقليدية غير التقليدية بالإضافة لسياسة التعقيم النقدي.
- تظهر السيولة المصرفية في الجزائر تذبذبات ملحوظة مرتبطة بعوامل داخلية وخارجية، أهمها تقلبات أسعار النفط.
- فعالية أدوات بنك الجزائر في ضبط السيولة تبقى نسبية، وتختلف من فترة إلى أخرى بحسب الظروف الاقتصادية.
- ساهمت سياسة التعقيم النقدي في امتصاص جزء من فائض السيولة، لكنها صاحبها تكاليف مالية، مما قلل من استدامتها كخيار طويل الأجل.

حالة



خاتمة:

تمثل السيولة المصرفية عنصرا بالغ الأهمية في استقرار الاقتصاد الوطني، حيث تعكس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها، وتعد مؤشرا على متانة القطاع المالي، وقدرته على تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، أولت البنوك المركزية أهمية كبيرة لضبط السيولة المصرفية، من خلال اعتماد مجموعة من الأدوات والسياسات النقدية التي تهدف إلى خلق توازن بين العرض والطلب على النقود، بما يخدم أهداف الاستقرار المالي، وتحفيز النمو الاقتصادي.

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع "دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة 2010-2023"، يمكن القول إن السيولة المصرفية تشكل أحد أهم ركائز الاستقرار المالي، وتعد أداة حساسة تتأثر مباشرة بالقرارات النقدية للبنك المركزي. ومن خلال هذه المذكرة، سعينا إلى الإلمام بالإطار النظري للسيولة المصرفية والبنك المركزي، ثم الانتقال إلى تحليل واقع السياسة النقدية الجزائرية وآثارها على السيولة خلال فترة زمنية اتسمت بالتحولات الاقتصادية العميقة.

التحقق من الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة، إذ اعتمد بنك الجزائر على الأدوات التقليدية لضبط السيولة، خاصة عمليات السوق المفتوحة؛

الفرضية الثانية: صحيحة، فالأدوات غير التقليدية ساعدت في ضخ السيولة لكنها خلقت ضغوطاً تضخمية؛

الفرضية الثالثة: صحيحة، حيث تم استخدام سياسة التعقيم للتخفيف من آثار التمويل غير التقليدي؛

الفرضية الرابعة: خطأ ، إذ تؤثر عدة عوامل اقتصادية داخلية وخارجية على فعالية السياسة النقدية؛

الفرضية الخامسة: صحيحة، وتبين أن فعالية البنك المركزي ترتبط بحسن اختيار وتوقيت استخدام الأدوات المناسبة.

وبناء على ما سبق توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة النتائج التالية:

- أكدت الدراسة أن السيولة المصرفية تعدّ من بين المفاهيم المحورية في الاقتصاد النقدي، إذ ترتبط مباشرة بفعالية أداء البنوك وقدرتها على لعب دور الوسيط المالي في تمويل الاقتصاد؛
- تبين أن فعالية أدوات السياسة النقدية تختلف باختلاف طبيعة النظام الاقتصادي، ومدى تطور السوق المالية، واستقلالية البنك المركزي؛
- يظهر من خلال الدراسة أن استخدام الأدوات غير التقليدية أصبح خيارا متزايدا لدى البنوك المركزية في مواجهة الأزمات، غير أن فعاليتها تظل مشروطة بوجود ضوابط وآليات رقابة صارمة لتفادي الانعكاسات التضخمية أو تشوه السوق النقدية؛
- تظهر الدراسة الاقتصادية أن العلاقة بين السيولة المصرفية والاستقرار المالي علاقة تفاعلية، حيث تؤدي الاضطرابات في السيولة إلى خلل في التمويل والاستثمار، مما ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادي الكلي؛
- كما تؤكد الدراسة أن أدوات السياسة النقدية تفقد فعاليتها في البيئات الاقتصادية الريعية التي تعتمد على مصدر دخل واحد، كما هو حال الاقتصاد الجزائري المعتمد على صادرات المحروقات؛
- أوضحت الدراسات أن استقلالية البنوك المركزية تلعب دورا حاسما في تعزيز كفاءة أدوات ضبط السيولة؛
- أظهرت البيانات أن الانتقال من وضعية فائض السيولة قبل 2014 إلى شح السيولة بعدها، فرض على بنك الجزائر إعادة هيكلة سياساته وأدواته؛
- سجلت أدوات مثل "عمليات السوق المفتوحة" و"الاحتياطي الإلزامي" فاعلية نسبية في فترات معينة، غير أنها فقدت الكثير من تأثيرها مع اشتداد الضغوط على الجهاز المصرفي؛
- تشير التحاليل إلى أن السياسة النقدية في الجزائر اتسمت برد فعل متأخر نوعا ما مقارنة بالتغيرات السريعة التي شهدتها الاقتصاد العالمي والمحلي، خاصة في ظل الأزمات النفطية؛
- كما بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط بين مراحل التمويل غير التقليدي وارتفاع مؤشرات التضخم، ما يعكس الحاجة إلى مقارنة أكثر توازنا بين ضخ السيولة والحفاظ على استقرار الأسعار؛
- سجلت مؤشرات السيولة المصرفية في الجزائر تراجعا ملحوظا بعد سنة 2014، تزامنا مع هبوط أسعار النفط، مما يدل على هشاشة مصادر السيولة المعتمدة على الإيرادات البترولية؛

- أظهرت البيانات أن عمليات التمويل غير التقليدي، رغم مساهمتها في معالجة عجز السيولة، إلا أنها أثّرت على مؤشرات الاقتصاد الكلي، خاصة التضخم وتآكل احتياطات الصرف؛
- كما لاحظنا أن قنوات نقل السياسة النقدية في الجزائر تعاني من ضعف في الشفافية والفعالية، ما ينعكس سلباً على قدرة بنك الجزائر في التأثير على توقعات السوق؛
- أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يفتقر إلى سوق نقدية متطورة قادرة على تسهيل انتقال أدوات السياسة النقدية بفعالية، ما يضعف أثر تدخلات بنك الجزائر على السيولة؛
- تبين من خلال البيانات أن آلية السوق المفتوحة لم تستخدم بكفاءة في الجزائر مقارنة بما هو معمول به في البنوك المركزية العالمية، وذلك بسبب محدودية السوق المالية وضعف تداول السندات؛
- كما لوحظ أن تغير معدل الاحتياطي الإلزامي كان من بين الأدوات الأكثر استعمالاً من قبل بنك الجزائر، غير أن أثره كان مؤقتاً ولا يكفي لضبط السيولة في فترات الأزمات الممتدة؛
- أظهرت التجربة الجزائرية أن السياسة النقدية كانت تعتمد غالباً على استجابات ظرفية أكثر من اعتمادها على استراتيجية استباقية طويلة الأمد، ما يؤثر على استقرار السيولة؛
- لخصت الدراسة أن استقرار السيولة المصرفية في الجزائر يظل رهين إصلاحات هيكلية أعمق، تتجاوز الجانب النقدي إلى إصلاح النظام المالي ككل وتعزيز الشمول المالي.

الاقتراحات والتوصيات:

- 1- ضرورة تعزيز الشفافية والمرونة في عمل السياسة النقدية الجزائرية؛
- 2- تقوية استقلالية بنك الجزائر لتمكينه من التفاعل السريع والفعال مع التغيرات؛
- 3- تحسين نظام الإحصاءات المالية لتوفير بيانات دقيقة وآنية لدعم اتخاذ القرار النقدي؛
- 4- مراجعة مدى ملائمة الأدوات غير التقليدية وتأثيراتها بعيدة المدى على التوازن النقدي.

آفاق الدراسة:

انطلاقاً من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، يمكن فتح آفاق بحثية مستقبلية أوسع، من بينها:

- 1- توسيع نطاق التحليل ليشمل العلاقة بين السيولة المصرفية والنمو الاقتصادي في الجزائر؛
- 2- دراسة تأثير التغيرات العالمية (مثل تقلبات أسعار النفط أو الأزمات المالية) على فعالية السياسة النقدية الجزائرية؛



3- تقييم مدى قدرة بنك الجزائر على الاستفادة من تجارب البنوك المركزية الدولية في إدارة السيولة بطرق أكثر مرونة وابتكارا.

خاتمة الملحق



أولاً: المراجع العربية.

1- الكتب.

- احمد زهير الشامية. (2010). النقود والمعارف. ط1. عمان. الاردن. دار زهران للنشر والتوزيع.
- اسعد حميد العلي. (2013). ادارة المصارف التجارية. الذاكرة للنشر والتوزيع.
- الدعمي، السعدي، عباس كاظم جاسم، و زهراء يوسف عباس. (2021). مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق (المجلد 1). بغداد: دار الكتب موزعون ناشرون.
- حسن جميل البديري. (2013). البنوك مدخل محاسبي واداري. الوراق للنشر والتوزيع.
- حكيم براضية، و جعفر هني محمد. (2016). دور التصكيك الاسلامي في ادارة السيولة في البنوك الاسلامية. دار اليازور للنشر والتوزيع.
- خالد امين عبد الله، و اسماعيل ابراهيم الطراد. (2006). ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية (المجلد 1). الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- زكريا الدوري ، و يسرا السامرائي. (2012). البنوك المركزية والسياسات النقدية. دار اليازوري العلمية.
- زياد رمضان، محفوظ جودة. (2000). الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل. الطبعة الأولى، الأردن،
- صادق راشد الشمري. (2009). ادارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية (المجلد 1). الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- صالح مفتاح. (2005). النقود والسياسة النقدية (مفهوم، الاهداف، الادوات). الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي . (2004). الادارة الاستراتيجية البنوك الاسلامية (المجلد الطبعة الاولى). جدة: المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب.
- عبد الكريم شنجار العيساوي، و عبد المهدي رحيم العويدي. (2014). السيولة الدولية في ظل الازمات الاقتصادية والمالية (المجلد 1). الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- علي بن قدور، و محمد يبرير. (2018). السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي (المجلد الاولى). الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- فرج خير الله. (2016). مبادئ الائتمان بالمصارف (الاسس . المفاهيم . المعايير) (المجلد 1). الاردن: دار امجد للنشر والتوزيع.
- فيصل محمود الشواورة. (2013). مبادئ الادارة المالية اطار نظري ومحتوى علمي (التمويل-الاستثمار-التخطيط-التحليل المالي) (المجلد 1). الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمود بشيري المغربي محمد الفاتح. (2016). مؤسسات مالية. دار الجنان للنشر والتوزيع.
- محمود محمد الفاتح. (2016). نقود وبنوك. دار الجنان للنشر والتوزيع.
- وليد صافي، و انس بكري. (2009). النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق. دار المستقبل للنشر والتوزيع.



2- الأطروحات والمذكرات.

- امال عبد اللاوي، و جميلة خراشف. (2024). فعالية ادوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة،مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر. تيارت: جامعة ابن خلدون تيارت.
- امان باي. (2021). دراسة وتحليل البيات ادوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2008-2018 (مذكرة ماستر) كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير .، مسيلة: جامعة محمد بوضياف.
- ايمان باديس. (2012). دور البنك المركزي في ممارسة الرقابة على البنوك التجارية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير اكاامي في علوم التسيير، تخصص مالية.
- حمزة شوراد . (2008). علاقة البنوك المشاركة بالبنوك مركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية دراسة تطبيقية حول علاقة بنك الجزائر بنك البركة الجزائري شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم تجارية. سطيف: جامعة فرحات عباس .
- ريمة باري ، و وسيلة قريسط. (بلا تاريخ). ققيم فعالية الأدوات التقليدية للسياسة النقدية بالجزائر خلال الفترة 1990 2018 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مذكرة تخرج. ادرار: جامعة احمد درية.
- طاهر لطرش. (2010). اقتصاد نقدي وبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبد الحفيظ قزولي، و اسامة عبد اللطيف بن سعيد. (2024). دور السياسة النقدية في ادارة مشكل العجز في السيولة 1990-2022 .مذكرة تخرج ماستر .ادارة مالية. تيارت: جامعة ابن خلدون .
- عبد المجيد قدي. (2003). مدخل السياسات الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- فاطيمة غزال، و مليكة صمعة. (2022). النظام القانوني للبنك المركزي الجزائري،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق قسم القانون عام اقتصادي. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح .
- كريمة بن شرفي، و شيماء شنافي. (2023). اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 1990-2021 مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة عين تموشنت بلحاج بو شعيب.
- كريمة صايفي، و براءة مرمون. (2021). فعالية السياسة التعقيم النقدي كاداة للسياسة النقدية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010~2020 مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية . ميلة: المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصوف ميلة.
- مريم شماخي. (2017). السياسة النقدية واشكالية مراقبة الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2015. مذكرة تخرج ماستر .تخصص نقود ومؤسسات مالية. قالمة: جامعة 8ماي 1945 .
- مريم ماطي. (2017). البنك المركزي وادارة السياسة النقدية في ظل الاقتصاد الرقمي ،اطروحة دكتوراه علوم تخصص:نقود وتمويل . بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

3- المجلات.



- احمد ضحى ذياب. (2021). مخاطر السيولة المصرفية وتأثيرها في الاستقرار المالي في العراق المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد 71. الجامعة المستنصرية.
- حسين بن العارية، و عبد السلام بلبالي. (2017). تحليل فعالية ادوات السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014. مجلة اقتصاديات المال والاعمال.
- خوالد مولود. (2022). فعالية سياسة التعقيم النقدي في تحسين مؤشرات للفترة 2010~2020 مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة .
- زليخة كنيده. (2022). حدود فعالية السياسة التعقيمية لبنك الجزائر في امتصاص فائض السيولة النقدية خلال الفترة 2000~2020 مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. الجزائر.
- زهرة بو دبزة، و راضية مصداغ. (2022). توجهات السياسة النقدية في الجزائر في اطار تعديلات قانون النقد والقرض 10-90 دراسة تحليلية. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 7(1).
- س بركاني. (2018). اثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر، المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد.
- سامية عزازي، و عبد الرحمان بن ساعد. (2022). محاولة تقييم اداء ادوات السياسة النقدية في تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000~2020 مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية. الجزائر: جامعة الجزائر 03.
- شفيقة ضويفي. (2022). دور وسائل الدفع الالكترونية في معالجة ازمة السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2016~2021 مجلة البحوث والدراسات العلمية المجلد 16 العدد 01. جامعة الدكتور يحي فارس المدية(الجزائر).
- صلاح الدين سعودي، و رمضان كزار. (2020). انعكاسات تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد 5، العدد 2.
- كريمة حبيب فالي بوحنية . (بلا تاريخ). أهمية أدوات السياسة النقدية في التأثير على السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2009 - 2020)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد 01، ص 324.
- محمد الامين وليد طالب ، و نظيرة قلادي. (2019). الادوات غير التقليدية للسياسة النقدية على ضوء الازمة المالية 2007~2008 مجلة دراسات اقتصادية.
- مروة كرامة فاطمة رجال، و انفال حدة خبيزة . (2020). تأثير الازمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي:تأثير فيروس كورونا كوفيد19 على الاقتصاد الجزائري نمودجا،مجلة التمكين الاجتماعي.
- نسيمة زاود، و زاود نجاة. (2022). دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر .مجلة السياسة العالمية .[1]

- هدى هذباء يونسى، و ماجد مدوخ. (2019). اثر سياسة التيسير الكمي على المستوى العام للأسعار في الجزائر ،مجلة افاق علمية ،المجلد 11، العدد 02.
- ياسين حفصي، محمد يونسى بوليعود ، و فاطمة الزهراء خريسي. (2021). مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة تحليلية 2011-2020 مجلة دراسات اقتصادية.
- اكرام بن عزة، و عبد اللطيف شليل. (2018). تقييم ادوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية 1990-2017.
- عبد الله قلوش، سمير سحنون، و نور الهدى يحيوي. (2023). ادارة ازمات السيولة في الجزائر في ظل جائحة كوفيد 19 .
- 4- التقارير.
- بنك الجزائر. (2010-2022).
- تقارير بنك الجزائر. (2010-2023).
- 5- المواقع الالكترونية.
- BANK OF ALGERIA. (03 مارس، 2025). الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz>
- ماهو التيسير الكمي. (2020). تاريخ الاسترداد 15 مارس 2025 ، من العربية نت. تم الاسترداد من <https://www.alarabiya.net/aswaq/economic-terms/2020/07/23/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%9F>

ثانيا: المراجع الأجنبية.

- Cecchetti, S. (2008). *Money, Banking, and Financial Markets* 2nd Edition,. USA: McGraw-Hill Irwin.
- Dadkhah, k. (2009). *the evolution of macroeconomic theory and policy*. springer.
- JOSHUA, A., & REUVEN, G. (2008, SEPTEMBRE). sterilization, montary policy, and global financial intergration, Review of international economics, santacruz center for international economies,.
- Mishkin, f. (2021). *The Economics of Money, Banking and Financial Markets*. Pearson Education.
- PAYMOND , P. (1972). *money and Banking* (Vol. 6). New York: th Ed Holt, 'Rinchart and Winston,.
- peter, & rose. (1999). *Commercial bank management*. Irwin-McGraw Hill.
- Thawos, C. (1958). The definition of a central bank and its practical implication. *Economic International*,. p. 113_115.

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور بنك الجزائر في ضبط السيولة المصرفية خلال الفترة (2010-2023)، من خلال تقييم فعالية السياسات النقدية المتبعة في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى، لا سيما بعد الأزمة النفطية لسنة 2014 وجائحة كوفيد-19. وقد ركزت الدراسة على الأدوات النقدية المعتمدة، سواء التقليدية أو غير التقليدية، ومدى نجاعتها في امتصاص فائض السيولة أو معالجة حالات شحها.

توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر تمكن من تحقيق تحكم نسبي في مستويات السيولة المصرفية، من خلال توظيف عمليات السوق المفتوحة، وتعديل نسب الاحتياطي الإلزامي، بالإضافة إلى تطبيق آليات التعقيم النقدي لتقليل الأثر التضخمي للكتلة النقدية الزائدة. غير أن فعالية هذه الأدوات تباينت باختلاف المراحل والظروف الاقتصادية، مما يستدعي مستقبلاً اعتماد أدوات أكثر مرونة واستجابة للمتغيرات.

الكلمات المفتاحية: بنك الجزائر، السيولة المصرفية، السياسة النقدية، الأدوات التقليدية، الأدوات غير التقليدية، التعقيم النقدي، الاستقرار المالي.

ABSTRACT:

This study aims to analyze the role of the Bank of Algeria in regulating banking liquidity during the period (2010-2023), by evaluating the effectiveness of the monetary policies implemented in light of major economic transformations, particularly the 2014 oil crisis and the COVID-19 pandemic. The study focuses on both traditional and non-traditional monetary tools used to absorb excess liquidity or address liquidity shortages.

The findings reveal that the Bank of Algeria managed to achieve a relative degree of control over banking liquidity by employing open market operations, adjusting reserve requirements, and applying sterilization mechanisms to mitigate inflationary pressures. However, the effectiveness of these instruments varied depending on the phase and economic conditions, which highlights the need for more flexible tools in the future.

Keywords: Bank of Algeria, banking liquidity, monetary policy, traditional tools, non-traditional tools, sterilization policy, financial stability.